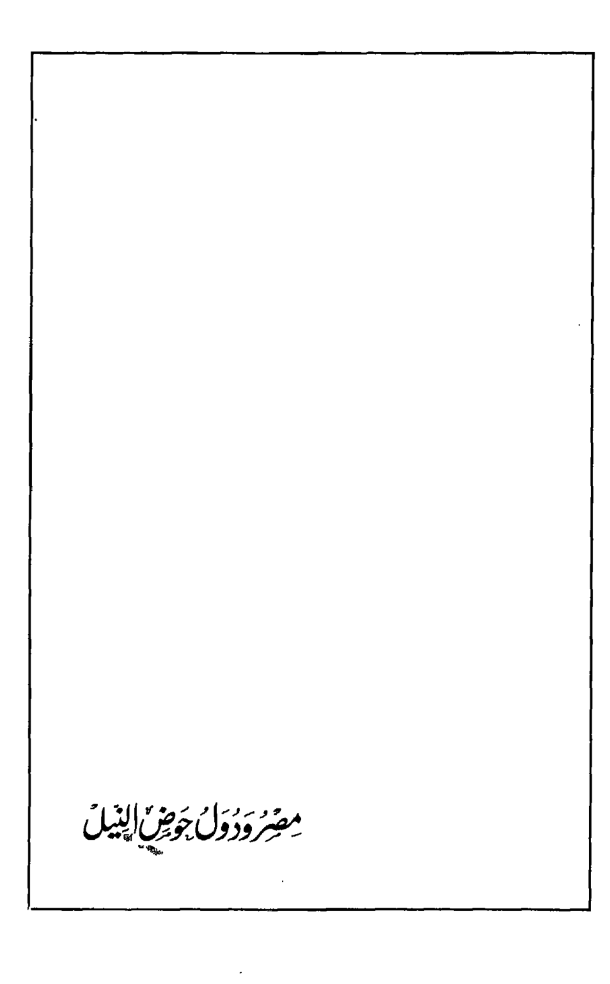


سلسلة العلوم الإجتماعية

مصر ودول حوض النيل

د. سيد محمد موسى حمد

الهيئة المصرية العامة للكتاب


مصر ودول حوض النيل



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د. محمد صابر عرب

تصميم الغلاف

د. مدحت متولى

الإشراف الفنى

ماجدة عبد العليم
على أبو الخير
صبرى عبد الواحد

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
المجلس القومى للشباب
وزارة التنمية الإقتصادية

مصر ودول حوض النيل

د. سيد محمد موسى حمد



مصر ودول حوض النيل

حمد، سيد محمد موسى.

مصر ودول حوض النيل / سيد محمد موسى حمد . ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

٣٠٤ ص ؛ ٢٠ سم . (سلسلة العلوم الاجتماعية).

تدمك ٧ - ٤٦٥ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ ـ نهر النيل

أ - العنوان

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٥٤٩ / ٢٠١٠

I.S.B.N 978-977-421-465 -7

ديوى ٥٥١

توطئـة

مثل كل الأحلام الكبرى التى بزغت منها مشاريع عملاقة أدت إلى تطور مجتمعاتها، ولهذا أرسى **مهرجان القراءة للجميع** جذوره الراسخة فى الأرض المصرية منذ عشرين عامًا.. لقد انطلق أهم مشروع ثقافى فى العالم العربى عام ١٩٩٠ تحقيقًا لحلم السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** راعية المهرجان، وصاحبة فكرته والتى دشنته آنذاك بافتتاح عشرات المكتبات فى جميع ربوع الوطن، وأطلقته فى سماء الواقع برؤية واضحة ومحددة تستند على الإيمان بأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر، وإعلاء المُثل العليا، وقيم العمل والإنجاز، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، بهدف أن تُكوِّن ثقافة المجتمع بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، لذا فإن وسيلة المعرفة الخالدة ستظل هى الكتاب الذى يسهم فى إرساء دعائم التنمية، وتحقيق التقدم العلمى المنشود.

لقد اتسعت روافد الحملة القومية للقراءة للجميع طوال الأعوام العشرين الماضية، وأصبحت تشكل فى مجملها دعوة حضارية للبناء الروحى والفكرى والوجدانى للإنسان المصرى نابعة من الإيمان العميق بأن الثقافة هى بكل المقاييس أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل، وهى الجسر الرئيسى للشباب للحاق بركب الحضارة المعاصرة، بل تكاد تكون هى الوسيلة الوحيدة لنشر قيم العلم والتسامح والديمقراطية والسلام الاجتماعى والتطور الحضارى، وترسيخ قيم المواطنة وقيمة دور المرأة،

وتعزيز قيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار ومعرفة الآخر والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وأيضًا إبراز تواصل الإبداع المصرى من خلال نشر الآثار الأدبية لـ «مختلف أجيال المبدعين».

ومنذ العام الرابع لمهرجان القراءة للجميع؛ أصبحت مكتبة الأسرة من أهم روافده، وقدمت طوال ستة عشر عامًا دون توقف ملايين النسخ بأسعار رمزية لإبداعات عظيمة لشباب المبدعين وكبار الكتاب الذين أثروا المشروع فكريًا وثقافيًا وعلميًا ودينيًا وتراثيًا وأدبيًا، كما قدمت الموسوعات الكبرى التى تُعتبر أعمدة هذه المكتبة، والتى شكلت مسيرة فكر النهضة فبعثت فى نفوس الشباب من جديد الإحساس بالفخر بما قدمته أمتهم من كنوز إبداعية ومعرفية وفكرية للبشرية، وأقامت جسرًا يصل بين ماضيهم وحاضرهم، ويصل بين حاضرهم ومستقبلهم، كما بعثت فيهم روح الانتماء القوى لهويتهم المصرية والعربية، ولما لا وقد أطلت عليهم مكتبة باذخة الثراء تتكئ على مؤلفات حضارة مصرية قديمة ما زالت قادرة على إدهاش العالم حتى هذه اللحظة بما احتوته من تقدم فنى وفكرى وعلمى وفلسفى وأدبى شكّل فجر «ضمير الإنسانية» وحضارة إسلامية أنارت ظلمات أفلاك البشرية لحقب طويلة من الزمان، ووضع أعلامها بعض أعمدة الحضارة المعاصرة فى مجالات الطب والفلك والرياضيات والآداب!.

لهذا كله ستواصل مكتبة الأسرة هذا العام نشر رسالتها بالسعى قدمًا نحو تطوير أدائها، وتحقيق حلمها الأكبر بتكوين ثقافة المجتمع كله بأيسر السبل، والتأكد من اطلاعه على جميع ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة فى تراثها الأدبى والعلمى والفكرى المستنير.

مكتبة الأسرة
٢٠١٠

إهــــداء

من : قلب ينبض بالحب والحنين والوفاء

إلى . . قلب القلوب ورمز الخلود

مصر . . الأمل والعطاء

مصر . . السلام والأمان

تقديم

يحتل موضوع الأمن القومى المصرى مكان الصدارة فى أية دراسات استراتيجية أو سياسية أو إقتصادية تجرى، فالموضوع جد حساس وهام، فهو كيان مصر وأمنها واستقرارها، ليس من منظور عاطفى، وإنما من منطلق علمى رصين وبخاصة عندما يرتبط هذا الأمن، أو يعمل فى فلك دول الجوار الجغرافى المنتمية لحوض النيل.

إن مياه النيل تمثل بعداً استراتيجياً هاماً لمصر وفق ثوابت سياسية وإقتصادية لا مراء فيها، بل إنها تمثل أمل المستقبل بمعناه العلمى وبعديه الاستراتيجى والاقتصادى، كما أن الاستقرار السياسى المنبعث من وشائج قوية وعلاقات رصينه تربط دول حوض النيل إنما يلقى بأهميته ليس على مصر فحسب ولكن على الدول المشاركة كاملاً، كما أن التعاون القائم على أسس الجوار ولحمة المصلحة المشتركة والإنتماء الأفريقى، إنما تمثل واقعاً قوياً ومرتكزاً هاماً لاحداث التنمية التى باتت المخرج الذى قد يكون الأوحد لانتشال العديد من دول حوض النيل من التردى الاقتصادى القائم.

ولاشك أن ضمان التنمية، أو إعمال اليد فيها فى منطقة كهذه تحمل مرتكزات النمو والقدرة وتنطوى على أهمية جيواستراتيجية لا يمكن إلا أن يكون العائد والمردود على مصر، مثمراً، ومحققاً أهداف تسعى إليها مصر دوماً، بل لا أكون مغالياً بالقول أنها أهداف استراتيجية قائمة ومستمرة ومتنامية.

وتأتى هذه المقدمة الطويلة لتعرض وتقدم لكتاب تميز بالموضوعية أكثر من

تميزه بالشكل، وغاص فى عمق المشكلة بتأنى، وبأسلوب علمى منهاجى رصين جمع بين أكثر من منهج، وإن استقر، أو كهذا كانت طبيعة الدراسة على ضرورة إعمال التكامل المنهاجى، الذى جمع فأوعى بين عديد من المداخل والأساليب فجاءت الدراسة مكتملة الموضوع جيدة الشكل، تجيب على عديد من التساؤلات ساقها المؤلف صراحة وضمناً للوصول إلى الهدف والغاية، وهو كيف السبيل لتحقيق أمن قومى مصرى فى إطار العلاقات المتميزة التى تربط مصر بدول حوض النيل.

ولقد طاف بنا المؤلف طواف المتأنى، وبثبات العارف، وقدرة المتمكن فى عرض موضوع جد هام، وجد شائك، فعرض للجذور التاريخية للعلاقات المصرية ودول حوض النيل، وأبان أن تلك الجذور لا تُجتث ولا تُقتلع، فهى رصينة رصانة التاريخ ثابته ثبوت الجغرافيا، قوية بقوى جريان النهر وحضارته.

ثم عرج المؤلف فى اتجاهين، الأول يوضح تلك الإمكانات و المرتكزات القائمة، والتى يمكن الإنطلاق منها لتحقيق تعاون أكبر، وتنمية أعظم بين مصر ودول حوض النيل، والثانى ساقه المؤلف للتعرف على المشكلات القائمة والمنتظرة التى قد تعيق الإنطلاقه المرجوه، وفى فصل جزل كان فيه القول الفصل يعرض المؤلف بحنكه العارف، وقدرة المتعلم ورصانة المثقف كيف السبيل لتحقيق تعاون إقليمى مثمر وجاد يعود نفعاً غير مجذوذ، وخيراً غير مقطوع ولا ممنوع على دول الحوض لعلها تنهض من كبوتها ويصلح حالها ويستمر تعاونها.

إن باحثاً كهذا ومؤلفاً أعد هذا السفر الذى ذيله بقائمة مراجع قيمة، جمعت فاوعت، فأتت أوكلها فى موضوع هام كهذا، لا يمكن إلا أن تكون التهنئة به جديره على هذا العطاء العظيم، وتلك الثمار الطيبة، أهنىء به المكتبة المصرية والأفريقية والعربية فى فروع متعدده، وفى صفحات متجدده قرأتها على مدارهذا السفر الطيب وإن مصر فى حاجة لعطاء هؤلاء الشباب الذين أعطوا بجهد وجلد وصبر وأناه تستحق التقدير والإعتزاز.

دكتور

عبد الرحمن اسماعيل الصالحى

أستاذ العلوم السياسية

جامعة الزقازيق

مقدمة

تعد العلاقات الدولية بين دول حوض النيل من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة لما تمثله مجموعة دول حوض النيل من أهمية متعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية جعلتها محور إهتمام العديد من الباحثين بصفة دائمة تحقيقاً لإعتبارات الأمن القومى المصرى.

وقد كانت العلاقات بين مصر ودول حوض النيل وثيقة عبر مختلف المراحل التاريخية، وفى العصر الحديث أخذت العلاقات بين مصر ودول حوض النيل (السودان ـ أثيوبيا ـ زائير ـ تنزانيا ـ أوغندا ـ كينيا ـ رواندا ـ بوروندى ـ إريتريا) أشكالاً عديدة ما بين التعاون فى المصالح المشتركة والتبادل التجارى والروابط السياسية والدبلوماسية والأمنية والسعى نحو تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة سياسياً وإقتصادياً و إجتماعياً وتأكيداً للشخصية الإفريقية المستقلة فى إطار إقليمى متكامل بين دول حوض النيل.

ولا شك أن تقوية العلاقات السياسية والإقتصادية بين دول حوض النيل من شأنه أن يلعب دوراً هاماً ومؤثراً فى تقدم شعوب ودول المنطقة وفى عملية الاستفادة بمياه النهر لصالح جميع تلك الدول، ولكن هذه العلاقات يشوبها مشاكل عديدة ينتج بعضها بفعل الاستعمار وهى الخاصة بمشاكل الحدود وبعضها نتاج ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية مشتركة كعدم الاستقرار السياسى والتخلف الاقتصادى والصراعات الأثنية والمشاكل الناتجة عن القبلية

ومشكلة اللاجئين، بالإضافة إلى الإختلاف فى التوجهات السياسية والمصالح بين دول حوض النيل مما يؤثر على طبيعة وأنماط التعاون بين دول المجموعة.

وتأتى أهمية موضوع الكتاب من عدة إعتبارات من أهمها:

أولاً: على المستوى الداخلى:

١ـ لقد ظل البعد النيلى من أبرز محددات الاستراتيجية المصرية، ووفقاً لحقائق المرحلة المعاصرة يصبح أكثر من ضرورة حيوية، فارتباط مصر بنهر النيل ودوله ليس إختياراً من الإختيارات بل هو أمر تغرضه العوامل الجيوبوليتيكية والإعتبارات الأمنية والاقتصادية، وإذا كان محور التعاون بين دول حوض النيل تمثل أساساً فى النهر وكيفية توزيع مياه النيل وكيفة الاستفاده منها ـ والذى ركزت عليه غالبية الدراسات والأبحاث السابقة ـ فإن هذا المحور يجب أن يكون نواة لتعاون أكثر شمولاً وأوسع مجالاً ويمتد ليشمل مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والفنية ويظل الهدف هو إقامة كيان تنظيمى إقليمى متكامل ومتعدد الوظائف يحقق الرخاء العام لدول حوض النيل فى إطار من التنمية الشاملة .

٢ ـ يعد المنطلق الأساسى للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول المنطقة هو حماية المصالح القومية والأمنية المصرية، كما أن السياسة الخارجية المصرية تقوم بدور أساسى فى حفظ الاستقرار وتسوية العديد من الصراعات الإقليمية أو الداخلية فى المنطقة وبصفة خاصة مشكلات الحدود واللاجئين، كما أن عدم الاستقرار فى المنطقة يمثل تهديداً

مباشراً لأمن دول المنطقة وللأمن القومى المصرى على وجه الخصوص لما لها من أهمية استراتيجية بحكم موقعها وتأثيرها الجيوبوليتيكى على أمن دول حوض النيل.

ثانياً على مستوى الاقليمى:

١ ـ أصبح قيام التكتلات الإقليمية من أبرز حقائق العالم المعاصر، وأدركت كافة الدول الحاجة إلى التجمعات الإقليمية ومدى الصعوبات التى تعانى منها الكيانات الصغيرة والوحدات الإقليمية المحدودة مما ترتب عليه ضرورة التنسيق والتعاون بين دول حوض النيل لمواجهة التحديات الدولية المعاصرة سواء على المستوى السياسى أوعلى المستوى الاقتصادى.

٢ ـ تبرز أهمية المشكلات التى تواجهها دول حوض النيل والتى تتمثل فى عدم الاستقرار السياسى سواء على المستوى الداخلى أو الإقليمى وما يرتبط بهما من مشكلات الحدود واللاجئين والتخلف الاقتصادى والتبعيه الخارجية وانخفاض معدلات التنمية بها ومشكلة المياه بمختلف أبعادها وكيفية الاستغلال الأمثل لكافة موارد المنطقة مما له أكبر الأثر على الأوضاع السياسية والإقتصاية فى المنطقة وانعكاس ذلك على تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل .

ثالثاً على المستوى الدولى:

١ ـ ظلت منطقة حوض النيل تنتمى بموقعها المتميز إلى أحد أهم مراكز

التوتر والإضطرابات فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنها ظلت فى نفس الوقت خاضعة لقواعد وأسس لعبة توازنات القوى الدولية طوال الحرب الباردة وبالتالى ظلت توازناتها الداخلية ومطالب شعوبها من الأمور الهامشية التى لا تعامل بإعتبارها أحد العوامل الهامة المؤثرة فى لعبة التوازن، إلى أن انقلبت الموازين الدولية والإقليمية بإنهيار عهد القطبية الثنائية فى نهاية عقد الثمانينيات لتبدأ رياح التغيير على المنطقة كإمتداد لتداعيات المتغيرات التى طرأت على النظام الدولى المعاصر لتشكل المنطقة محور إهتمام مختلف القوى السياسية والإقتصادية الكبرى.

٢ ـ لقد فرضت دول حوض النيل نفسها كواحدة من الحقائق الأساسية التى تحمل آمال بالتعاون المستقبلى بين دوله، ونظراً للأهمية الدولية والإقليمية التى تمثلها هذه المنطقة وتعدد المشاكل المثارة والأطراف المشاركة فيها وما ينتظر أن تفرزه من تغييرات سياسية واستراتيجية تجعل منها ثغرة خطيرة فى جدار الأمن الدولى والأمن القومى المصرى بصفة خاصة مما يفرض ضرورة التنسيق وتحقيق التعاون الإقليمى ونبذ الخلافات بين كافة دول المنطقة وتكاتف كافة الهيئات والمؤسسات الدولية لمواجهة وإزالة المشكلات التى تعوق التعاون بهدف تحقيق الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية لمختلف شعوب دول حوض النيل.

ويهدف المؤلف من تناول موضوع العلاقات الدولية بين دول حوض النيل والأمن القومى المصرى إلى :

أولاً: تحديد المفاهيم العلمية المتداولة فى هذا الموضوع ومحاولة التوصل إلى طبيعة وأنماط العلاقة بين دول حوض النيل ومختلف العوامل الخارجية والداخلية والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى مسارها، ومدى إرتباط الأمن القومى المصرى بأمن دول حوض النيل.

ثانياً: محاولة تناول إشكالية التعاون الإقليمى فى أحواض الأنهار الأفريقية حيث الفراغ المؤسسى الذى يعوق خلق التنظيم الإقليمى لاحواض الأنهار الأفريقية ، وإمكانية قيام تجمع إقليمى متكامل فى إطار تنظيمى يضم دول حوض النيل ويتجاوز السياسة الهيدروليكية بما يحقق المصالح القومية لمختلف شعوب ودول حوض النيل

ثالثاً: تحديد أهم المشكلات التى تواجه تطور وتدعيم العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وبصفة خاصة مشكلات المياه والصراعات الأثنية وما يرتبط بها من نزاعات الحدود ومشكلات اللاجئين وإمكانية إحتوائها وحلها بالوسائل السلمية وفى إطار إقليمى.

رابعاً: تحديد المرتكزات الأساسية والهيكلية لإمكانيات التعاون بين دول حوض النيل وبيان آفاق وسيناريوهات مستقبل التعاون الإقليمى بين دول المنطقة لتحقيق التنمية الشاملة فى ظل إنعكاسات المتغيرات الدولية المعاصرة.

إن أهمية موضوع الكتاب فى مجال العلاقات الدولية والتحليل السياسى والدراسات الاستراتيجية تفرض تناولها بالبحث والتحليل بالرغم من الصعوبات التى تعترضها والتى يتلخص أهمها فى:

* الحداثة النسبية لطرح موضوع الدراسة للمناقشة والبحث وما يترتب عليه من النقص الواضح فى الدراسات العربية والأجنبية وصعوبة الحصول على المعلومات .

* أن الخلط والتداخل بين الصور المختلفة للتعاون والصراع بين دول حوض النيل وتعدد أساليبه وإختلاف دوافعه من حيث الزمان والمكان يستدعى إجراء دراسات سياسية وإقتصادية وإجتماعية متكاملة.

* إن دراسة العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومى المصرى يدخل ضمن مفهوم تحقيق الأمن و الاستقرار السياسى والاقتصادى وهى مفاهيم ليست ثابته أو مطلقة ولكنها نسبيه تتعلق بالبيئة الداخلية والإقليمية والأوضاع الدولية مما يصعب الوصول إلى معايير دقيقة ومحددة تحكم مسار العلاقات الدولية بين دول حوض النيل.

* تعانى كافة دول حوض النيل من مختلف مظاهر التخلف الاقتصادى وعدم الاستقرار السياسى والتى تزايدت منذ فترة السبعينات، مما انعكس على قلة المؤلفات التى تتناول مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلات التى تعانى منها دول المنطقة بصورة متكاملة وضع سياسات واضحة وفعالة لتحقيق الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية.

إن مشكلة تناول العلاقات الدولية بين دول حوض النيل والأمن القومى المصرى تنبع أساساً من أهميتها وخطورتها فى مجال العلاقات الدولية والتحليل

السياسى وفى إطار إشكالية التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل حيث بذلت المحاولات لإيجاد صيغ تنظيمية للتعاون بين دول حوض النيل ولكنها اقتصرت على التعاون الفنى فى مجال المياه، ومن هنا برزت المشكلة والتى تتمثل فى ضرورة تجاوز تنسيق الجهود الفنية حول تنظيم المياه وكيفية استغلالها إلى تبنى سياسات ومفاهيم عملية لتحقيق التنمية الشاملة بما يحقق المصلحة القومية لمختلف دول حوض النيل فى إطار تنظيم إقليمى متكامل.

ومن بين العوامل التى شجعت المؤلف لتناول العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومى المصرى، الرغبة فى تحقيق ثبات صدق أو خطأ مجموعة من الفروض العلمية فى هذا الموضوع، وتتمثل هذه الفروض فى:

١ ـ أن طبيعة العلاقة بين دول حوض النيل والأمن القومى المصرى علاقة طردية تتأثر سلباً وإيجاباً حيث يرتبط الأمن القومى المصرى ارتباطاً وثيقاً بأمن دول حوض النيل ، وأن التعاون والتنسيق بين دول حوض النيل ينعكس بصورة إيجابية على المنطقة بشكل عام وعلى الأمن القومى المصرى بصورة خاصة والعكس صحيح حيث يؤدى الصراع أو النزاع بين دول المنطقة إلى تدهور حالة الأمن وعدم الاستقرار الإقليمى لدول حوض النيل.

٢ ـ أن تشكيل وتطور العلاقات السياسية والإقتصادية واتجاهاتها بين دول حوض النيل لا يتأثر فقط بالدور الأساسى لنهر النيل وكيفية توزيع واستغلال مياهه بل يوجد عوامل أخرى مؤثره من أهمها مشكلات

الحدود والصراعات الاثنية وصراع القوى الكبرى والإقليمية فى المنطقة والمتغيرات العالمية الجديدة .

٣ ـ أن امكانيات ومحددات التعاون بين دول حوض النيل لا تقتصر على الجوانب الفنية والمائية فحسب لما لها من أبعاد استراتيجية بل تمتد لتشمل كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والثقافية ، كما أن الخلافات بين دول حوض النيل ليست ذات درجة متساوية من الحدة وأن أكثرها تعرضاً للحدة فى الإختلاف هى القضايا السياسية خاصة التى تتعلق بالأمن وأقلها حدة هى القضايا الإقتصادية الوظيفية التى تتعلق بالبنية الأساسية والخدمات الحديثة والقضايا الثقافية .

٤ ـ أن الأسلوب الأساسى للتقدم نحو التكامل الإقليمى وبناء نظام له مصداقيته يقوم من خلال منهج تدرجى يبدأ بالتعاون فى المجالات الوظيفية إلى القضايا السياسية ثم إلى غيرها من القضايا حيث يكون قد تم وضع هياكل أساسية للتعامل فى المجالات الاقتصادية والوظيفية يصعب التراجع عنها وتصبح جزء من وعى الرأى العام فى كل دوله من دول حوض النيل.

ونظراً لما تمثله العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومى المصرى من أهمية فى مجال التحليل السياسى والعلاقات الدولية، يعتمد المؤلف على قاعده التكامل المنهاجى والتى تقوم على الجمع بين أكثر من مدخل – وفقاً للمنهج الاستقرائى فى البحث العلمى ـ تسهم كلها فى سد النقص فى بعضها البعض وفى الإحاطة بكافة جوانب المشكلة .

وأهم تلك المداخل المدخل الوظيفى الذى يمكننا من تناول الظواهر والعلاقات السياسية والإقتصادية وهى فى حالة حركة ديناميكية ،كما يمكننا استخدام المدخل التاريخى فى معرفة التطور التاريخى للعلاقات الدولية بين دول حوض النيل، كذلك استخدام المدخل الجغرافى فى تحليل وتفسير العديد من الإتجاهات للسياسات الخارجية للدول وانعكاسات ذلك على تطور الأوضاع السياسية والإقتصادية لمختلف دول حوض النيل.

وفى إطار تناول أبعاد العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومى المصرى يقوم المؤلف بالتركيز على ثلاث محاور أساسية هى:

١- **محور تنظيمى**: يتمثل فى ضرورة العمل على إنشاء تنظيم إقليمى لدول حوض النيل يتجاوز المجالات الاقتصادية والفنية ليكون تنظيماً سياسياً.

٢- **محور موضوعى**: ويتمثل فى تحديد إطار للتعاون الإقليمى ومجالات وأولويات التعاون لتتجاوز السياسة الهيدروليكية إلى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية.

٣- **محور جغرافى**: ويدور حول دور نهر النيل فى تشكيل العلاقات السياسية والإقتصادية بين كافة دول الحوض ومدى ارتباط ذلك بأمن دول حوض النيل وبصفة خاصة الأمن القومى المصرى.

الفصل الأول

التطور التاريخى للعلاقات الدولية بين دول حوض النيل

الفصل الأول

التطور التاريخى للعلاقات الدولية بين دول حوض النيل

تتجه منطقة حوض النيل فى المرحلة المعاصرة إلى أن تكون منطقة استقطابات محلية وإقليمية على نحو يختلف عن الاستقطابات التى شهدتها المنطقة فى المرحلة التاريخية السابقة حيث كان الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى مما يمكن القول بأن غياب الحرب الباردة يدفع بالعوامل المحلية الذاتية والإقليمية لتكون العنصر الفاعل والحاسم فى رسم خريطة المنطقة الراهنة والمستقبلية على السواء.

وفى هذا الإطار ينبغى إبراز مجموعة من النقاط الأساسية تؤخذ فى الإعتبار عند تناول التطور التاريخى للعلاقة بين دول حوض النيل بالدراسة والتحليل:

أولاً: أن التاريخ هو سلسلة متصلة الحلقات حيث لا يمكن فهم الحاضر دون الرجوع إلى الماضى كما أنه لا يمكن تدارك الخطأ فى المستقبل دون الرجوع إلى الماضى والحاضر، وبالتالى سيقوم المؤلف بدراسة تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل من خلال المتابعة التاريخية لمحاولات قيام نظام إقليمى لدول حوض النيل، حيث أن بناء أى نظام إقليمى جديد لحوض النيل ينبغى أن يبدأ من دراسة التجارب التاريخية سواء السابقة أو القائمة فى المرحلة الحالية للتنظيم الكلى أو الجزئى

لحوض النيل، ومعالجة أسباب الفشل أو الخلل فى الأداء الوظيفى لهذه التنظيمات.

ثانياً: الأهمية البالغة للتنسيق بين دول حوض النيل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية ذلك لأن قضايا المياه هى من إختصاص الأجهزة السياسية والدبلوماسية والفنية وهى محور إهتمام أجهزة الأمن القومى فى هذه الدول، وهذا يعنى أن قضية مياه النيل تقع في دائرة مجموعة المصالح الدائمة والحيوية لهذه الدول وضرورة تجاوز التعاون فى المجال المائى إلى مختلف مجالات التعاون السياسية والإقتصادية.

ثالثاً: ضرورة تجديد الحوار الإيجابى بصفة مستمرة بين كافة دول حوض النيل حول العمل المشترك لضبط واستثمار مياه النيل وتنظيم العلاقات المائية بين دول النهر جميعاً والتأكيد على أن المدخل الأساسى للتعاون بشأن مياه النيل هو تأسيسه على المصالح الدائمة والمشتركة لدول حوض النيل، فقد حتمت طبيعة النهر على دوله الاشتراك سوياً فى حوض نهر واحد، ونظراً لأن النهر وروافده ومنابعه مجزأة بين هذه الدول يصبح من الصعب الوصول إلى إتفاقيات ثنائية دون أن يثير تحفظ الدول الأخرى فلابد أن يكون الإتفاق جماعياً.

رابعاً: أن نهر النيل بإمتداده الهائل من العروض الاستوائية حتى البحر المتوسط ومن أطراف نصف الكرة الجنوبى حتى قلب العالم القديم لم ينشأ دفعة واحدة كنظام نهرى واحد وإنما تكون أصلاً من مجموعة من النظم

النهرية الإقليمية بدأ كل منها منفصلاً عن الأخر فى عصور جيولوجية وظروف طبيعية مختلفة ثم إتصل النيل المصرى بسائر نظم النيل فى الجنوب والتحمت ببعضها البعض واتخذها منابعه العليا الجديدة، ويعد نهر النيل فريداً من نواحى عديدة فليس هناك نهراً أخر يعبر مناطق مناخية مختلفة كالنيل، كما أنه ليس هناك نهراً أخر فى العالم يسير لقرابة ٢٠٠٠ كم بين الخرطوم والدلتا دون أن يتلقى أى مصادر لتغذيته، وهو نهر بصورته الحالية بالغ الحداثة فى قارة بالغة القدم، إنه من أحدث أنهار أفريقيا جغرافياً وجيولوجياً بينما هو أقدم أنهار الدنيا تاريخياً .

لذلك سيتعرض المؤلف للتطور التاريخى للعلاقات الدولية بين دول حوض النيل كالتالى:

المبحث الأول: مراحل تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل.

المبحث الثانى: العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل.

المبحث الأول

مراحل تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل.

تعد العلاقات التاريخية التى توطدت بين دول حوض النيل هى علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة، وهى فى الوقت ذاته حقائق ثابته استقرت فى الماضى وتوطدت فى الحاضر وينبغى تثبيتها وتأكيدها فى المستقبل، كما أن تاريخ العلاقات الدولية بين دول حوض النيل ملّىء بالصراعات فى بعض الأحيان والتعاون أحياناً أخرى، وأن تحقيق المكاسب

السياسية والاقتصادية من خلال التعاون لا يمكن أن يتم بقرار فوقى وإنما يقتضى كفاحاً متواصلاً من خلال نضال شعوب دول حوض النيل.

وتاريخ مصر القديم مليء بالأدلة الثابتة على إرتباط مصر العميق بدول حوض النيل، وقد أدى سعى قدماء المصريين لاستكشاف منابع النيل فى أقصى الجنوب إلى تنمية العلاقات وسبل التبادل التجارى والمنافع بين المصريين ومختلف دول حوض النيل، وقد كانت المصالح الفردية وإتباع كل طرف استراتيجية فى التعامل الإقليمى تحقق المصلحة الذاتية هو السلوك الإقليمى لدول حوض النيل، ثم ادركت هذه الدول أهمية وضرورة التعاون الإقليمى وأخذت العلاقات أشكالاً عديدة ما بين التعاون فى المصالح المشتركة والتبادل التجارى والعلاقات السياسية والدبلوماسية والأمنية وتأكيد الشخصية الأفريقية فى إطار نظام إقليمى متكامل للنهوض بمختلف شعوب ودول منطقة حوض النيل.

ويمكن تقسيم المتابعة التاريخية لمراحل تطور العلاقة ومحاولات قيام نظام إقليمى لدول حوض النيل إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: المرحلة الاستعمارية

قام التنظيم الإقليمى لحوض النيل فى العصر الاستعمارى على أساس النظام الإتفاقى أو التعاهدى بين الدولة الاستعمارية والأطراف المعنية فى النظام من أجل المشروع الإنتاجى الاستعمارى فى هذا الإقليم، وبالتالى إعتمد على نظام تعاقدى أساسه الإذعان للقوة والمصلحة الاستعمارية، ونتيجة لضعف أو إحتجاب إرادة الأطراف التعاقدية الأخرى فلم يقدر لهذا النظام الإقليمى الاستمرار لما بعد المرحلة الاستعمارية.

فالإتجاه إلى الإقليمية فى منطقة حوض النيل يمتد بجذوره فى أعماق المرحلة الاستعمارية التى مرت بالقارة الإفريقية، ونشير هنا إلى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ ـ ١٩٨٥م والذى سجل إقتسام أفريقيا فيما بين الدول الاستعمارية الكبرى وفى مقدمتها فرنسا وإنجلترا والذى بحكم بنوده جزأ القارة إلى عدة أقاليم وفقاً لخطوط لا تمت بصلة للإنقسامات العرقية أو الثقافية أو القبلية التى تموج بالقارة بل وضعت أساساً وفقاً لما آلت إليه عمليات السلب والاستغلال الاستعمارى، وكان لهذا النظام التعاهدى أسس إقتصادية ومالية وسياسية قوية ذات خيوط متينة تضمن خضوع الإقليم لمتطلبات العاصمة الاستعمارية، أما الكيانات العرقية والقبلية وغيرها التى كانت تتحرك داخل كل إقليم فلم يكن لها دور هام كما لم تكن قادرة على الصمود أمام هيمنة الإطار الإقليمى الذى كان يعمل من خلال إدارة محكمة تقوم بتنسيق الأمور بين هذه الكيانات.

ومن أهم الإتفاقيات والمشروعات التى أنجزت للإنتفاع بمياه النيل والتحكم فى موارده بهدف تحقيق أكبر فائدة تعود على مصر وكافة دول حوض النيل فى هذه المرحلة .

١ـ **بروتوكول روما ١٨٩١** : بين بريطانيا (الممثلة لمصر والسودان) وإيطاليا (الممثلة لأثيوبيا) ويقضى بتعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة منشآت هندسية على نهر عطبره تؤثر على كمية مياه النهر التى تصل إلى السودان ومصر، كما يقرر ضرورة التشاور بين الدولتين قبل القيام بمشروعات استغلال النهر.

٢ـ **إتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢** : بين بريطانيا (الممثلة للسودان) وامبراطور الحبشة بعد حصولها على الاستقلال، وهى اتفاقية

لتنظيم الحدود بين السودان والحبشة ولكنها تتضمن نصاً خاصاً يتعلق بمياه النيل حيث تنص المادة الثالثة منها على تعهد ملك الحبشة للحكومة البريطانية بالا يصدر تعليماته أو يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أى شىء فى النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يؤدى إلى إعتراض سريان المياه إلى النيل ما لم توافق على ذلك مقدماً حكومة بريطانيا وحكومة السودان، وفى هذا يؤكد الإتفاق حقوق دول مجرى النهر التى تقررها القواعد القانونية العامة لتنظيم استغلال الأنهار الدولية والتى تقضى بتحريم الاستغلال الضار وضرورة إتفاق الدول المعنية حول كل ما يتعلق بتنظيم استغلال النهر.

ثم عقدت بريطانيا إتفاقاً مع كل من فرنسا وإيطاليا عرف باسم إتفاق لندن فى ديسمبر ١٩٠٦ لتقنين هذه الأوضاع بما يحقق مصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيل وقد تضمن تأكيداً على مبدأ عدم نقصان المياه الواردة لمصر من هضبة الحبشة.

٣ـ **اتفاق عام ١٩٠٦** : بين بريطانيا (ممثلة للسودان) وبلجيكا (ممثلة للكونغو) وتتعلق بتسوية مشكلة الحدود السودانية الكونغولية، وتنص المادة الثالثة من هذه الإتفاقية على التزام حكومة الكونغو بعدم تشييد أو السماح بتشييد أى إنشاءات على نهر السيميليكى أو بالقرب منه وكذلك نهر أو سانجو ـ الأمر الذى يقلل من كمية المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت ـ إلا بإتفاق مسبق مع حكومة السودان.

٤ـ **فى عام ١٩٢٠** : وضعت الحكومة المصرية مقترحات برنامج شامل

لمشروعات ضبط مياه النيل للوفاء باحتياجات مصر والسودان والتى قدرت وقتذاك بخمسين مليار من الأمتار المكعبة سنوياً لمصر وستة مليارات للسودان، واقترح لذلك تعلية خزان أسوان لرفع سعة التخزين السنوى فيه إلى خمسة مليارات متر مكعب وإنشاء خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض جنوب الخرطوم لزيادة التخزين السنوى لصالح الرى الصيفى فى مصر وإنشاء خزان ستار على النيل الأزرق لصالح الرى فى أرض الجزيرة بالسودان، كما تضمنت المقترحات إنشاء خزان على بحيرة تانا ومشروع مياه جونجلى فى جنوب السودان لتدبير جزء من الفاقد فى مياه النيل من مناطق المستنقعات، وفى عام ١٩٢٥ استدعت مصر لجنة مشتركة لبحث تلك المشروعات المقترحة تضم ممثلين للحكومة المصرية والحكومة البريطانية ومكتباً استشارياً دولياً لدراسة واقتراح الأسس الكفيلة بتدبير احتياجات الرى فى السودان بما لا يؤثر على حقوق مصر من مياه النيل.

٥- **إتفاق عام ١٩٢٩ :** وهو فى شكل خطابات متبادلة بين مصر وبريطانيا (بصفتها ممثلة للسودان وباقى دول مجرى نهر النيل الواقعة تحت الإمتياز البريطانى وهى أوغندا وكينيا وتنجانيقا) وقد بنى هذا الإتفاق على أساس توصيات اللجنة المشتركة، ونص على ألا تقم على النهر وروافده ومنابعه أية منشأت أو أعمال من شأنها أن تعوق سريان مياه النيل بشكل يؤثر على مصالح مصر، كما نظم الإتفاق ضبط استخدام مياه النيل فى السودان حيث لا يؤثر على حق مصر المكتسب فى مياه النيل.

٦- **عام ١٩٣٢ :** تم الإتفاق بين مصر والسودان على أن تتولى مصر بناء

خزان جبل الأولياء لتخزين ٣,٥ مليار متر مكعب بفائدة سنوية قدرها ٢,٥ مليار متر مكعب عند أسوان لرى مساحة ٦٠٠ ألف فدان، كما تم توقيع الإتفاقية الأنجلوبلجيكية في لندن بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤م لتنظيم عدم نقصان المياه الواردة من روافد نهر كاجيرا فى رواندا وبورندى وتلتزم فيها بلجيكا بعدم إنقاص المياه الواردة إلى نهر كاجيرا الذى يمر بالأراضى التنزانية -تحت الحماية البريطانية ـ وهو مايمثل أحد روافد بحيرة فيكتوريا إحدى منابع النيل.

٧ـ **فى عام ١٩٤٧ :** شكلت لجنة من كبار رجال الرى بوزارة الزراعة المصرية لإعادة دراسة المشروعات الخاصة بضبط النهر وذلك لمواجهة التوسع الزراعى فى المستقبل وانتهت اللجنة من دراستها ووضعت برنامجاً مستفيضاً لمشروعات مياه النيل جميعاً أقره مجلس الوزراء المصرى فى ٢٨ديسمبر ١٩٤٩ وقد تناول البرنامج مقترحات التخزين البعيد المدى فى البحيرات الاستوائية وفى بحيرة تانا بأثيوبيا ومشروعات التخزين السنوى والوقاية من الفيضانات، وفى عام ١٩٤٩ تم التوصل إلى إتفاق بين مصر وحكومة أوغندا لبناء خزان أوين على مخرج بحيرة فيكتوريا، كذلك تم الإتفاق بين مصر والسودان على إنشاء خزان مروى عند الشلال الرابع لدرء الفيضان واقتسام الدولتين فائدة التخزين السنوى لصالح الرى الصيفى بينهما على أساس اشتراكهما فى تكاليف الإنشاء.

٨ـ **إتفاق عام ١٩٥٢ :** بين مصر وبريطانيا بخصوص إقامة القناطر فى شلالات « أوين » عند مخرج بحيرة فكتوريا لتوليد الكهرباء لخدمة

أوغندا، وقد أتاح الإتفاق لمصر والسودان حق استخدام بحيرة فكتوريا كخزان طبيعي.

٩- **وفى عام ١٩٥٢ :** أعادت وزارة الأشغال المصرية وضع سياسة مصر المائية وبرنامج مشروعات ضبط النهر ومراحل التوسع الزراعي، ولقيت فكرة مشروع السد العالى جنوب خزان أسوان الإهتمام الكبير فى مقدمة المشروعات كأهم حلقة فى سلسلة حلقات مشروعات ضبط النهر والتحكم فى ايراده، وقد أحدث بناء السد العالى ثورة حقيقية فى السيطرة على مياه النيل وتطويعه لخدمة الزراعة على المدى القصير والطويل، وفى نفس الوقت كان السودان قد أجرى تخطيطاً للتوسع الزراعى بأرض الجزيرة تضمن بناء خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وبدأت المباحثات بين البلدين للإتفاق على إعادة تقسيم مياه النيل، وفى نوفمبر ١٩٥٩ توصلت مصر والسودان إلى إتفاق الإنتفاع الكامل بمياه النيل بين البلدين.

١٠- **إتفاقية عام ١٩٥٩ :** وهى « إتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه نهر النيل» بين مصر والسودان وتعتبر إمتداداً لإتفاق عام ١٩٢٩ ومكمله له، حيث أن إتفاق ١٩٢٩ قد نظم بعض الاستفادة بمياه النهر دون أن يشمل الضبط الكامل لمياهه، وكانت حكومة السودان قد طالبت بعد الحصول على الاستقلال ١٩٥٦ بإعادة النظر فى اتفاق ١٩٢٩ بإعتبار أنها لم تكن طرفاً بنفسها فى هذه الإتفاقية وإنما أبرمتها الحكومة البريطانية نيابة عنها، فضلاً عن أن تقدم السودان وآفاقه المسقبلية خاصه فى مجال الزراعة يتطلب زيادة حصته من مياه النيل، وتعد إتفاقية ١٩٥٩

نموذجاً يحتذى به فى تعاون الدول المجاورة فى الاستغلال المشترك والأمثل لمياه النهر، كما أنها تركت الباب مفتوحاً لأى دراسة فنية يريد أى طرف من دول حوض النيل القيام بها بما يكفل الاستغلال الكامل والأمثل للنهر لصالح شعوب مجرى النيل جميعاً.

المرحلة الثانية : مرحلة الاستقلال الوطنى :

لقد تميز النظام الإقليمى للتعاون فى حوض النيل فى مرحلة الاستقلال الوطنى بعدم الاستقرار السياسى والإقتصادى وأثارت قضية قواعد الاستخلاف الدولى القانونية العديد من المشاكل الناجمة عن رغبة كل طرف فى حماية مصالحه القومية والشك فى إمكانيات التعاون المشترك حيث أصبحت كل الأطراف أسيرة مصالحها الذاتية، وتوجد ثلاث عناصر رئيسية تمثل أهمية محورية لدول حوض النيل فى مرحلة الاستقلال الوطنى وهى.

العنصر الأول: طبيعة جهاز الدولة الموروث عن الحقبة الاستعمارية وكيف أن البرجوازية الاستعمارية هى التى قامت بصياغة هذا الجهاز بما يحقق لها الهيمنة والسيطرة على كافة الطبقات الإجتماعية الأخرى.

العنصر الثانى: ويتمثل في أن جهاز الدولة يقوم بدور سياسى وإقتصادى جديد، وهو يختلف فى حقيقة الأمر عن ذات الدور الذى قامت به الدولة فى معناها البرجوازى الكلاسيكى، فالدولة فى المجتمعات بعد الاستعمارية تسعى لتدعيم المجتمع الديمقراطى سياسياً وتقوم بتوظيف جزء كبير من الفائض الإقتصادى فى النشاط الإقتصادى الموجه وذلك بحجة تدعيم

التنمية السياسية والإقتصادية، ولاشك أن هذين العنصرين يبرزان بصورة واضحة فى خبرة شرق أفريقيا ودول حوض النيل.

العنصر الثالث: ويتمثل فى الدور الذى يقوم به جهاز الدولة المستقلة فى العمل على تدعيم الوحدة الإقليمية وإضفاء الشرعية وتحقيق شروط عملية بناء الدولة القومية.

ثم جاءت مرحلة الاستقلال الوطنى على أرضية صلبة من التفاعلات والعلاقات الدولية والتكتلات الإقليمية بين دول القارة يعكس معظمها الماضى الاستعمارى بينما يجسد البعض الأخر التطلعات والطموحات الأفريقية وقيام العديد من التكتلات الإقليمية فى مختلف المجالات وخاصة الإقتصادية منها ومثال ذلك المنظمات الإقليمية التى تختص بالاستغلال المشترك للأنهار الأفريقية، ومن أهم تلك المنظمات :

١) لجنة لتنسيق واستغلال حوض نهر تشاد عام ١٩٦٤ وتضم كل من الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا .

٢) منظمة من أجل إستغلال نهر السنغال عام ١٩٧٢ وتضم غينيا ومالى وموريتانيا والسنغال.

٣) لجنة من أجل استغلال بحيرات تنجانيقا وحوض كينو عام ١٩٧٥. وتضم بورندى، ورواندا، وتنزانيا، وزائير، وزامبيا.

ثم بدأت دائرة التعاون الإقليمى تتسع لتتعدى حدود القارة الأفريقية والإنفتاح على العالم الخارجى على أساس من الواقعية الإقتصادية، وبحصول

الدول الأفريقية فى منابع النيل على استقلالها فى أوائل الستينات انهار النظام الإقليمى التعاقدى بإدعاء الدول فى منابع النيل شكها فى قواعد الاستخلاف الدولى بالنسبة للمعاهدات التى كانت تحكم النظام الإقليمى فى حوض النيل وبالتالى انتهى الأمر القانونى للنظام وبدأت سياسات الأمر الواقع.

ورغم محاولات مصر والسودان لتقديم نموذج للتعاون الإقليمى بإتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ ، إلا أن هذه الإتفاقية الثنائية أثارت العديد من الشكوك وقسمت دول حوض النيل إلى قسمين منفصلين لكل منها مصالحه وأغراضه الخاصة هما دول المنبع ودول المصب، ونتيجه للميراث الاستعمارى والإدراك الخاطىء لمفاهيم المصالحة الذاتية لدول المنبع لم يتحقق لدول الوادى الأمل فى إقامة نظام للتعاون الإقليمى فى الستينات .

وكمحاولة من جانب مصر لوقف إنهيار النظام الإقليمى فى حوض النيل تبنت مفهوماً وظيفياً تقليدياً أساسه التعاون الحكومى الفنى فى إطار توسيع النطاق الإقليمى لعمل اللجنة الفنية الدائمة المشتركة المصرية ـ السودانية والتى انشئت بموجب إتفاقية ١٩٥٩ ، وقد عقدت هذه اللجنة عدة إجتماعات منذ اكتوبر ١٩٦١ مع ممثلى تنزانيا، وأوغندا، وكينيا، ورغم أن إجتماعات هذه اللجنة إجتماعات فنية، فيبدو أن كلاً من مصر والسودان حاولتا من خلال هذه اللجنة متابعة دول أعالى النبيل فى دعواها من أجل إعادة التفاوض حول إتفافية ١٩٢٩ ، واعتبرت هذه الإجتماعات الفنية تعبيراً عن الإرادة القانونية فى إعادة تشكيل إتفاقية ١٩٢٩ على غرار إتفاقية ١٩٥٩ والتى أحدثت مفاهيم تنموية أكثر تقدماً من الطابع الحمائى الذى تبنته إتفاقية ١٩٢٩ ، وقد أثمرت هذه

المباحثات الفنية عن قرار عام ١٩٦٧ بإنشاء لجنة فنية موسعة تضم دول حوض النيل الأخرى وإقامة مشروع لمسح الإرصاد الجوية المائية لبحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت بالإشتراك مع الصندوق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفى إجتماع عنتيبى بأوغندا للجنة الفنية لمشروع الأرصاد الجوية فى أغسطس ١٩٧٨ وافق على إنشاء لجنة تجمع كل دول حوض النيل من حيث المبدأ وتعليق الأمر على قرار سياسى من الدول المشاركة.

وبهذا أمكن لكل من مصر والسودان إحتواء التفكك الذى ظهر فى الستينات فى حوض النيل نتيجة لعدم تبلور الوعى بقضية المصلحة المشتركة بين الدول حديثة الاستقلال والتذرع بإدعاءات السيادة المطلقة، وفتح مشروع اللجنة الفنية لحوض النيل الباب لإعادة التفاض حول إتفاقيات ١٩٠٢، ١٩٢٩ فى ضوء التطور الوظيفى الذى أنشأته إتفاقية ١٩٥٩، وفى ضوء معالجة فنية للمصلحة المشتركة تفتح الباب أمام نظام إقليمى على أساس وظيفى جديد، ولكن تركت فترة الستينات آثارها ونتائجها على النظام الإقليمى وتطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل فى مرحلة السبعينات والثمانينيات.

المرحلة الثالثة : مرحلة السبعينات و الثمانينيات :

يعد عقد السبعينات هو عقد تفتت النظام الإقليمى فى منطقة حوض النيل إلى أنظمة فرعية، وقد ساهمت هذه الأنظمة الفرعية فى إقرار أبعاد جديدة لمفهوم التكامل الوظيفى الإقليمى وفى إتجاه الأخذ بمبدأ التنمية الشاملة للنظام الإقليمى الفرعى، وهو ما يعد مقدمة ضرورية للوصول إلى مفهوم جديد لنظام التكامل الإقليمى وتطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل.

وقد شهد عقد السبعينات بدايات إنشاء ثلاث منظمات إقليمية فرعية هى:

أ ـ **إتفاقية التكامل الإقتصادى والسياسى بين مصر والسودان**: وتعد أسبق الإتفاقات التى قامت للتنظيم الفرعى فى حوض النيل فى السبعينات ، وقد انبثقت فكرة إنشاء هيئة لدول حوض النيل من توصيات اللجنة الوزارية العليا للتكامل الإقتصادى والسياسى بين مصر والسودان فى إجتماعها الرابع الذى عقد بالخرطوم فى مايو ١٩٧٧ وكان من أهم نتائج إتفاقية التكامل بين مصر والسودان بالنسبة لدول حوض النيل:

١ ـ إقرار مشروع قناة جونجلى والذى كانت الحكومة المصرية قد شرعت فى دراسة إقامته منذ عام ١٩٢٦ ، وهو مشروع لإقامة قناة بطول نحو ٣٠٠كم لتصريف مياه منطقة السدود جنوب السودان إلى بحر الجبل وبحر الغزال والزراف والسوباط، وقد استكملت دراسات المشروع عام ١٩٤٦ إلا أنه ظل معطلاً عن التنفيذ حتى بدأ المشروع عام ١٩٧٤ بإشراف شركة فرنسية، وسيؤدى حين إتمامه إلى حفظ مياه قدرها حوالى ٤٢ مليار متر مكعب، وقد توقفت الأعمال فى المشروع فى المرحلة الحالية ـ مؤقتاً ـ بسبب الحرب الدائرة فى جنوب السودان وبسبب الدعاوى حول الآثار الجانبية للمشروع.

٢ ـ أضافت إتفاقية التكامل أبعاد جديدة على التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل وفى مجالات غير مجالات المياه مثل تنشيط وتوسيع اتفاقيات التبادل التجارى (١٩٧٦) والملاحة البحرية (١٩٧٧) وتوسيع الإتفاق الجمركى (١٩٧٨).

ب ـ **منظمة المجموعة الإقتصادية لدول البحيرات العظمى**: أُنشئت هذه المجموعة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ وتشمل ثلاث دول هى رواندا، وبوروندى، وزائير ومقرها فى مدينة جيسينى Gisenyi برواندا، وهى منظمة تشمل أفريقيا البلجيكية التى ترتبط بحوض النيل سواء من روافد نهر السمليكى فى زائير أو روافد نهر أكاجيرا فى رواندا وبوروندى حيث أن كلاً من نهر السمليكى الذى يصب فى بحيرة ألبرت ونهرأكاجيرا الذى يصب فى بحيرة فيكتوريا يشكلان منابع النيل فى الهضبة الاستوائية وكان هدف المنظمة فى البداية هدفاً أمنياً خاصاً بمراقبة الحدود ومتابعة اللاجئين، غير أن المنظمة أخذت بعداً وظيفياً بإنشاء منظمة متخصصة للطاقة والكهرباء فى ديسمبر ١٩٧٩ هى منظمة الطاقة للبحيرات العظمى ومقرها فى بوروندى والتى تهدف إلى تنمية الكهرباء المنتجه من خزان الروزيزى على نهر الروزيزى فى حوض نهر زائير لتحقيق ودعم التعاون فى مجال تصدير الطاقة فى إطار حوض النيل من خلال مشروع مد خط الضغط العالى من سد إنجا إلى السد العالى.

وللمنظمة أجهزة تعاون إقتصادى أخرى منها الغرفة التجارية والصناعية لدول المنظمة وبنك المنظمة الذى إنشىء عام ١٩٧٧ فى جوما بزائير على الحدود مع رواندا، ونظراً لإرتباط حركة التجارة والتمويل والاستثمار بين دول المنظمة ومنطقة الهضبة الاستوائية لحوض النيل، فهى ليست مجرد تجمع إقتصادى إقليمى للمنطقة الغربية للهضبة الاستوائية من حوض النيل ولكنها امتداد تنظيمى لحوض النيل ومتكامل معه.

جـ ـ منظمة تنمية وتطوير حوض نهر أكاجيرا: وتبلغ المساحة المستهدفة للتطوير فى ظل هذه المنظمة نحو ٦٠ ألف كم٢ من أراضى المنابع الاستوائية لحوض النيل فى أربع دول هى بوروندى ورواندا وأوغندا وتنزانيا، وكانت تنزانيا قد تقدمت مع رواندا بطلب فى منتصف الستينات إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لإرسال لجنة فنية لمتابعة ودراسة إقامة تنظيم مشترك لحوض نهر أكاجيرا أحد روافد بحيرة فيكتوريا، ثم قامت كل من رواندا وبوروندى وتنزانيا فى يوليو ١٩٧٠ بتقديم طلب أخر إلى مجلس محافظى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذى قرر تكوين لجنة فنية، وأوصت اللجنة بإنشاء خزان رسومو على نهر كاجيرا عند الحدود الرواندية البوروندية التنزانية ووقعت إتفاقية بين الدول الثلاث فى رسومو فى ٢٤ أغسطس ١٩٧٧ ، وقد نصت المادة ١٩ من الإتفاقية على أنها مفتوحة لكل دول النهر مما حدا بأوغندا للإنضمام للإتفاقية فى ١٩ مايو ١٩٨١ ، وهناك إمكانية استعانة المنظمة بالخبرات الفنية المصرية وإمكانية مد خط ضغط عالى للكهرباء من خزان رسومو إلى السد العالى بأسوان لخلق شبكة ضغط عالى تشتمل فى إلتقائها عند أسوان بشبكة الضغط الواردة من سد إنجا فى زائير لتحقيق تغطية شاملة للكهرباء فى حوض النيل كمقدمة أساسية لمشروعات التنمية فى مختلف المجالات التى تحتاج الطاقة الكهربائية بل وتصدير هذه الطاقة إلى أوربا عبر الشرق الأوسط.

وفى عقد الثمانينيات ونتيجة لظاهرة الفرعية الإقليمية التى سادت القارة الأفريقية فى السبعينيات وخاصة منطقة حوض النيل، وقد انحسر التنظيم

الإقليمى فى حوض النيل إلى مجرد تنظيمات فرعية، فقد أقر رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية فى مؤتمرهم الاستثنائى الثامن فى لاجوس ١٩٨٠ خطة عمل عرفت باسم « خطة لاجوس » لدفع التنظميات الإقليمية إلى إتجاه التوحد فى سبيل إنشاء جماعة إقتصادية أفريقية .

ولذلك فهناك إلتزاماً بتقوية المجموعات الإقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات إقتصادية على أساس إقليمى، وقد أشارت الخطة فى مجال التعاون الإقليمى بين دول أحواض الأنهار إلى وجوب إنشاء هيئة لأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة فيما بين الدول لتعزيز التعاون الدولى فى سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة، وتمشياً مع ما جاء بخطة لاجوس تقدمت مصر بمشروع لعقد مؤتمر إقليمى يضم دول حوض النيل، وبالفعل عقد المؤتمر الخامس الأول لدول حوض النيل بالخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ وضم وفود كل من مصر والسودان وزائير (الكونغو) وأفريقيا الوسطى وأوغندا وذلك بهدف خلق منتدى سياسى وليس تنظيماً إقليمياً إقتصادياً ثم تغير إلى مجموعة « الأندوجو » فى المؤتمر الثانى الذى عقد بكينشاسا فى سبتمبر ١٩٨٤ ولم يتعد هدف المجموعة مستوى التشاور وتنسيق المواقف بين الدول المشتركة فيما يتعلق بمختلف القضايا الأفريقية والدولية ثم توالت إجتماعات « الأندوجو » وبدأ الإتجاه الوظيفى واضحاً على نشاط المجموعة خاصة فى مجال التعاون الفنى وبدأت تأخذ شكل المنظمة الإقليمية التى تشمل دول حوض النيل رغم الفراغ المؤسسى ومحدوديةمجالات التعاون المشترك .

وعلى المستوى الإقليمى إنضمت بعض دول حوض النيل إلى تجمعات

وتنظيمات إقليمية ومثال ذلك:

أ ـ التجمع الإقتصادى لدول البحيرات العظمى ١٩٧٦ ويضم كل من رواندا وبورندى وزائير (الكونغو).

ب ـ منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ١٩٨٢، وتضم بوروندى والكومور وجيبوتى وأثيوبيا وموريتانيا وكينيا ومالاوى وأوغندا ورواندا والصومال وتنزانيا وسوازيلاند وزيمبابوى.

جـ ـ التجمع الإقتصادى لدول وسط أفريقيا ١٩٨٣ ويضم بورندى ورواندا وزائير وتشاد وأفريقيا الوسطى والجابون والكونغو والكاميرون.

د ـ مؤتمرات قمة ورؤساء دول شرق ووسط أفريقيا ١٩٨٦ ويضم دول كينيا وأوغندا ورواندا وزائير والسودان وبورندى وتنزانيا.

ومن خلال تتبع مسار العلاقة بين دول حوض النيل فى هذه المرحلة نجد أن التجمعات الإقليمية التى لا تضم فى عضويتها إلا عدداً محدوداً من الدول بدأت تلعب دوراً هاماً ليس فقط فى تكوين قواعد القانون الدولى بل أيضاً فى مواجهة المشاكل التى تعانى منها هذه الدول .

المرحلة الرابعة : المرحلة المعاصرة :

تتميز العلاقة بين دول حوض النيل فى المرحلة المعاصرة بأنها تمر بمرحلة تحول جديدة ليس فقط فى طبيعة النظم السياسية والإقتصادية لدول المنطقة وتفاعلاتها الداخلية ولكن أيضاً فى إطار علاقاتها الدولية سواء بين دول حوض النهر بعضها ببعض أو بينها وبين العالم الخارجى وكافة المنظمات والهيئات الدولية خاصة ذلك الإتجاه المتزايد على الديمقراطية التعددية فى ضوء

المغيرات الدولية التى أعقبت إنهيار الإتحاد السوفيتى ومحاولة النظام الدولى الجديد نشر قيم الليبرالية والديمقراطية فى مختلف أنحاء العالم .

وفى هذا الاطار يجدر الإشارة إلى عدد من الإعتبارات:

أولاً: أن دول حوض النيل تمر بمرحلة تطور سياسية نحو تدعيم الديمقراطية وتبرز ملامحها فى تزايد المطالب الشعبية المنادية بإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبإضفاء الطابع الديمقراطى على مؤسسات الحكم والسياسة ويؤكدها إنهيار النظم التسلطية والإتجاه المتزايد نحو الأخذ بنظم التعددية الحزبية

ثانياً: أن عملية الإنتقال نحو الديمقراطية التعددية فى دول حوض النيل لا يمكن النظر إليها باعتبارها إنعكاساً لمتغيرات دولية وخارجية أو مجرد صدى لما حدث فى أوربا الشرقية فقط ولكن.إلى جانب المؤثرات الخارجية فإنه يمكن تتبع جذور التطور التاريخى للديمقراطية والعلاقات السياسية والإقتصادية بين دول حوض النيل من خلال المؤثرات والعوامل الداخلية أيضاً .

ثالثاً: أن التحول الديمقراطى فى دول حوض النيل بمعناه التعددى يرتبط بعده عوامل أساسية من أهمها:

- مدى إنتشار الثقافة الديمقراطية والوعى الديمقراطى بين المواطنين وبين شعوب دول حوض النيل.
- مصالح الطبقة البيروقراطية البرجوازية المهيمنة على مقاليد السلطة

ومدى استعدادها للتفاوض السلمى من أجل الإصلاحات الديمقراطية .

ـ القدرة على إيجاد تسوية للصراعات الإجتماعية والتى تأخذ شكل الصراعات القبلية والأثنية أو شكل الحروب الأهلية والدولية.

وقد انعكست المتغيرات السياسية والأوضاع الإقتصادية المعاصرة على طبيعة وتطور العلاقة بين دول حوض النيل والإتجاه نحو المزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها بحيث يتعدى هذا التعاون مرحلة توقيع الإتفاقيات والمعاهدات المنظمة لاستغلال مياه النهر إلى مرحلة تتسم ببلورة مشروعات محددة تجسد هذا التعاون وتعود بالفائدة المشتركة على شعوب ومجتمعات نهر النيل فى مختلف المجالات السياسية الإقتصادية والإجتماعية، ويدعم هذا النمط من التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل تطور قواعد القانون الدولى وتطور الأضاع الإقتصادية والسياسية على المستوى الأفريقى:

فمن ناحية القانون الدولى الذى يحكم الأنهار الدولية ومن بينها نهر النيل، فيمكن ملاحظة التطورات التالية:

١ ـ أن الفقه الدولى قد تخلى عن التمسك بنظرية السيادة الإقليمية المطلقة وهى النظرية التى تعترف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء النهر الذى يقع فى أقليمها دون قيد أو شرط ويعطيها الحق فى إقامة أى مشروعات للإنتفاع بمياهه والحق فى إجراء أى تغيرات فى مجرى النهر بما فى ذلك التحويل الجزئى أو الكلى للمجرى الطبيعى للنهر الدولى دون أن يكون للدول الأخرى المنتفعة بالنهر حق الإعتراض على ذلك.

٢ ـ إتجه الفقه الدولى إلى التمسك بنظرية الوحدة الإقليمية المطلقة التى تؤكد أن النهر الدولى من منابعه إلى مصبه يمثل وحدة إقليمية لا توثر فيها الحدود السياسية، ومن ثم يصبح لحق كل دولة يجرى النهر الدولى فى أراضيها أن يستمر جريان مياهه فى أراضيها دون تغيير من حيث الكم والكيف، أن أن لهذه الدولة الحق فى الإنتفاع بمياه ذلك الجزء من النهر الذى يمر فى أراضيها بالأسلوب الذى تريده شريطة ألا يؤدى ذلك الإنتفاع إلى الإضرار بحقوق الدول الأخرى التى يجرى النهر فى أراضيها.

وبالتالى فإن تحقيق الهدف فى ضبط النيل وإتمام الإنتفاع بإيراده كاملاً وتوثيق العلاقات الدولية بين دول حوض النيل لا يكون ميسوراً إلا إذا قام تعاون إقليمى وثيق بين جميع الدول الواقعة فى حوضه، وإدراك هذه الدول ما للغير على النهر المشترك من حقوق، إذ لا ينبغى لدولة واقعة فى المنبع أو فى أعالى النهر أن تتصرف فيما ينساب من مياه النهر فى ربوعها وكأنه ملك خاص بها، وإنما ينبغى أن يكون أى إستغلال للنهر مقترناً بوجوب الإتفاق عليه قبل تنفيذه مع الدول الأخرى التى يمكن أن تتأثر به، وهذا المبدأ لا ينقص من سيادة الدولة على المجرى المائى المشترك المار بها، بل أنه يوفر من إمكانية القيام بمشروعات مشتركة تعود على الجانبين بالفائدة .

أما من ناحية تطور الأوضاع السياسية والإقتصادية على المستوى الأفريقى فيمكن ملاحظة أمرين هامين هما:

١ ـ أن خطة « لاجوس » للعمل على تنمية أفريقيا قد تضمنت عدة توصيات بشأن الموارد المائية، فقد أوصت بتكوين لجان مياه قومية وتكوين مؤسسات على مستويات إقليمية للموارد المائية مثل لجان أحواض الأنهار والبحيرات

وضرورة تعزيز اللجان القائمة ، كما توصى الخطة بأنه يجب أن تنشأ وعلى مستويات إقليمية وفرعية مؤسسات مشتركة للأنهار والبحيرات لتنمية التعاون بين الحكومات حول استغلال موارد المياه المشتركة وتدعيم التعاون فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية .

٢ ـ أن خطة « أبوجا » لإنشاء الجماعة الإقتصادية الأفريقية تؤكد أن التكامل الإقتصادى لدول القارة أصبح مطلباً أساسياً وشرطاً جوهرياً لتحقيق التقدم والتنمية ومواجهة مشاكل التخلف ومحاولة الوقوف أمام تعاظم دور التكتلات الإقتصادية التى تهيمن على العلاقات الدولية، فمن بين أهداف الجماعة النهوض بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتحقيق التكامل للإقتصاديات الأفريقية لزيادة الإعتماد على الذات وتعزيز التعاون والتنمية فى جميع مجالات النشاط البشرى لرفع مستوى المعيشة بين شعوبها والمحافظة على الإستقرار الإقتصادى وتعزيزه ، كما تهدف الجماعة إلى تنسيق وموائمة السياسات الإقتصادية القائمة بغية إقامة السوق الإفريقية المشتركة بصفة تدريجية على غرار ونمط إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوربية .

ولاشك أن تحقق هذا الهدف يصعب انجازه فى المدى القريب بسبب كثره الدول الأفريقية وتباين النظم السياسية والإقتصادية واختلاف الظروف والنظم المعيشية والقبلية داخل الدولة الواحدة بالإضافة إلى الحروب الأهلية التى تجتاح عدداً كبيراً من الدول الأفريقية، وعلى الرغم من ذلك فإن وجود تجمعات إقتصادية إقليمية فى أفريقيا يعزز فكرة الجماعة الإقتصادية الأفريقية حيث يمكن لهذه التجمعات أن تعقد إتفاقيات فيما بينها لمواءمة وتنسيق سياساتها فى مختلف مجالات السوق المنشودة.

وقد أدركت كافة دول حوض النيل تأثير وأبعاد المتغيرات الدولية التى يشهدها العالم فى المرحلة المعاصرة وأن عليها التحرك لمواكبة هذه التطورات، كما أدرك قادتها أن هناك رابطة بين تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون والتنمية والتقدم وضرورة أن تخرج مختلف دول حوض النيل عن دور التحرك كرد فعل إلى القيام بدور المبادرة ،كما أن إقامة الكيانات الإقليمية داخل القارة الأفريقية يمثل قوة لها دورها ومكانتها على الصعيد الدولى، هذا بالإضافة عما سينتج عنه ـ لو نجحت دول حوض النيل فى إقامة كيان إقليمى متكامل ـ من مصالح متبادلة ومشتركة وحلول أساسية للمشاكل السياسية والإقتصادية التى تعانى منها كافة دول حوض النيل.

المبحث الثانى

العلاقات السياسية والإقتصادية بين مصر ودول حوض النيل

لم تكن العلاقة بين مصر ودول حوض النيل عبر تطورها التاريخى مجرد علاقات شكلية أو علاقات مصالح تربط بين مختلف شعوبها ودولها بحكم الوجود الجغرافى، وإنما هى علاقة عضوية ذات مضمون سياسى وإقتصادى وثقافى إضافة إلى محتواها التاريخى، حيث يتداخل بعد مصر الأفريقى مع بعدها النيلى، وما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل حتى يمكن الزعم بأن القطاع الأكبر من بعد مصر الأفريقى إنما هى ببساطة بعدها النيلى، ولا أدل على إتجاه حضارة مصر تاريخياً صوب الجنوب من موقع طيبة، وهى المدينة الكبرى التى ظلت طويلاً عاصمة وطنية لمصر، بل أن موقع طيبة الجنوبى

فى مصر لا يمكن إلا أن يكون مؤشراً ومفسراً للبعد النيلى فى توجهات مصر الخارجية منذ القدم.

وتتميز العلاقات السياسية والإقتصادية بين مصر ودول حوض النيل بأنها علاقات ذات طبيعة خاصة تفرضها مجموعة من الخصائص والسمات السياسية والإقتصادية التى تتحكم فى نمط علاقاتها الداخلية والإقليمية والدولية بإعتبار أن دول حوض النيل من دول العالم الثالث الأخذة فى النمو، ومن أهم تلك السمات:

١ ـ تعانى كافة دول حوض النيل ـ وبدرجات متفاوته ـ من عدم الاستقرار السياسى نتيجة زيادة حدة المشكلات ونزاعات الحدود والصراعات القبلية والأثنية وعدم الأندماج وإنعدام الاستمرارية فى متابعة تنفيذ سياسة واحدة محددة المعالم سواء في المجال السياسى أو المجال الإقتصادى مع عدم القدرة على استيعاب القوى الجديدة دون عنف وعدم قدرة المؤسسات والتنظيمات السياسية على ضبط مواجهة المطالب المتزايدة للجماهير بما فيها المطالب الخاصة بالمشاركة فى الحياة السياسية بكل ما يعنية ذلك من نتائج ضخمة لابد وأن تؤثر على التطور السياسى والإقتصادى لدول حوض النيل.

٢ ـ تعانى كافة دول حوض النيل ـ وإن كان بدرجات نسبية ـ من التخلف فى القطاع الصناعى ويتمثل ذلك فى ضعف إنتاجية العمل وإنخافض الكفاءة والمهارة وضآلة ما يستخدم من الموارد الأولية المحلية فى الأغراض الصناعية وانتشار الصناعات الصغيرة ذات النطاق الإنتاجى الضيق، وقد أثر ذلك على تطور الحياة السياسية والإقتصادية فى دول حوض النيل من خلال إضعاف

الإقتصاد القومى وعدم وجود قاعدة صناعية قوية يمكنها أن تساند الدولة فى تحركاتها الداخلية والإقليمية والدولية، وتزايد حدة التبيعة السياسية والإقتصادية للقوى الرأسمالية الكبرى.

٣ـ إنتشار الوظائف الأولية وخاصة الزراعة مما له أكبر الأثر فى طبيعة تطور ونطاق العلاقات السياسية والإقتصادية وإنعكاس ذلك فى كافة جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية بدول حوض النيل، ويبرز ذلك بوضوح فى:

* **عدم الاستقرار السياسى:** ففى ظل إتساع النشاط الزراعى حيث تعتبر ملكية الأرض الزراعية هى الركيزة الأساسية للمكانة الإجتماعية والقوة السياسية، ونتيجة للتفاوت الحاد فى توزيع الأراضى الزراعية حيث يسيطر عليها نسبة ضئيلة من السكان ومع شعور الغالبية بالحرمان نتيجة هذا التفاوت ينشأ عدم الاستقرار السياسى.

* **عدم الإندماج** : حيث يؤدى إنتشار النشاط الزراعى وسيطرته على الحياة الإجتماعية والإقتصادية ضمن عوامل أخرى إلى نمو الولاءات الضيقة وخاصة فى ظل إنتشار مفهوم العائلة الممتدة وبحيث قد لا يتجاوز ولاء الفرد لنطاق الأسرة التى ينتمى إليها أو القرية التى يقيم فيها دون أن يملك القدرة على تجاوز هذه الكيانات الصغيرة ليندمج مع الكيان الكلى للدولة.

* **تضخم شرائح الرأى العام** المعبرة عن عدم الإهتمام واللامبالاه نتيجة إنتشار الوظائف الأولية وخاصة الزراعة وضعف الولاء القومى ومن ثم ضعف الإهتمام بالمشكلات العامة وإنتشار الأمية ونقص الوعى مما

يؤدى إلى تضخم الشرائح المعبرة عن السلبية وعدم الإهتمام وعدم المشاركة السياسية.

* **مشكلة الغذاء** نتيجة ضعف إنتاجية القطاع الأولى فى دول حوض النيل مما جعلها تعانى من نقص واضح فى موارد الغذاء مما يتيح للقوى الكبرى المتقدمة فرصة استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسى على دول حوض النيل ما يقود إلى إضعاف السياسات الخارجية والداخلية الخاصة بها.

٤ - يعانى هيكل التجارة الخارجية فى دول حوض النيل من إختلالات واضحة تتمثل فى الإختلال بين تضخم أهمية التجارة الخارجية وتقلص دورها فى التجارة الدولية، والإختلال فى التوزيع الجغرافى لصادرات وواردات هذه الدول حيث الاستقطاب الواضح فى المبادلات التجارية بين دول حوض النيل ومجموعة الدول المتقدمة والتقلص الملحوظ فى التبادل التجارى فيما بين دول حوض النيل وبعضها، كذلك الإختلال « النوعى » و « الكمى » فى هيكل صادرات وواردات هذه الدول:

النوعى: بمعنى سيطرة المواد الأولية على الصادرات والسلع الصناعية على الواردات وما يترتب عليه من تدهور معدلات التبادل وتقلب حصيلة الصادرات.

والكمى: بمعنى ضخامة قيم ومعدلات نمو الواردات بالمقارنة بالصادرات مما يقود إلى العجز التجارى وتفاقم مشكلة المديونية مما يضعف من قدرات دول حوض النيل على إنتهاج سياسات خارجية نشطة أو سياسات فعالة للمساندة الإقليمية وتعوقها من أن يصير لها وزن مؤثر وحقيقى فى العلاقات السياسية والإقتصادية الدولية .

وقد بذلت الدبلوماسية المصرية سلسلة من الجهود لتجميع دول حوض النيل منذ الخمسينات ونجحت مصر فى توثيق العلاقات وزيادة التعاون سواء على المستوى الثنائى بينها وبين سائر دول حوض النيل أو على المستوى العام الجماعى لدول حوض النيل.

أولاً: علاقات مصر على المستوى الثنائى لدول حوض النيل:

تعد علاقة مصر السياسية والإقتصادية على المستوى الثنائى مع جميع دول حوض النيل هى علاقات مستقرة ومتطورة، فمصر لها سفارات عاملة ومقيمة فى كل عواصم دول حوض النيل ولها العديد من الإتفاقيات الثنائية التى وقعت سواء بإنشاء لجان عليا مشتركة أو اتفاقيات إقتصادية وتجارية أو تعاون حزبى بين الحزب الوطنى الديمقراطى والأحزاب الحاكمة فى دول حوض النيل، إلى جانب تبادل الزيارات والمشاورات بين مختلف المسئولين على جميع المستويات. ومن أبرز مظاهر علاقات مصر بدول حوض النيل على المستوى الثنائى:

١ ـ اتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين جمهورية مصر العربية ودول حوض النيل: وتعتبر الإتفاقيات وبروتوكولات التعاون واللجان المشتركة بين مصر ومختلف دول حوض النيل هى الإطار العام للتعاون الثنائى بهدف تحقيق التنمية وتطوير مجتمعات دول حوض النيل وهو ما يجسد المفاهيم العملية لدبلوماسية التعاون الفعال بين الجنوب والجنوب، بالإضافة عما يوفره من مجال للعمل وفرص للنشاط أمام الخبرات الفنية فى مصر والمهنيين والتكنوقراط واليد العاملة المصرية، وفتح أفاق جديدة للصادرات المصرية

وإحتمالات توسيع العلاقات التجارية وتنويع بنودها، ومن أهم هذه الإتفاقيات :

* إتفاقية ملاحية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ٢٨ مايو ١٩٧٧ .

* اتفاق تجارة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا ٢٤ أغسطس ١٩٧٧.

* إتفاق تعاون ثقافى وعلمى وفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا ١٠ أكتوبر ١٩٧٧م.

* بروتوكول تجارى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ١٥ يناير ١٩٧٩م.

* اتفاق تجارة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ٢٣ مارس ١٩٨٢

* إتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الإقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا ٥ نوفمبر ١٩٨٦ .

* إتفاق تعاون ثقافى تعليمى وعلمى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا ٢٥ يونيو ١٩٨٧ .

* اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الإقتصادى والعلمى والتكنولوجى بين جمهورية مصر العربية والحكومة العسكرية المؤقتة لأثيوبيا الاشتراكية ٢٨ يوليو ١٩٨٧ .

* بروتوكول إتفاق التعاون فى مجال التصنيع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بوروندى ١٤ يوليو ١٩٨٨ .

* إتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الإقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تنزانيا المتحدة ١٣ فبراير ١٩٨٩.

* إتفاق التعاون الثقافى والعلمى والتقنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

٢ـ إتفاقيات التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى والأحزاب بدول حوض النيل: تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الإتصال بين شعوب دول حوض النيل من خلال التفاعل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية، لذلك قام الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بعقد الإتفاقيات وإبرام البروتوكولات بينه وبين مختلف الأحزاب السياسية فى دول حوض النيل، ومن أهم تلك الإتفاقيات:

* إتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحزب الحركة الشعبية للثورة فى زائير ٢٧ يونيو ١٩٨٨م.

* إتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحزب العمل الأثيوبى ١١ مارس ١٩٨٩م.

* إتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحركة المقاومة الوطنية لجمهورية أوغندا ٢ يونيو ١٩٨٩م.

٣ـ إتفاقيات التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية ودول حوض النيل: وتمثل أنشطة الصندوق أحد المحاور الأساسية لتدعيم العلاقات السياسية والإقتصادية بين مصر ودول حوض النيل بإعتباره الأداه الأساسية لتقديم المعونات الفنية لدول المنطقة، وقد عقد الصندوق عدة إتفاقيات مع كافة دول حوض النيل، ومن أهم تلك الإتفاقيات :

* إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية بورندى ٦ سبتمبر ١٩٨١م.

* إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية تنزانيا فى ٨ سبتمبر ١٩٨١م .

* إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية كينيا ٣نوفمبر ١٩٨١م.

* إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية رواندا ١ نوفمبر ١٩٨٢ .

* إتفاق التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وجمهورية أوغندا ٣يناير ١٩٨٦م.

* إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وجمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية ١٠ مارس ١٩٨٩ .

ويلاحظ أن العلاقات الإقتصادية والتجارية بين مصر ودول حوض النيل

لا تتواكب مع العلاقات السياسية والحزبية حيث محدودية حجم التبادل التجارى وهو ما يوضح مدى الضعف الذى يشوب حجم التجارة داخل القارة الأفريقية ككل وداخل مجموعة دول حوض النيل كإطار إقليمى، ويعود ذلك لعدة أسباب منها ضعف إقتصاديات تلك الدول وصعوبة الإنتقال ونقل البضائع عبر هذه الدول وضعف الإرادة السياسية الواجب توافرها من أجل تشجيع التبادل التجارى المشترك، وبالتالى فإن إتخاذ خطوات فعالة فى مجال التعاون السياسى والإقتصادى بين مصر ودول حوض النيل قد لا يعطى تأثيراً مباشراً ولكنه يعطى ـ دون شك ـ تأثيراً قوياً أكثر ثباتاً وإمتداداً زمنياً ويوفر فى نفس الوقت قوة دفع قوية فى مجال الاستقرار والتنمية من خلال الحرص على المصالح المشتركة والاستفادة من الإعتماد المتبادل بين دول حوض النيل .

ثانياً: علاقات مصر على المستوى العام الجماعى لدول حوض النيل: تتميز العلاقات الدولية بين مصر ودول حوض النيل بالثبات والاستقرار النسبى بإعتبار أن مصر من أكثر الدول المستخدمة لمياه النيل بسبب التطور فى مجال التنمية مما يجعلها أكثر دول النيل حساسية للأزمات المائية، ويكاد لا يوجد تنافس بينها أو تصادم وبين مختلف دول حوض النيل فيما يتعلق بالحصول على المياه واستخداماتها، بالإضافة إلى أن غالبية دول حوض النيل ترتبط بمراكز قانونية ثابته من حيث استغلال مياه النيل ووجود نظام قانونى محكم فيما يختص بتدفق مياه النيل والأنتفاع الكامل بمياه النيل بما يحقق المصالح المشتركة لكل دول حوض النيل.

وتحرص الدبلوماسية المصرية على إقامة تعاون إقليمى واسع فى إطار

تنظيمى مستقر مع دول حوض النيل لتنشيط وتعميق العلاقات فيما بينها فى مجالات البنية الأساسية لتوفير موارد مائية إضافية لمواجهة التوسع الزراعى وتحقيق الأمن الغذائى ولتوليد الطاقة من مساقط المياه الطبيعية ومن خلال إقامة السدود وتدعيم وسائل النقل البرى والنهرى والجوى والإتصالات السلكية واللاسلكية وتعزيز التعاون الإقتصادى والتبادل التجارى بين مختلف دول حوض النيل .

وإنطلاقاً من تلك الثوابت تسعى الدبلوماسية المصرية لتكوين تجمع لدول حوض النيل وقيام تكتل إقليمى كخطوة أساسية وتمهيدية نحو إيجاد إطار تنظيمى متكامل يجمع بين دول المنطقة، الأمر الذى تهيأت معه الظروف الموضوعية لأول تجمع جزئى لبعض دول حوض النيل وانعقاد الإجتماع الأول - على المستوى الوزارى - فى نوفمبر ١٩٨٣ بالعاصمة السودانية « الخرطوم » وقد سمى هذا التجمع « مجموعة الاندوجو Undugu » ، وكلمة الأندوجو تعنى الأخوة فى اللغة السواحيلية، وشكل هذا التجمع إطاراً شبه إقليمى للتشاور والتنسيق لتنمية العلاقات السياسية والإقتصادية بين دول حوض النيل عن طريق العمل المشترك لدراسة وتنفيذ مشروعات تعود بالنفع العام على كافة دول وشعوب حوض النيل

ولا يهدف تجمع دول « الأندوجو » إلى إنشاء تكتل أو محور أو تحالف ضد أى دولة أو مجموعة من الدول، وإنما يهدف إلى ترجمة الأرادة المشتركة لتنمية التعاون الإقليمى فيما بينها إلى واقع ملموس فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية حيث يأتى هذا التجمع تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة السادس عشر

للمنظمة الذى عقد فى منروفيا فى يوليو ١٩٧٩، وصدر عنه إعلان منروفيا لتحقيق الإعتماد الوطنى والجماعى على الذات والتكافل الأفريقى، واستناداً إلى نتائج مؤتمر القمة الإقتصادى الاستثنائى الذى عقد فى لاجوس فى إبريل ١٩٨٠ الذى تبنى خطة عمل لاجوس للتعاون والتكامل الإقتصادى والتكافل الإجتماعى بين دول القارة الأفريقية .

وفى إطار تحقيق هذه الأهداف نشأ تجمع « دول الاندوجو » عام ١٩٨٣، وتتمثل الأهداف الاساسية لقيام « مجموعة الاندوجو » فى :

١ـ التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية والدولية والمساهمة فى تبادل وجهات النظر والمعلومات حول الموضوعات ذات الإهتمام المشترك لدول حوض النيل.

٢ـ دعم التعاون الإقليمى بين دول المجموعة فى مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومواجهة المعوقات اللغوية والجغرافية وتلك الناجمة عن نقص البنية الأساسية.

٣ـ توجيه شعوب تلك الدول إلى أهمية موارد مياه نهر النيل وضرورة تنميتها وحسن إدارتها وتعقد مجموعة « الأندرجو » إجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاو الدولى والتخطيط والطاقة والوارد المائية، وفى الفترة من ١٩٨٣ ـ ١٩٩١ عقدت مجموعة الاندوجو الإجتماعات التالية .

(١) الإجتماع الأول لدول مجموعة الأندرجو، الخرطوم، نوفمبر ١٩٨٣ :

بناءً على دعوة من وزير خارجية السودان إجتمع بالخرطوم في الفترة من ٢ ـ ٤ نوفمبر ١٩٨٣ كل من وزراء خارجية مصر والسودان وأفريقيا الوسطى وأوغندا وزائير، وكان الهدف هو إعطاء المشتركين الفرصة لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات فى كافة المجالات ذات الإهتمام المشترك فى سبيل البحث عن أفضل السبل لتحقيق استقرار ورفاهية شعوب الدول الخمس وترقية التعاون القائم بين هذه الدول على المستوى الإقليمى. وأكد المؤتمر على أهمية تدعيم العلاقات فى مجالات التجارة والنقل والمواصلات وأمن الحدود ومعالجة قضايا اللاجئين، وقد أقر المؤتمر إمكانية دعوة دول أخرى من دول المنطقة ممن تربطها مصالح وإهتمامات مشتركة للمشاركة فى أعماله مستقبلاً.

(٢) الإجتماع الثانى لدول مجموعة الاندوجو، كنشاسا، سبتمبر ١٩٨٤ :

بناءً على دعوة من سكرتير الدولة الزائيرى للشئون الخارجية والتعاون الدولى اجتمع فى كنشاسا فى الفترة من ٣ ـ ٤ سبتمبر ١٩٨٤ وزراء خارجية كل من زائير ومصر وأفريقيا الوسطى وأوغندا والسودان ورواندا، وقد أتاح المؤتمر الفرصة للمشركين لتبادل وجهات النظر والمعلومات فى كافة المجالات ذات الإهتمام المشترك بهدف دعم التعاون الإقليمى على المستوى الثنائى والجماعى. وأكد المؤتمر توافر الرغبة السياسية لدى الدول المشتركة لتنمية هذا التعاون والتغلب على مختلف العقبات، وفى هذا المؤتمر حمل التجمع أسمه حيث وجد المؤسسون فى منطوق الإخاء التى تعنيها كلمة الأندرجو المفهوم الذى يرغبون التركيز عليه والتجمع حوله تأكيداً لمعانى التأخى والتعاون والمصلحة

المشتركة، وقرر المؤتمر إطلاق اسم اجتماع دول مجموعة « اندوجو » على إجتماعاتهم الدورية، كما قررت الدول المشتركة إتخاذ كافة الترتيبات لضمان الأمن على حدودها المشتركة وتبادل المعلومات بصفة دائمة فى هذا المجال.

(٣) الإجتماع الثالث لدول مجموعة الاندوجو، القاهرة ، أغسطس ١٩٨٥:

بناءً على دعوة من حكومة جمهورية مصر العربية عقدت مجموعة اندوجو إجتماعها الثالث فى القاهرة يومى ٧، ٨ أغسطس ١٩٨٥، وقد شارك فى هذا الإجتماع جمهورية مصر العربية وزائير والسودان وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتنزانيا ورواندا وبورندى، وأكد المشاركون أن تبادل وجهات النظر والتشاور المنتظم من شأنه أن يحقق مزيداً من التقارب والتعارف بين شعوبهم، وأن يساعد على تعميق علاقات التعاون فيما بينهم على المستوى الثنائى والإقليمى والجماعى فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والفنية. وفى هذا الإجتماع تم الإتفاق على ما يلى:

* أكد المشاركون عزمهم على حل أى نزاع أو مشكلة تتعرض لها دولهم بالوسائل السلمية

* ضرورة تبادل وجهات النظر والمعلومات حول إجراءات ضمان الأمن والاستقرار بمناطق الحدود بما يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين الحكومات المعنية.

* الإهتمام بالسبل الكفيلة بترجمة الإرادة السياسية المشتركة للدول الأعضاء

إلى تعاون فعلى وإجراء الدراسات اللازمة لتحقيق الأغراض التالية:

- إقامة إتصال جوى مباشر بين عواصم الدول الأعضاء فى مجال النقل.

- تعزيز التعاون بين وكالات الأنباء للدول الأعضاء فى مجال الأعلام.

- إيجاد إتصال هاتفى مباشر وآلى بين تلك العواصم فى مجال الإتصالات اللاسلكية.

* قرر المشاركون إعطاء أولوية للتبادل التجارى والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بمجموعة الاندوجو وإتخاذ التدابير اللازمة من أجل تطوير التبادل الثقافى فيما بينها.

* بحث المؤتمر إمكانية دعم وتعزيز التعاون فى مجال الموارد الطبيعية وخاصة موارد الأنهار البحيرات كى يتاح بذلك الاستغلال الأمثل لها لتلبية إحتياجات شعوب ودول المنطقة، ودرس المؤتمر السبل الكفيلة بدفع وتعزيز مشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة واللجنة الاقتصاية لأفريقيا كى يتم التوصل إلى دراسة المشروعات المستقبلية.

* طالب المؤتمر من الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المتخصصة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية إعطاء مزيد من العناية للمشروعات المقدمة من دول حوض النيل من أجل تنمية مواردها المائية وتحقيق استغلالها الأمثل.

(٤) الإجتماع الرابع لدول مجموعة الاندوجو ، كنشاسا ، مايو ١٩٨٧ :

بناءً على دعوة المجلس التنفيذى « الحكومة » الزائيرية، عقدت مجموعة

« اندوجو » إجتماعها الوزارى الرابع بمدينة كنشاسا فى الفترة من ١٨ إلى ٢١ مايو ١٩٨٧ بمشاركة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا والسودان وزائير ورواندا وبورندى ومن المنظمات الدولية المكتب الأفريقى لعلوم التربية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وإتحاد الخطوط الحديدية الأفريقية، والإتحاد الأفريقى للإتصالات السلكية واللاسلكية وقد أكد المشاركون على هدف مجموعة « اندرجو » كمنبر غرضة الأساسى المساهمة فى تحقيق الاستقرار والتنمية للدول الأعضاء وذلك من خلال التعاون الإقليمى متعدد الأطراف، وقد اتفق المشاركون بشأن التعاون الثنائى والأقليمى على ما يلى:

- إجراء مشاورات أوسع وأكثر إنتظاماً بغية تبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن الأمن والاستقرار على الحدود المشتركة بحيث تحقق الثقة المتبادلة بين الحكومات المعنية.

- وجوب إيلاء أهمية خاصة للوسائل التى تؤدى إلى ترجمة العزم السياسى المشترك للدول الأعضاء على تعزيز تعاونها إلى حقيقة واقعة، وبالتالى ضرورة إجراء الدراسات اللازمة لتحقيق الأهداف التالية:

أ ـ فى مجال النقل:

* إبرام إتفاقات ترمى إلى تيسير إقامة روابط جوية مباشرة بين عواصمها والتشديد علي أهمية فتح تسهيلات الحركة الجوية وحقوقها.

* إنشاء مجموعة عمل تضم مصر والسودان وأغندا تقوم بإجراء دراسة جدوى لمشروع ربط بلدان مجموعة « اندوجو » بالخطوط الحديدية.

* التعاون من أجل ترشيد وتكثيف استغلال إمكانيات البحيرات الكبرى في مجال النقل.

* تشجيع الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف النقل البرى والعابر على الطرق في أفريقيا داخل حدود الدول الأعضاء في مجموعة اندوجو.

ب ـ في مجال المعلومات:

* صياغة الوسائل التعليمية اللازمة لتطوير تعاون فعال بين وكالات أنباء الدول الأعضاء في مجموعة اندوجو وذلك بالتشاور مع وكالة الأنباء الأفريقية.

جـ ـ في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية:

* بحث إمكانية إقامة ربط تليفوني مباشر وآلي بين عواصم الدول الأعضاء في مجموعة اندوجو وذلك بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي للإتصالات السلكية واللاسلكية والإتحاد الدولي للإتصالات السلكية واللاسلكية.

– ناشد المؤتمر المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم للبلدان المضيفة للاجئين حتى تتمكن من تقليل مثل ذلك العبء، وضرورة تعاون دول المنشأ للاجئين والدول المضيفة بهدف إيجاد حل دائم للمشكلة عن طريق العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية بما يتفق والأحكام ذات الصلة في الإتفاقيات الأفريقية والدولية سارية المفعول في هذا المجال.

(٥) الإجتماع الخامس لدول مجموعة الاندوجو ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٨:

بناءً على دعوة من حكومة جمهورية مصر العربية عقدت مجموعة اندوجو اجتماعها الوزارى الخامس بالقاهرة فى الفترة من ٣١ اكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ بمشاركة كل من جمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا والسودان وأوغندا وزائير وبورندى وتنزانيا بالإضافة إلى مصر كما حضر الإجتماع المنظمات الدولية التالية بصفة مراقب:

- منظمة الوحدة الأفريقية
- المكتب الأفريقى لعلوم التربية.
- لجنة اتحادات الطرق الأفريقية.
- الإتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية.
- اتحاد السكك الحديدية الأفريقية.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- اللجنة الإقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

وفى الإجتماع أكد ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية تأييد منظمته الكامل والاستعداد لإجراء الدراسات التمهيدية لتحديد المجالات ذات الإهتمام المشترك والمتبادل فيما بين دول مجموعة الاندوجو لتحقيق التعاون الإقليمى فيما بينها ، وقد وافق الإجتماع على ما يلى:

أ ـ فى مجال البنية الأساسية:

* إنشاء لجنة الإتحادات الأفريقية للطرق وحثها على الإهتمام بتوسيع وتحسين ربط الطرق فيما بين دول مجموعة الاندوجو من أجل إنشاء شبكة صالحة تربط الدول الأفريقية بعضها بالبعض.

* دراسة المشروعات المقترحة بشأن ربط السكك الحديدية فى الدول الأعضاء فى مجموعة الاندوجو.

* أهمية ترشيد وزيادة الإنتفاع بالبحيرات والأنهار كوسيلة نقل وخاصة استخدام البحيرات الكبرى ونهر النيل كوسياة لربط دول المجموعة بعضها بالبعض.

* تشجيع ابرام الإتفاقيات التى ترمى إلى إنشاء روابط من المواصلات الجوية فيما بين عواصم دول المجموعة والتأكيد على منح حق الرحلات الجوية وتقديم التسهيلات الخاصة بها.

* أوصى الإجتماع بالاستغلال المشترك للموارد المائية فى البحيرات والأنهار وخزانات المياه الجوفية المشتركة، وضرورة الربط بين الخزانات القائمة والمقترح إنشاؤها فى المنطقة حتى يتسنى مواجهة النقص فى الطاقة فى بلدان مجموعة اندوجو، وتنشيط مشروع الدراسات الهيدروميتورلوجية كحوض البحيرات الاستوائية كنموذج عملى للتعاون بين دول حوض النيل.

ب ـ في مجال التعاون الاقتصادى:

* طالب الإجتماع المؤسسات التجارية الخاصة والعامة وجمعيات رجال الأعمال فى الدول الأعضاء أن تبحث الطرق والوسائل الكفيلة بتشجيع التبادل التجارى وتعزيزه، وإتخاذ التدابير الملائمة لزيادة حجم التجارة زيادة كبيرة فيما بين دل مجموعة الاندوجو.

* أكد ضرورة دراسة الحواجز والتعريفات الجمركية القائمة بغية تذليل العقبات التى تعوق تدفق التجارة فيما بين دول الاندوجو.

* يوصى الإجتماع بإنشاء إحتياطى من الأغذية على المستوى شبه الإقليمى بغية تعزيز الأمن الغذائى فيما بين بلدان مجموعة الاندوجو، والنظر فى إمكانيات تنمية الصناعات التى تقوم على الزراعة والصناعات المصاحبة.

جـ ـ في مجال التعاون السياسى والإجتماعى:

* أعرب المؤتمر عن ضرورة الحفاظ على العلاقات فيما بين الأحزاب السياسية لدول الاندوجو وتحسينها ودعمها من أجل دعم أواصر الوحدة والتضامن بين شعوبها.

* دعى المؤتمر إلى ضرورة إقامة علاقات التبادل والإتصال فيما بين المنظمات المهنية والنقابات والجامعات فى دول المجموعة.

* زيادة تعزيز التعاون والتبادل القائم للمساعدات التقنية فى مجال الإعلام وجمع البيانات وتبادل المعلومات فيما بين دول مجموعة الاندوجو،

وضرورة تنسيق المواقف فى المحافل الأفريقية والدولية.

* إعداد دراسة مقارنة عن شتى نظم التعليم بين بلدان مجموعة الاندوجو، وإقتراح عقد ندوة عن النيل بإعتباره نقطة إلتقاء حضارات متعددة.

* وافق الإجتماع على تقديم إقتراح إلى رؤساء دول مجموعة الاندوجو يقضى بالنظر فى إمكانية عقد مؤتمر قمة بهدف العمل على تحقيق أهداف مجموعة الاندوجو وإعطاء قوة دفع جديدة.

(٦) الإجتماع السادس لدول مجموعة الندوجو، أديس أبابا ، فبراير ١٩٩٠:

عقدت مجموعة الاندوجو اجتماعها الوزارى السادس فى أديس أبابا فى ٢٦ فبراير ١٩٩٠ على هامش الإجتماع الوزارى الحادى والخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية وشارك فى المؤتمر ممثلون عن كل من مصر وبورندى وأفريقيا الوسطى ورواندا والسودان وأوغندا وزائير وتنزانيا ومن المنظمات الدولية منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ورابطة الطرق الأفريقية والإتحاد الأفريقى للسكك الحديدية والمكتب الأفريقى للعلوم والتربية والإتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ومنظمة إدارة واستغلال حوض نهر كاجيرا.

وقد تميز هذا المؤتمر ببدء دخول التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل مرحلة التحقيق الفعلى بعد أن تم الإتفاق على بحث كيفية تنفيذ توصيات الخطة الشاملة للتعاون بين مجموعة الاندوجو التى قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بناءً على طلب المجموعة.

وخلال المؤتمر قدم الخبراء توصيات محددة وملائمة فيما يتصل بمجالات الأولوية التالية لهدف تعزيز التعاون الثنائى والإقليمى بين دول مجموعة « الأندوجو » وتشمل هذه المجالات النقل والمواصلات ، الطاقة ، وموارد المياه، التبادل التجارى، الأغذية والزراعة، الثقافة والإعلام، والبيئة.

(٧) الإجتماع السابع لدول مجموعة الدوجو، أديس أبابا، فبراير ١٩٩١ :

عقدت مجموعة اندوجو اجتماعها الوزارى السابع بأديس أبابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ ، وقد حضر الإجتماع ممثلون لكل من بوروندى وجهورية أفريقيا الوسطى ومصر ورواندا وأوغندا وزائير وكينيا وتنزانيا، وعن المنظمات الإقليمية والدولية ممثلون عن منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الإقتصادية لأفريقيا.

* استعرض الإجتماع أحدث التطورات فيما يتعلق بدراسة تقنية اقتصادية شاملة تستخدم كخطة رئيسية للتعاون الإقليمى بين دول الاندوجو.

* أشار الإجتماع إلى انعقاد مؤتمر وزراء الطاقة والكهرباء بالدول أعضاء مجموعة اندوجو المقرر عقده بالقاهرة ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة فى هذا المؤتمر لتحقيق التعارف والتكامل بينهما فى المجال الفنى بشكل عام وفى مجال الطاقة بشكل خاص .

* طالب الإجتماع من الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المتخصصة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومكتب العمل الدولى وقوة الطوارىء الدولية ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الإقتصادية لأفريقيا لتنسيق أعمالها بالتعاون مع مجموعة أندوجو بهدف

إعطاء المزيد من الدعم والمساندة للمجموعة.

وقد لعبت مصر دوراً هاماً فى مختلف الإجتماعات وهو ما انعكس على البيانات الختامية والتوصيات التى عكست رغبة دول المجموعة وعزمها على توثيق العلاقات الدولية القائمة وتعميق أواصر التعاون فى مختلف المجالات وتحقيق الاستخدام الأمثل لمياه النيل من أجل الصالح المشترك لدول حوض النيل وشعوبها.

واستضافت القاهرة خلال الفترة ٢٨ ـ ٣٠ يونيو ١٩٩٠ الإجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الانوجو وشاركت فيه جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وأوغندا وبورندى ورواندا وزائير ومصر وتنزانيا، كما شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب وهى المرة الأولى التى تشارك فى أحد إجتماعات اندوجو، ومن المنظمات الدولية بنك التنمية الأفريقى واللجنة الإقصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة حوض نهر كاجيرا وتأسيساً على المناقشات التى دارت فى المؤتمر وعلى الإمكانيات الكبيرة للتعاون الإقليمى فى مجال الطاقة والكهرباء داخل إطار مجموعة الاندوجو تم وضع إطار عام للتعاون فى إنتاج الطاقة والإدارة والربط الكهربائى فى إطار مجموعة الأندوجو حتى عام ٢٠١٥ من أجل تعزيز التضامن الجماعى داخل الإقليم.

كما استضافت القاهرة الإجتماع الثانى لوزراء الكهرباء والطاقة لدول مجموعة الاندوجو فى الفترة من ٢٠ ـ ٢١ إبريل ١٩٩١ وحضر الإجتماع ممثلى جمهورية بورندى وأفريقيا الوسطى ومصر ورواندا والسودان وأوغندا وزائير

وتشاد وأثيوبيا وكينيا وتنزانيا ومن المنظمات الدولية ممثلين عن بنك التنمية الأفريقية واللجنة الإقتصادية لأفريقيا ومنظمة التجارة التفضيلية والوكالة الحكومية للجفاف والتنمية ، وأكد الوزراء فى إجتماعهم على أن التنمية السريعة فى مجال الطاقة تعد عاملاً هاماً فى تعزيز التعاون التجارى والإقتصادى بين دول المجموعة فى كفاحها من أجل تحقيق الإعتماد الذاتى فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والتقنية للتنمية الشاملة لدول حوض النيل .

وكنظرة تقيمية « لمجموعة الاندوجو » والإجتماعات المشتركة التى تمت فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩١ يمكن استخلاص مجموعة من النتائج فى هذا الإطار يجب أخذها فى الإعتبار لتحقيق تعاون إيجابى وعلاقات متوازنة وفعالة بين دول حوض النيل:

أولاً: يعد « الاندوجو » من التجمعات الإقليمية الأفريقية الحديثة وإن كان عدم توافر جهاز مؤسسى متكامل فعال ونشط بمشاركة كافة دول حوض النيل يقلل من إنجازاته ويزيد من العبء الواقع على عاتق مصر فى القيام بهذه المهمة وحدها لأن مهمة الجهاز الإدارى والمؤسسى هو تسيير أعمال المجموعة وأمورها وتنفيذ القرارات والتوصيات ومتابعتها وتقوية علاقات المجموعة بالإطار الدولى والخارجى.

ثانياً: أن عدم إنعقاد مؤتمرات قمة حتى الأن يستدعى سرعة العمل على إقناع الرؤساء لتحقيق دفعة سياسية مطلوبة حتى تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لمساندة الأعمال والمشروعات المقترحة بين دول حوض النيل وتصبح قابلة للتنفيذ بما يوفر قدراً من النجاح المطلوب من خلال دبلوماسية القمة.

ثالثاً: لا شك أن الدول الأعضاء فى أى تجمع قد توجد فيما بينها نزاعات أو خلافات مهما كان نوعها، كذلك عدم التقارب فى التركيب السكانى، اللغوى والتاريخى والثقافى يحد من إتفاقيات التعاون فيما بينها، وقوة التجمع ونجاحه تبرز هنا فى كيفية استيعابه لحل هذه النزاعات داخله وخارجه، ومن ثم توجد نزاعات وخلافات متعدده داخل دول الاندوجو ومازال يتم تفضيل أسلوب التعامل الثنائى عن الإطار الجماعى لمجموعة دول حوض النيل.

رابعاً: تعدد الولاءات للدول وإزدواجيته من حيث إنضمام بعض الدول لمنظمة أو أكثر بجانب عضويتها للأندوجو مما قد يضع عبء أو التزمات معينة تصعب على دولة معينة القيام به فى إطار تجمع أخر، وهنا قد يقع هذا التجمع الأخر فى درجة أكثر علواً وأهمية من ولاء هذه الدولة للاندوجو، وبناء عليه يضعف هذا من قدرة الدول على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الإجتماعات الدورية ويؤثر بشكل سلبى على هيكل وبنيان التجمع برمته والهدف الذى قام من أجله.

خامساً: يجب توفير سبل دعم وتمويل قوية ومستمرة من الخارج سواء من الدول المانحة أو المنظمات الدولية المتخصصة لتنفيذ المشروعات المطلوبة ، وهذا سوف يثبت مدى جدية الحكومات أمام شعوبها ويشعرون بأهمية وجدوى التعاون من خلال « الاندوجو » كما سيؤدى هذا أيضاً إلى إقناع كافة دول حوض النيل إلى الاشتراك والمساهمة فى عضوية الاندوجو حتى يمكن تحقيق تعاون إقليمى فعال كامل لدول النهر.

سادساً: يجب رفع مستوى التعاون والتشاور السياسى بين دول الاندوجو بشكل أكثر فعالية لتحقيق قاسم مشترك فى السياسات الخارجية على الأقل وهذا لا يكفيه مجرد صدور بيانات مشتركة تقليدية تتعرض للقضايا الأفريقية والدولية المطروحة على الساحة ، ويمكن بداية بالتنسيق من خلال إجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة تحقيق التعاون فى المجالات السياسية الخارجية.

سابعاً: التركيز فى الاستراتيجية المصرية فى الاندوجو يجب ألا يكون على بعد المياه وحده فهناك جوانب عديدة هامة فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية تستطيع أن تسهم مصر فيه بكفاءةمما سوف يقلل من الصعوبات والعقبات السياسية التى تحول دون التعاون فى مجال المياه ولو على المدى البعيد لإثبات جدية وحسن نوايا السياسة المصرية.

ثامناً: أن عدم الاستقرار فى دول المنطقة تعد من أهم العوامل التى تعوق جذب رؤوس الأموال من الدول التى قد تسهم فى تقديم المساعدات للمشروعات المختلفة، ومن القيود الهامة على التنمية المشتركة بين دول النهر الوعى المحدد لدى شعوب تلك الدول حول أهمية موارد المياه وكيفية تمويل مشروعات المياه التى تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة.

تاسعاً: أن دول المنطقة لم تفكر فى عقد مؤتمر رسمى تحضره دول حوض النيل للحديث المباشر عن موضوع الحقوق فى مياه النهر سواء الحقوق المكتسبة أو الحقوق المستحقة، وإنما تم الحديث حول هذا الموضوع عبر

وسائل الإعلام وأسلوب إبلاغ الرسالة إلى الأطراف الأخرى، وفى هذا الإطار حاولت السياسة المصرية طرح تصورات وتدعو إلى إتخاذ إجراءات نحو التعاون الإقليمى لضبط النهر وإن كان ذلك قد تم بدون إتخاذ خطوة سياسية رسمية لإنشاء سلطة عامة أو إطار مؤسسى قانونى لدول نهر النيل.

عاشراً: يجب أن تنظر دول حوض النيل إلى مصالحها بصورة أكثر إيجابية لأهمية العلاقات الدولية ذات التأثير المتبادل فيما بينها، وهذه هى سمة التكتلات الإقليمية الحديثة فى عالمنا المعاصر، ويجب أن يصبح تجمع « اندوجو » هو الواجهة الحقيقية لإجتماع إرادة دول حوض النيل السياسية من أجل تنمية بلادهم وتحقيق الإكتفاء الذاتى الإقتصادى لهم جميعاً بصورة تنبع أساساً من قوة العلاقات السياسية بينهم .

وفى يونيو ١٩٩٨ إنضمت مصر إلى السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى «كوميسا » وهذا يؤكد إيمان مصر العميق بفلسفة.وأهداف التعاون الإفريقى ودليل على بعد نظر القيادة السياسية وإدراكها أن العالم أصبح قرية كونية صغيرة تتجه فيه الكيانات السياسية والدول كبيرها وصغيرها إلى إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية أو المشاركه فى القائمة منها للإندماج فى الإقتصاد العالمى وتفادى محاولات العزلة.

وتعتبر «كوميسا » أحد أهم تجمعات التعاون والتكامل الإقتصادى الإقليمى الأكثر نجاحا فى إفريقيا وربما يعود ذلك لأنها تركز على التعاون

الإقتصادى وتبتعد عن الخوض فى المشاكل أو النزاعات الساسية ، وتعتبر استفادة مصر المتوقعة من الإنضمام إلى «كوميسا» استفادة مؤكده فى ضوء قوة الإقتصاد المصرى مقارنة بإقتصاد أى من دول كوميسا مما يتيح فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية وإمكانية حصول الصناعة المصرية على مواد خام بسعر منخفض الأمر الذى سيؤدى إلى خفض تكلفة المنتج المصرى وتحسين التنافس للمنتجات الصناعية المصرية .

وبالإضافة للمكاسب الإقتصادية المتوقعة يوجد بعْد سياسى هام يتمثل فى أن جميع دول حوض النيل أعضاء فى كوميسا وما يتوقع معه من توثيق علاقات مصر الإقتصادية والتجاريه مع هذهِ الدول وإمكانية تنفيذ مشروعات مشتركة من بينها ما يقلل الفاقد من مياه النيل ويزيد حصيلته لفائدة جميع دول الحوض .

ولكن هل تثمر سياسة التعاون الإقليمى بين مصر ودول حوض النيل فى تحقيق التضامن السياسى والتنسيق الإقتصادى؟

وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نذكر بعض العوامل التى يمكن أن يكون لها أثر على فعالية تلك السياسة بين دول حوض النيل:

- سوء الأوضاع الإقتصادية لمعظم إن لم يكن لجميع دول حوض النيل، وبالرغم من أن ذلك يمكن أن يكون دافعاً لتجمعها وتماسكها إلا أنه يمكن أن يكون معوقاً لنجاح سياسة التجمعات والوصول إلى نتيجة مثمرة، بالإضافة إلى اختلاف السياسات الإقتصادية عن بعضهم، وإن كان الطريق مفتوحاً أمام السياسة الإقتصادية الرأسمالية والسوق المفتوحة.

- استمرار الحكومات فى تبنى سياسات ديكتاتورية تتسلط بها على شعوبها وتخدم بها مصالحها الخاصة أو حكومات تدعى الديمقراطية مما يعوق طريق الحوار بين الحكومات والشعوب، يتولد عن ذلك حكومات غير قادرة على الإدارة وشعوب غير منتجة وغير مبدعة وضعيفة فى إتخاذ قراراتها، بل وشعوب ساخطة على حكوماتها ومتضررة من سوء الأحوال الإقتصادية وإهدار حقوق الإنسان، مما يقوى من فرص الإضطرابات الداخلية والنزاعات المسلحة ويقوى من إحتمالات الصراع بين الدول وبعضها مستنزفاً قوى بشرية ومادية كان يمكن استغلالها فى الإنتاج والتنمية.

- تعدد الإنتماءات الثقافية واللغوية والعرقية فى دول حوض النيل مما يضعف من تماسك أبناء الدولة الواحدة ويزيد من حدة التوتر، ويساعد ذلك حساسية موقف بعض دول حوض النيل ويجعل التدخل فى شئونها يسيراً من قبل أى قوة خارجية تريد أن تدفع فى إتجاه مصلحة خاصة أو استمراراً فى السيطرة.

ولا يعنى ذلك أن التعاون فى إطار إقليمى يضم دول حوض النيل غير مثمر ولكن ممكن بمزيد من التنسيق وحسن الإدارة وتكثيف الجهود بين دول حوض النيل مما يجعل التعاون مثمراً ومؤدياً لأهدافه، ويظل الهدف هو تطوير التعاون بين مجموعة دول حوض النيل من خلال إنشاء إطار قانونى يحدد العضوية والإلتزامات والأهداف والمشروعات والأنشطة المشتركة، وبذلك ينتقل وضع مجموعة « اندوجو » من مجرد نشاط سياسى إلى كيان قانونى مؤسس على إتفاقية دولية ، ويقوم هذا الكيان بدوره الإيجابى فى تدعيم العلاقات الدولية السياسية الإقتصادية بين دول حوض النيل.

الفصل الثاني

إمكانيات التعاون بين دول حوض النيل

الفصل الثانى

إمكانيات التعاون بين دول حوض النيل

يعد قيام التكتلات السياسية والإقتصادية من أهم سمات العالم المعاصر لما لها من تأثير وتوجيه فى العلاقات الدولية بما يمكن من إتخاذ مواقف إيجابية ودوراً أكثر أهمية على مسرح الأحداث العالمية سواء على المستوى السياسى أو المستوى الإقتصادى فى ظل التغيرات الدولية الحديثه والإتجاه نحو قيام نظام عالمى جديد.

وقد شهدت القارة الأفريقيه قيام العديد من المنظمات والتكتلات الإقليمية السياسية والإقتصادية عبر مختلف مراحل تطورها التاريخى ، وتسعى الدبلوماسية المصرية دائماً إلى البحث عن مختلف السبل من أجل تدعيم التعاون بين مختلف دول القارة الأفريقية وبصفة خاصة الدول الأعضاء فى حوض النيل تحقيقاً لإعتبارات الأمن القومى المصرى والمنفعة العامة المشتركة لشعوب تلك الدول ، حيث يمكن القول أنه ليس هناك فى أفريقيا إقليم تفرض فيه العوامل الجغرافية والسياسية والإقتصادية الحاجة إلى التعاون بين دوله كما هو الحال فى منطقة دول حوض النيل .

ويمكن تقسيم وتصنيف التفاعلات الإقليمية إلى أربعة أنماط رئيسية هى :

أ – نظم إقليمية تتسم بهيكل قيادى بمعنى تركز القوة ومواردها فى دولة أو عدد محدود من الـدول ، مع إستخدام هذه الموارد بصورة تكاملية لتحقيق أهداف مشتركة .

ب - نظم إقليمية تتسم بهيكل تفاعل يقوم على المشاركة حيث تنتشر القوة فيما بين عدد كبير نسبياً من أطراف هذه النظم ، أى يقوم فيما بينها توازن قوى ولكن هذه النظم تتسم بتطور أسس قانونية وعلاقات سياسية وعرفيه تقوم على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة .

جـ - نظم إقليمية تتسم بهيكل تفاعل يقوم على التوازن وإنتشار القوة فيما بين أطرافها ، ولكن كل من القوى الكبرى فى الأقليم تسعى لتحقيق أهداف متعارضة وربما على حساب بعضهم البعض ، غير أن التوازن النسبى فيما بين القوى الأقليمية يضمن على المدى المباشر تطور تفاهم على عدم الإستخدام العنيف للقوة فيما بينها بما يؤدى إلى تهديد بعضها البعض.

د - ونظم إقليمية تقوم على علاقة تهديد يسمح بها تركز وإستخدام القوة فى الأقليم فى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول المتحالفة فيما بينها ضد الدول الأصغر مع وجود دوافع لهذا الإستخدام بسبب عدم تطور أعراف أو قواعد تجعل للتكافل فيما بينها جاذبية أكبر من الدوافع المصلحية للدول الأكبر أو الأقوى .

وتشكل منطقة دول حوض النيل وحدة وظيفية متكاملة ذات علاقات وأبعاد سياسية وإقتصادية متبادله وتتأثر كل دولة بالأخرى ، وتمثل مشكلة تنظيم وإستخدام الأنهار مشكلة دولية نظراً لأن الكثير من أحواض الأنهار تتقاسمة دولتان أو أكثر ، وبالتالى فإن كل مايتعلق بمشكلات النهر سواء مايتصل منها بالملاحة أو تقسيم المياه أو ضبط جريان النهر وتنظيمه أو مكافحة التلوث فيه لايمكن أن يتحقق حلها إلا بالتعاون الكامل والجهد المشترك بين

دول حوض النيل .

إن النظام الإقليمي لدول حوض النيل ينبغي أ ن يقوم على مبدأ التوزيع العادل للأنصبة للعناصر المكونة والمساهمة في هذا العقد الإجتماعي الإقليمي في ضوء معدلات التنمية الذاتية وعوائد التنمية الإقليمية الشاملة ، كما أن إعتماد رؤية موضوعية وواقعية هو الأساس لتحقيق المساواة التي تحول منطقة حوض النيل من ساحة للنزاعات الداخلية والصراعات الإقليمية والدولية إلى مجالات وشركات مساهمة تكاملية ووظيفية تنطلق من مراكز أقليمية متنوعة في ظل الإستفادة من مناخ التحرر السياسي والإقتصادي والإنتاجي الذي يسود المنطقة في المرحلة المعاصرة وبالتالي فإن المدخل الوظيفي سيدعم في النهاية الإرادة السياسية المشتركة لإقامة تنظيم إقليمي لدول حوض النيل ، وبالرغم ممايجمع دول المنطقة من مصالح مشتركة تتمثل في إمكانية التعاون في إستغلال نهر النيل إلا أن ذلك الإدراك بتلك المصلحة قد أقتصر فقط على مجموعة من المعاهدات والإتفاقيات الثنائية التي تعالج موضوع المياه من الناحية الفنية فقط دون إدراك أن نهر النيل من الممكن أن يشكل ركيزة أساسية لتجمع تنظيمي إقليمي يقوم على التكامل الإقتصادي والتعاون السياسي في مختلف المجالات بما يسمح بمزيد من التقدم لكافة دول حوض النيل .

وفي هذا الإطار سيتناول المؤلف إمكانيات التعاون بين دول حوض النيل من خلال مبحثين أساسين هما :

المبحث الأول : محددات التعاون بين دول حوض النيل .

المبحث الثاني : الدور المصري ودعم التعاون بين دول حوض النيل .

المبحث الأول

محددات التعاون بين دول حوض النيل

يشجع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية قيام التجمعات الإقتصادية الأفريقية بهدف الوصول إلى خلق سوق أفريقية مشتركة طبقاً لخطة لاجوس التى أقرت فى عام ١٩٨٠م أثناء إنعقاد مؤتمر القمة الإقتصادى الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية ، والذى دعى إلى إقامة تجمعات إقليمية كخطوة على طريق التكامل الجماعى للقارة الأفريقية .

وتعد فكرة التعاون الإقليمى وخلق منطقة تكامل إقتصادى حول نهر من الأنهار الأفريقية لها أصولها وتجاربها المختلفة فى التاريخ الأفريقى ، كما أنها تتمشى مع المتغيرات العالمية المعاصره فى خلق تجمعات إقتصادية كبيرة ، وتدرك مصر مدى العقبات التى تواجه مثل هذا التعاون الإقليمى سواء فى الظروف الداخلية التى تواجه كل دولة على حده ، أو فى العلاقات الثنائية بين دول حوض النيل ، وتسعى الدبلوماسية المصرية لأحتواء كافة الخلافات التى قد تنشأ بين دول حوض النيل والعمل على حلها بالطرق السلمية بما يحقق الأمن والإستقرار لجميع أطراف المجموعة .

وقد قامت بالفعل عدة تجمعات إقليمية « نهرية » مختلفة فى أفريقيا ومن أهمها :

١ - هيئة حوض نهر النيجر ١٩٦٤م ، وتضم النيجر والكاميرون وكوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالى ونيجيريا وتشاد وبنين وغينيا .

٢ - منظمة إستغلال حوض نهر السنغال ١٩٧٢م ، وتضم السنغال ومالى والنيجر وموريتانيا وغينيا.

٣ – منظمة إدارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ١٩٧٧م ، وتضم تنزانيا وأوغندا ورواندا وبورندى .

٤ – منظمة نهر جامبيا ١٩٧٨ ، وتضم غينيا والسنغال وجامبيا .

٥ – إتحاد نهر المانو ١٩٨٠م ، ويضم سيراليون وليبريا وغينيا .

٦ – التجمع الإقتصادى لدول البحيرات العظمى ١٩٨٦م ، ويضم رواندا وبورندى وزائير .

ويعد التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل جزءاً أساسياً من إستراتيجية التنمية الشاملة ، وقد مر هذا التعاون بمرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى :

وهى المرحلة التى لازمت تصفية الإستعمار التقليدى وأدت إلى تجزئة التجمعات الإقتصادية التى أقيمت فى عهد الإستعمار ، وترجع هذه التجزئة إلى أسباب مختلفة منها :

* الخوف من أن تقود عاصمة التجمع التى أصبحت بعد الإستقلال عاصمة إحدى دول التجمع إلى إحتكار النشاط السياسى والإقتصادى ، وكان ينبغى أن يشمل كافة عواصم دول التجمع، ومثال ذلك موقف كل من أوغندا وتنزانيا من نيروبى عاصمة كينيا كان من أهم الأساب التى كادت أن تؤدى إلى تفكك التجمع الإقتصادى الذى كان يربط بين هذه الدول الثلاث فى شرق أفريقيا .

* الإحتكاكات بين القبائل والخوف من سيطرة قبيلة على أخرى والتنافس القائم بين القيادات الأفريقية وبعضها مما يؤدى إلى تهديد قيام الكيانات والتجمعات السياسية والإقتصادية.

وقد كان من الأثار السلبية للوجود الإستعمارى فى المنطقة أن قضى على مؤسسات السلطة التقليدية وعلى القيم السياسية وقواعد الحياة الإجتماعية وعمدوا إلى إثارة التفرقة السلالية بين القبائل ، إذ فرضوا عليها العيش داخل حدود صناعية مما أدى ألى نشوب الصراعات بين هذه القبائل ، ومن ناحية أخرى كان يوجد تدفق مستمر للمستوطنين الأوربين على دول حوض النيل مما كان له أكبر الأثر في حدوث تصادمات دائمة بينهم وبين السكان الأصليين مما أدى إلي تفاقم مشكلات الحدود واللاجئين في دول حوض النيل ، ومهما كانت الأسباب فإن التجمعات الإقتصادية التى أقيمت فى عهد الإستعمار وتحت إشرافه قد تفككت مع تفكك الإستعمار وتصفيته .

المرحلة الثانية :

وهى مرحلة مابعد الإستقلال وإدراك أهمية وضرورة تنظيم التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية ، وقد قامت عدة محاولات لقيام إتحادات إقليمية إقتصادية لم ينجح منها إلا تلك الوحدات التى تعتبر إمتداداً للتى قامت فى عهد الإستعمار وتحت إشرافه ، بل فى أحيان كثيرة لم يكن قيام الوحدات الإقتصادية الإقليمية إلا وسيلة للدعاية المحلية وتدعيم السياسة الداخلية لدول المنطقة ، كما أن معظم الدول الأعضاء فى الوحدات الإقتصادية تحتفظ لنفسها بأكبر قسط من السلطه ولاتمنح الأجهزة الإتحادية التى تشرف على الوحدة إلا أقل قسط من السلطة رغبة من هذه الدول – حديثة الإستقلال – الإحتفاظ بهذا الإستقلال وحمايته من أى شئ يمس كيانه غير مدركة أن الإستقلال لايكون حقيقياً فى ظل التخلف والتجزئة .

ويمكن دراسة المحددات والأسس التى يقوم عليها التعاون ومحاولة قيام كيان إقليمى متكامل بين دول حوض النيل من خلال العناصر التالية :

أولاً : أسس محاولة قيام كيان إقليمى بين دول حوض النيل .

ثانياً : مرتكزات التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل .

ثالثاً : الأوضاع السياسية والإقتصادية لدول حوض النيل .

رابعاً : مبررات التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل .

أولاً : أسس محاولة قيام كيان إقليمى بين دول حوض النيل :

إن محاولة قيام كيان إقليمى متكامل يضم دول حوض النيل ، تتم من خلال تشخيص المرتكزات الهيكلية لهذا الكيان و وهى المرتكزات التى تعبر عن وظائف أى نظام إجتماعى أو سياسى أو إقتصادى إقليمى ، ويقوم هذا التشخيص الهيكلى على مقولة أن أى نظام ينمو أو ينكمش من خلال العلاقات المتبادلة – سلباً وإيجاباً – بين وظائفه ، وبالنسبة لأى نظام سياسى وإجتماعى هناك أربعة وظائف رئيسية هى : [التكيف والتكامل والحماية أو الأمن الذاتى وتحقيق الأهداف] وتظهر وظيفة تحقيق الأهداف بإعتبارها حصيلة الوظائف الثلاثة الأولى والتى تعبر عن مدى وطبيعة العلاقات المتبادلة بين وظائف النظام والتى يمكن تناولها كالتالى :

١ – وظيفة التكيف :

ويتوقف آداء هذه الوظيفة على إستعداد أطراف النظام للتنازل عن بعض صفات السيادة فى علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الخلافات والمشكلات فيما بينهم ، وإنشاء ميكانزم لحل هذه الخلافات بصورة منهجية ،

ومايحتم هذه الوظيفة هو الحاجة للتعامل الإيجابى مع البيئة الدولية المحيطة بالنظام وإدارة الإعتماد المتبادل بأفضل الشروط الممكنه عملياً مع هذه البيئة ، وإدارة الصراعات التى قد تشملها التفاعلات مع هذه البيئة أو مع أطراف النظام الدولى بما يتفق مع الأهداف الجماعية للنظام الإقليمى والقيم الأساسية التى ينطلق منها ، وعلى النقيض فإن الفشل فى آداء هذه الوظيفة يؤدى بالنظام إما إلى « التهميش » فى النظام العالمى الأوسع أو الصدام الدائم معه مما يهدر موارد النظام وأطرافه ، والمرتكزات الهيكلية للأداء الناجح لهذه الوظيفة يتجسد فى مدى السلطات الممنوحه لمؤسسات النظام والتى يتوقف عليها نجاح الإدارة العامة لعلاقته بالبيئة الإقليمية والدولية .

٢ – الوظيفة التكاملية :

وهى العملية التى يعبر من خلالها النظام عن مدى وطبيعة شبكة العلاقات الداخلية بين أطراف النظام سواء على المستوى الرسمى أو غير الرسمى وبحيث تصبح الموارد التى تتحرك وفقاً لقواعد عامة تنبع من النظام فى عموميته وكليته أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التى تتحرك وفقاً لقواعد خاصه بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام ، والمقصود هنا هو الموارد بمعناها العام سواء أكانت إقتصادية أو سياسية أو ثقافية ، وفى سياق تلك العملية تكتسب الممارسات السياسية هياكل تنظيمية على نطاق النظام ككل ، وعلى المدى الطويل فإن بقاء النظام الإقليمى يتوقف على الخصائص التكاملية التى يكون قد إكتسبها مع أداء هذه الوظيفة أو فشل فى ذلك ، فالفشل فى آداء هذه الوظيفة يسمح للبيئة الخارجية بإختراق النظام وتكييف ممارسات أطرافه أو وحداته تبعاً لمصالح خارجية مما يؤدى فى النهاية إلى إنهيار أو جمود المغزى

السياسى لهذا النظام وعدم القدرة على التكامل بين وحدات النظام.

٣ - وظيفة الحماية والأمن :

وهى بالنسبة للنظام الأقليمى موطن علاقات القوة سواء بين وحداته المختلفة أو بينه وبين البيئة الدولية الأوسع ، وتفترض هذه الوظيفة أن النظام قد كون أصلاً هويته المستقله حيث يقصد بالحماية هو مجموعة القيم الأساسية والخاصة بالإقليمية حيث يتوحد الأمن الأقليمى والوطنى للدول أو أطراف النظام بالنسبة لجوانب معينة ، ويكون من الأرجح أن يتكون نظام أقليمى ما فى سياق سعى عدد من الدول التى تتمتع بقدر من التجانس فى العلاقات الثقافية والتاريخية والجوار الجغرافى للدفاع عن واحدة منها ، وعلى النقيض فإن عزوف هذه الدول عن الدفاع عن بعضها البعض إزاء تهديد خارجى يؤدى إلى مزيد من التباعد أو إنهيار النظام ، وفى كل الأحوال فإن مبدأ الأمن الأقليمى هو الذى يجسد صفات أو وجود النظام الإقليمى على الأقل على الصعيد السياسى، وإذا خلا أى « نظام » من هذه الوظيفة أو هذا المبدأ يتحول النظام إلى مجرد « جماعة ثقافية » أو منظمة حضارية لاأكثر .

٤ - وظيفة تحقيق الأهداف :

وهى وظيفة تتوحد فيها أو تفترق الوحدات أو الدول المكونة للنظام مع النظام نفسه ، ذلك أن الدول تدخل فى ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون على النطاق الإقليمى ، ومن الممكن أن تنشأ توترات كبيرة بين أطراف النظام بسبب حاجة كل منها لجدول أعمال مختلف أو لقائمة أولويات متباينة ، وبالتالى فإن المرتكزات الهيكلية لهذه الوظيفة تتمثل فى قدرة النظام بما يشمله من مؤسسات وقيادات على التوفيق

بين كل أطرافه بحيث يرى كل طرف مصلحه مؤكدة له فى الإرتباط بهذا النظام ، وهو لن يستمر فى هذا الإرتباط إلا إذا كانت بعض أهدافه على الأقل تتحقق أو تؤخذ فى الإعتبار ، ويتطلب ذلك بدوره إيجاد آليات لضمان توازن المصالح والأهداف وتكوين جدول أعمال وقائمة أولويات للنظام تحقق أقصى توافق ممكن بين أطرافه كلها .

وفى نفس الوقت تتسم هذه الوظيفة بالتراكمية الإيجابية أو السلبية بمعنى أنه أذا فشل النظام فى تحقيق التوافق والتوازن بين مصالح أو أهداف أطرافه كلما إزداد عجزه عن تحقيق هذه الأهداف فى المستقبل وتتعاظم دوافع الإنصراف عن هذا النظام ، وتعد هذه الوظيفة هى المصب الطبيعى لكل الوظائف السابقة ، فكلما تحسنت مؤشرات الآداء – مقاسة بالمدى الذى يتحقق فيه توازن المصالح والأهداف – كلما زادت فرص التكيف الإيجابى وتحقيق الحماية والأمن والإندماج والعكس أيضاً صحيح .

ثانياً : مرتكزات التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل :

يستند التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل على ستة مرتكزات أساسية تتمثل فى :

١ – مرتكزات قانونية :

حيث يخلق الأساس القانونى من منهج التعاون الإقليمى ضرورة ملحة ، حيث تتمتع الدول المشتركة فى حوض نهر واحد بحقوق وتلتزم بواجبات تجاه بعضها البعض ، ويترتب على ذلك أن لكل دوله من دول النهر الحق فى إستغلال ذلك الجزء من النهر الخاضع لسيادتها الإقليمية إلى أقصى حد ممكن

ولكن بمفاهيم مشتركة ترتكز على شرط ألا يضير هذا الإستغلال بدول النهر الأخرى ، ولما كان مفهوم « الضرر » يخضع لتغيرات كافة دول الحوض الواحد فإن التعاون فى استغلال النهر يقلص من فرص إختلاف المفاهيم حيث تلتزم دول المنبع بالعمل على عدم المساس بنوعية وجريان المياه المتوقعة لدول المجرى والمصب ، كما تلتزم كافة دول الحوض بإنتهاج مبدأ التعاون بينها ، وإن كانت السمة الغالبة لهذا الإلتزام تنبع من إتفاقيات ثنائية ، إلا أن إحترام الحقوق المكتسبة لدولتى المصب – مصر والسودان – ومن قبل دول المنبع تجعل من مبدأ التعاون الإقليمى الأداة الغالبة فى تشكيل نمط التفاعلات بين دول حوض النيل.

٢ – مرتكزات جغرافية :

حيث تلعب العوامل الجغرافيه دوراً رئيسياً فى كثير من الأحيان فى إزالة ماقد ينشأ من تعارض فى المصالح بين دول النهر الواحد مما يخلق أساساً لايستهان به فى تدعيم وتكريس التعاون بين دول الحوض المعنية ، ويفرض نهر النيل على دوله التعاون أكثر من أن يكون سبباً للتوتر أو النزاع حيث تختلف أهميته كمصدر للرى من دولة إلى أخرى من دول حوض النيل ، كما أن إهتمامات دول النيل بالنهر وإستعمالاته تختلف إختلافاً كبيراً تبعاً لظروفها الطبيعية ومواقعها الجغرافية ، وبالتالى إختلفت الكميات النسبية التى تحتاجها دول حوض النيل من مياهه تبعاً للأغراض المستخدمة ، الأمر الذى أضفى السكينة على قلوب شعوب وحكام دول النهر ، وجعل من النيل عامل تعاون أكثر منه عنصر توتر أو صراع إلا فى حالات نادرة وفى ظل ظروف سياسيه معينه .

٣ – المرتكزات الإقتصادية :

وتعد المرتكزات الإقتصادية من أهم دعائم التعاون الإقليمى فى المنطقة ، لأن تسييس القضايا دون توضيح مرتكزاتها وأبعادها الإقتصادية يعنى فى التحليل الأخير إغفال أهم جانب من مسبباتها فى التفاعل الديناميكى سواء الإيجابى أو السلبى ، ومن هنا تتضح حتمية كشف المرتكزات الإقتصادية للتعاون الإقليمى بين دول حوض النيل ، فالنيل يجمع بين المصالح الإقتصادية لدوله ، ويجمعها كذلك التكامل فى الموارد الطبيعية والبشرية مما يمكن أن يجعل منها كياناً إقتصادياً يكمل بعضه بعض ، وقد إستمرت العلاقات التجارية المتميزة بين دول حوض النيل عبر مختلف العصور القديمة والحديثة ، كما تقوم مصر – فى حدود إمكانياتها – بدعم مختلف دول حوض النيل إقتصادياً ، ومن أهم التنظيمات الوظيفية فى هذا المجال منظمة المجموعة الإقتصادية لدول البحيرات العظمى ومنظمة تنمية حوض نهر كاجيرا وإجتماعات مجموعة « اندوجو » .

٤ – المرتكزات التاريخية والدينية :

لاشك أن للتاريخ والدين أهمية خاصة فى حياة الأمم والشعوب ، فكثيراً ماتلجأ الشعوب إلى إستقراء الماضى حتى تستيطع أن تتكشف أبعاد الحاضر وبنظرة أكثر بعداً محاولة التنبؤ بالمستقبل ، وحضارة مصر تعتمد أساساً على النيل عبر مراحل تطورها قديماً وحديثاً ودعمت الإنتماء المصرى الأفريقى بحوض النيل ، ومن هنا كان ضرورياً إقامة وتوثيق العلاقات بين مختلف دول حوض النيل ، كما أن المنطقة تتميز بالإختلاف فى الميراث الإستعمارى وتعدد الثقافات والديانات مما يمثل قاعدة أساسية لإقامة التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل .

٥ - المرتكزات الأمنية :

يمثل التعاون فى المجال الأمنى ركيزة أساسية للتعاون فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية الأخرى ، وقد ظلت دول حوض النيل مطمعاً للدول العظمى لموقعها الجغرافى والإستراتيجى فى وسط العالم والمنفذ إلى قلب القارة الأفريقية ، وماتحتويه من موارد طبيعية وبشرية متنوعه مما دفع تلك القوى الكبرى الخارجية إلى إثارة المشكلات والمنازعات العرقية والقبلية وصراعات الحدود بهدف بسط نفوذها وإستمرار التبعية السياسية والإقتصادية وتحقيق منافع إقليمية خاصة بأسلوب يهدد الأمن الأقليمى لدول حوض النيل .

٦ - المرتكزات الدولية :

وتتجسد أساساً فى دور المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة بشأن الإسهام بالخبرة والمشورة أو التمويل من أجل تعزيز التعاون بين دول حوض النيل ، وتجلى ذلك بصورة واضحة عندما وجهت مجموعة « إندوجو » الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية .U.N.D.P للقيام بدراسة جدوى فنية وإقتصادية شاملة يمكن إتخاذها كخطة عامة للتعاون الأقليمى بين دول حوض النيل، وعليه يتضح أن الأمم المتحدة ساهمت بصورة إيجابية ومباشرة فى خلق أليات للتعاون بين دول حوض النيل ، ويتعزز ذلك بالعمل على توثيق وتقنين إطار تنظيمى يجمع بين دول حوض النيل فى سلطة مشتركة أو منظمة أقليمية من أجل التعاون الأقليمى والتنمية المشتركة .

ويتضح لنا مما سبق أن مرتكزات وأسس التعاون الأقليمى بين دول حوض النيل لاتقتصر فقط على موارد المياه - وإن كانت قضية هامة من قضايا التنمية المشتركة بين دول المنطقة - بل هى قواعد وأسس شاملة تمتد لمختلف جوانب

التعاون فى المجالات السياسية والإجتماعية والفنية بمفهومها الواسع لخدمة كافة مجتمعات وشعوب المنطقة :

* وينصرف مفهوم التعاون الفنى إلى مختلف صور التعاون فى الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية والرياضية والعلمية وغيرها من المجالات التى لاتمس سيادة الدولة ، ولذلك يميز دارسو التكامل الدولى بين « التعاون السياسى » وهو التعاون فى ميادين الدفاع والأمن الأقليمى وكل الأمور المتعلقة بسيادة الدولة ، والتعاون الفنى بالمعنى السابق ، ويقوم هذا التميز على أساس إفتراض رئيسى بلوره واضعوا أسس النظرية الوظيفية للتكامل الدولى ، ويؤكد هذا الإفتراض أن الطريق الأمثل لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول يبدأ بالتعاون فى الميادين الفنية ثم يتم تطوير التعاون فى هذه الميادين وخلق شبكة كثيفة من المعاملات بين هذه الدول ، وهذا سيمتد تلقائياً إلى مختلف الميادين السياسية ، فإذا بدأت الدول التعاون فى المجال السياسى فإن هذا التعاون – غالباً – لن يسفر عن نتيجة ملموسة لأن الدول غير مستعدة للتنازل عن سيادتها ، أما إذا رأت أن التعاون الفنى قد أثمر نتائج طيبة فإن ذلك سيشجع الدول على مد نطاق التعاون إلى الميادين السياسية .

* وتشكل مشروعات البنية الأساسية واحدة من الأولويات الهامة فى مجال التعاون بين دول حوض النيل ، ففى مجال الطرق البرية تولى مجموعة دول حوض النيل إهتماماً خاصاً بتوسيع وتحسين ربط الطرق فيما بينها ، وفى مجال السكك الحديدية تسعى إلى ربط السكك الحديدية بين الدول الأعضاء ، وفى مجال النقل النهرى إبراز أهمية ترشيد وزيادة الإنتفاع بالبحيرات والأنهار كوسيلة نقل خاصة إستخدام البحيرات الكبرى ونهر النيل كوسائل لربط دول

المجموعة ، وتوصيل البلدان غير الساحلية بالبحار المفتوحه ، كذلك بإنشاء روابط من المواصلات الجوية بين عواصم بلدان المجموعة ، وإقامة روابط هاتفيه آلية مباشرة بين عواصم دول حوض النيل .

* وفى مجال التعاون الإقتصادى تبرز أهمية تطوير وتشجيع التبادل التجارى بين دول حوض النيل خاصة في مجال المنتجات الغذائية ، وتذليل العقبات التى تعوق تدفق التجارة فيما بين دول حوض النيل من حواجز وتعريفات جمركية قائمة والعمل على تشجيع الصناعات التى تقوم على الزراعة وإنشاء إحتياطى من الأغذية على المستوى الأقليمى بغية تعزيز الأمن الغذائى فيما بين دول حوض النيل .

* ويمثل التعاون الأمنى بين دول حوض النيل الحد الأدنى لمواجهة التهديد الأمنى الذى تعيش فيه دول المنطقة ، ومصدر هذا التهديد ينتج من عاملين أساسيين هما :

العامل الأول : الأوضاع الداخلية فى كل دولة والتى تتمثل أساساً فى عدم الإستقرار السياسى وتدهور الأضاع الإقتصادية وتوجهات وسياسات الحكومات تجاه شعوبها المختلفة .

العامل الثانى : صراع القوى الكبرى والتدخل الأجنبى سواء الإقليمى أو الدولى فى الشئون الداخلية لدول حوض النيل مثل إرتباطات التسليح والديون والتكنولوجيا ودور مؤسسات التمويل الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمعوقات الإقتصادية .

* ويعد التعاون فى مجال الطاقة والموارد المائية من المرتكزات الأساسية

للتعاون الأقليمى بين دول المنطقة ومحاولة الربط بين الخزانات القائمة والمقترح إنشاؤها فى المنقطة حتى يتسنى مواجهة النقص فى الطاقة بين دول المجموعة والإستغلال المشترك للموارد المائية فى البحيرات والأنهار وخزانات المياة الجوفية المشتركة والتعاون فى مجال البحوث البترولية بين دول حوض النيل

وفى هذا الإطار فقد أُجريت الدراسات حول المصادر المائية والتعاون الأقليمى بمعرفة المجلس الإقتصادى والإجتماعى التابع للأمم المتحدة منذ عام ١٩٥١ وأقرت جمعية القانون الدولى فى إجتماعها بهلسنكى عام ١٩٦٦ المبادئ الحديثة القانونية والعامة التى تساعد على إقامة أنظمة إقليمية للتنمية الشاملة فى أحواض الأنهار ، ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول المياه الذى إنعقد فى مارس ١٩٧٧ بالأرجنتين هو تتويج لهذه الجهود ، وقد أفرد فى تقريره الختامى ملحقاً خاصاً حول التوصيات التى يجب إتباعها فى إطار إشكاليه التعاون الأقليمى فى أحواض الأنهار الأفريقية ، وأوضح أن المشكلة الجوهرية والمحورية هى « الفراغ المؤسسى » التى تعوق خلق التنظيم الإقليمى لأحواض الأنهار فى الدول الأفريقية .

وقد شهد عقد الثمانينات العديد من المؤتموات والندوات الفنية حول تنظيم أحواض الأنهار فى أفريقيا ومن أهم هذه الندوات :

* ندوة التحديات التى تواجه الهيدرولوجيا الأفريقية وموارد المياه ، والتى نظمت فى هرارى يوليو ١٩٨٤ .

* ندوة حوض النيل التى عقدت فى بانجوك يناير ١٩٨٦ بتنظيم من الأمم المتحدة لتبادل الخبرات التنظيمية فيما يتعلق بالتعاون الإقليمى بين الدول الحوضية فى العالم الثالث .

ورغم كافة المحاولات لخلق الحس التنظيمى والمؤسسى للتعاون بين الدول الواقعة فى أحواض أقاليم الأنهار فى أفريقيا ، فقد إقتصرت هذه المحاولات على تقديم حلول لمشكلة الفراغ المؤسسى من منظور وظيفى يدعو بالأساس إلى تنسيق الجهود الفنية فى المجالات الهيدرولوكية دون تبنى مفاهيم مؤسسيه للتنمية الشاملة متعددة الوظائف السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، فالمياه ليس هى الهدف الوحيد أو النهائى لأى تنظيم يسعى إلى التكامل الإقليمى الناجح فى حوض النيل وإنما المياه هى إحدى عناصر هذا النظام الإقليمى ، وهو مايهدف إليه المؤلف من ضرورة خلق نظام إقليمى متعدد الوظائف للتنمية الشاملة فى حوض نهر النيل .

ثالثا : الأوضاع السياسية والإقتصادية لدول حوض النيل :

تعكس حقيقة الأوضاع السياسية والإقتصادية فى دول حوض النيل أهمية وضرورة التعاون بين دول المنطقة ، وهو مايمكن إبرازه فيما يلى :

مصـــــر :

ترتكز دوائر حركة وأنشطة السياسة المصرية على أسس يمليها عليها الموقع الجغرافى ودورها التاريخى وإنتماؤها الفكرى والحضارى ، فموقع مصر فى قلب الوطن العربى وتراثها ووزنها السياسى قد فرض عليها دورها الريادى وجعلها بمثابة عامل الوصل بين شرق الوطن العربى وغربه فى قارتى أسيا وأفريقيا ، ودور مصر القيادى فى الإطار الأسلامى أملاه ومازال يمليه عليها -بالإضافة إلى موقعها- إنتماؤها الأصيل إلى العالم الإسلامى وتاريخها الخصب وفكرها الثرى فى هذا المجال ، وموقع مصر الجغرافى المتميز فى القارة الأفريقية قد أضاف إلى ريادتها وثقلها السياسى فى هذا الإطار ممايجعل دورها

يتعدى مجرد الإنتماء إلى أفريقيا إلى أن تكون بمثابة النافذة -بمعناها المادى والمعنوى- التى تطل منها القارة على الشمال والشرق .

وإذا كانت دوائر وإطارات الإنتماء والحركة تنبع من الثوابت الجغرافية والسياسية ومن الحقائق التاريخية والفكرية ، فإن إستثمار تلك الثوابت والتعامل معها لابد وإن يتسم بالديناميكية والمرونة حتى تستطيع مصر من منطلق إستنادها إلى تلك الثوابت أن تتفاعل مع المتغيرات الدولية المتتالية - التى هى من سمات العالم المعاصر - بما يتناسب مع ثقلها الإقليمى والدولى وبما يهيئ لها تحقيق ماتصبو إليه من مصالح ، فمجرد الإستناد إلى الثوابت من العوامل الجغرافية أو التاريخية أو السياسية أو الفكرية لايحقق فى حد ذاته أهدافاً ولايضمن وحدة تحقيق مصالح الدول دون أن يستتبع ذلك التعامل النشط مع العديد من العوامل المتغيرة الأخرى التى تلعب دوراً هاماً فى صنع الأحداث والتاريخ ، وبالطبع فإن درجة النجاح فى تحقيق النتائج والأهداف يتوقف على مدى النجاح فى وضع تصور هذه الأهداف التى تنبع من الثوابت وتتأثر بالمتغيرات وبما يتفق مع المصالح القومية للبلاد .

إن إنتماء مصر الجغرافى لمنطقة حوض النيل وموقعها المتميز حمل إليها على مر التاريخ تأثيرات حضارية وفكرية وسياسية ، كما إتسمت المنطقة - ومازالت - بالحركة الدائبة الديناميكية المستمرة وتلاحق الأحداث ولايجب أن يؤخذ إهتمام مصر بالبعد النيلى على أنه تغليب لهذا البعد عن غيرة من الأبعاد الأساسية أو تفضيل لهذه الهوية عن هويتها العربية الأصيله والثابته ، فلامجال هنا للمقارنة أو التخوف ، فنحن لسنا دولة حديثة العهد بمجالات العلاقات الدولية ولانحن بالباحثين عن هوية جديدة نستبدل بها هويتنا الضاربة فى

أعماق التاريخ ، وهذا البعد النيلى الذى تسعى الدبلوماسية المصرية إلى تنشيطة وتوظيفة من أجل مستقبل أفضل لأبناء هذا الوطن ليس بعداً جديداً بأى حال من الأحوال ، فقد إستمر التفاعل الخلاق بين مصر ودول حوض النيل على مر التاريخ ولم يتجاهل الحقائق الجغرافية لتحقيق نوع من الإرتباط والتفاعل بين دول المنطقة يتعدى مجرد « النظرة » المحدودة للتباينات السائدة بين دول ومجتمعات منطقة حوض النيل والتى قد توحى بأنها بمثابة الفواصل التى لايمكن التغلب عليها أو تعديلها إلى نوع من « الرؤية » المتسعة الأفق التى تستفيد من « الثقافة » النيلية والإنتماء الجغرافى فى إثراء العلاقات الدولية المتبادلة فى المنطقة .

ويبدأ نهر النيل فى أراضى مصر عند خط عرض ٥٢٢ شمالاً ويبلغ طول المسافة التي يقطعها نهر النيل من دخوله إلى الحدود المصرية حتى مصبه فى البحر المتوسط حوالى ١٥٠٠ ك.م ، وتشير مختلف التقديرات إلى أن متوسط الإيراد السنوى للنيل خلال القرن العشرين يبلغ حوالى ٨٤ مليار متر مكعب يبلغ نصيب مصر فيه سنوياً ٥٥ مليار متر مكعب طبقاً للإتفاق الموقع مع الحكومة السودانية فى عام ١٩٥٩ ، أما إذا أخذنا فى الإعتبار إحتياجات مصر فى المستقبل من المياه فإن عدداً من الدراسات تؤكد أن مصر ستكون بحاجة إلى ٧٩ مليار متر مكعب إذا وضعنا فى الإعتبار خطط التنمية التى تقوم بها مصر فى المرحلة المعاصرة .

وقد توصلت كل من مصر والسودان لعقد إتفاقية عام ١٩٥٩ وهى اتفاق نموذج ناجح على المستوى الثنائى ولكنه يتصف بالقصور السياسى تجاه مواقف باقى دول حوض النهر ، فقد تصورت السياسة المصرية وقتذاك أن

الإتفاق الثنائي هو المدخل وحلقة الوصل نحو الإتفاق الجماعي مع باقي الأطراف الأخرى ولكن بمرور الزمن ظهر أن هذا التصور غير كاف ومن ثم عمدت السياسة المصرية إلى الدعوة لتجمع دول النهر فى إطار « الأندوجو » وقد ثبت أن هذا التجمع هو مجرد نادى أو نشاط سياسى للتعارف ولم يؤد دوره الإيجابى فى تدعيم التعاون بين دول حوض النيل .

لذلك يهدف المؤلف إلى إنشاء منظمة قانونية تجمع دول نهر النيل لتحقيق التعاون والتنمية الشاملة فى مختلف المجالات وما يتضمنه من إدارة وتنمية مياه النيل بشكل جماعي وهو موضوع يرتبط بالمصالح الدائمة والحيوية للأمن القومى المصرى .

السودان :

تشكل السودان أول دولة يأتى منها نهر النيل إلى مصر ويتميز السودان بأنه دون بقية دول حوض النيل الأخرى من حيث إمكانية عقد إتفاقيات ثنائية معه دون الإخلال بحقوق دول أخرى وهو مادفع الحكومة المصرية إلى توقيع إتفاق عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل ، ويقع السودان فى الركن الشمالى الشرقى للقارة الأفريقية ويعتبر إمتداداً طبيعياً لجغرافية مصر وكل منهما يمثل عمقاً إستراتيجياً للأخر ، ويعد السودان أكبر دول حوض النيل مساحةً وهو بهذا الإمتداد وسط القارة الأفريقية يلعب دور الجسم الذى يصل الرأس العربى بالقلب الأفريقى وتأثره بالدول المجاورة الذين يشترك معهم فى الظروف المناخية والأصول العرقية والقبلية فهناك القبائل النوبية مع مصر وقبائل الزاندى مع زائير والكاوكا مع أوغندا والتوبوزامع كينيا وقبائل بنى عامر مع الحبشة .

كما أن السودان مثل مصر كبقية دول حوض النيل تعانى من إمكانية

نقص مواردها من مياه النيل فى المستقبل القريب إن لم تقم بتأمين وزيادة تلك الموارد لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية من جانب والتوسع فى خطط التنمية لمواجهة تلك الزيادة من جانب أخر ، فنهر النيل يعد شريان الحياة فى السودان وأساس حياتها الزراعية ، ومصر والسودان يؤيدان إنشاء هيئة فنية عليا تجمع دول حوض النيل كما أنهما تشاركان بإيجابية وفعالية لإنشاء هذه الهيئة ، ومصر فى سعيها نحو هذه الغاية إنما تستهدف :

١ - الإحتفاظ بحقوق كل من مصر والسودان التاريخية فى مياه النهر .

٢ - إبراز الإتفاقيات التى تحكم الوضع القانونى للنهر وإحترام الحقوق المكتسبه .

وهى فى هذا تؤمن بحق كل من مصر والسودان المشروع والمطلق فى الدفاع عن أمنها وحياتها وضرورة إحترام حقوق جميع الدول الأخرى المستفيدة من مياه النهر .

ويعد من أبرز المشاريع المشتركة التى إتفق عليها الجانبان المصرى والسودانى هو مشروع إنشاء « قناة جونجلى » لتؤدى إلى توفير جزء كبير من المياه وقد بدأ تنفيذ المشروع عا م ١٩٧٨م وكان مقدراً له أن ينتهى عام ١٩٨٥ إلا أن ظروف الحرب الأهلية فى جنوب السودان والنزاع القائم بين الحكومة المركزية فى الخرطوم وجيش « تحرير شعب السودان » حالت دون إتمام ذلك المشروع بل أدت إلى تدمير بعض معداته ومنشآته مما شكل خسارة إقتصادية جسيمة ، وتمثل مشكلة الجنوب تهديداً مباشراً للأمن القومى السودانى إذ أن إستمرار إشتعال الوضع يفتح الباب أمام جميع القوى الدولية والإقليمية للتحرك للضغط على الحكومة السودانية لتأكيد وحماية مصالحها

فى أهم المناطق السودانية الإستراتيجية من خلال دعم وتشكيل الحركات المسلحة فى الجنوب ولعل ذلك يوضح خطورة مشكلة الجنوب بإعتبارها شوكة تعوق خطوات أى حكومة سودانية نحو تحقيق الإندماج والتكامل القومى وبالتالى الشرعية والإستقرار السياسى مما ينبغى على السودان مواجهتها فى تطوره الديمقراطى نحو التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية الشاملة .

ولاشك أن إيقاف الحرب الأهلية في جنوب السودان والوصول إلى حل سلمى للنزاع الدائر فى الجنوب يحقق الأمن والإستقرار والرخاء ليس للسودان فقط بل لمصر وكافة دول حوض النيل جميعاً .

أثيوبيا :

تعد أثيوبيا من أهم دول حوض النيل من حيث الأهمية الإستراتيجية لدول المصب لكون نحو ٨٥٪ من مياه النيل تأتى منها لتهب الحياة لوادى النيل فى مصر والسودان ، وتعانى أثيوبيا من المشكلات السياسية التى تؤثر سلباً على تطور البلاد الإقتصادى والسياسى معاً ويمكن تصنيف المشكلات السياسية التى تعانى منها أثيوبيا إلى ثلاث مشكلات رئيسية هى :

١ - مركزية الدولة الشديدة وضعف المشاركة السياسية .

٢ - تصاعد قضية القوميات إلى جانب حدة الإنقسامات العرقيه .

٣ - إنقسام النخبة العسكرية الحاكمة وتعدد المحاولات الإنقلابية .

كما تنبع أهمية أثيوبيا من الوضعية الجغرافيه والسياسية التى تميزها عن بقية دول حوض النيل والتى تتمثل فى :

١ - إن أثيوبيا هى منبع النيل الأزرق أهم روافد النيل .

٢ - أن أثيوبيا تختلف من الناحية الثقافية عن بقية دول حوض النيل حيث يسيطر فيها الثقافة الإيطالية إلى جانب الإنجليزية ، كما أن الديانة المسيحية الأرثوذكية هى السائدة فى أثيوبيا بخلاف الكاثولوكية التى تسود دول شرق الحوض (تنزانيا - أوغندا - كينيا) ودول غرب الحوض (الكونغو - رواندا - بوروندى) .

٣ - التميز من الناحية الجغرافية والتضاريسية ومساحة أراضيها .

٤ - أن أثيوبيا تدرك أهمية مشروعات التنمية وخاصة فى المجالات الزراعية وتتخذ مواقف سياسية مميزة داخل إطار حوض النيل .

وقد مرت العلاقات المصرية - الأثيوبية بمراحل من الهدوء والتوتر ثم خطت الدولتان عدداً من الخطوات الإيجابية سواء فى مجال إقامة المشروعات المشتركة بين البلدين .أو من خلال الدور الذى يمكن أن تقوم به مصر لتهدئة التوتر القائم بين أثيوبيا والسودان ، وقد تم الإتفاق بين البلدين على تشكيل لجنة مشتركه على مستوى عال لتنشيط العلاقات الثنائية خاصة فى مجالات التعاون الثقافى والإقتصادى والعلمى والتجارى ، فالتقارب المصرى الأثيوبى يعد مكسباً لكل من الدبلوماسية المصرية والأثيوبية على السواء ، وذلك لأهمية كل من البلدين بالنسبة للأخرى :

* **فبالنسبة لمصر** تنبع أهمية أثيوبيا لها من حيث كونها المصدر الرئيسى لمياه نهر النيل بالإضافة إلى أهميتها الإقليمية من حيث أنها مقر منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أن أثيوبيا تعتبر من أكبر القوى الأفريقية المؤثرة سواء من حيث المكانة الديمغرافية أو من حيث القوة العسكرية وتتحكم أثيوبيا

فى مداخل البحر الأحمر من الناحية الجنوبية وهذا بلاشك له تأثيره المباشر على المصالح الإستراتيجية والإقتصادية لمصر ويأتى بعد ذلك تداخل حدود أثيوبيا مع السودان وماتحتله السودان من أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى .

* **أما بالنسبة لأثيوبيا** فتبدو أهمية مصر لها أساساً من رغبتها فى إستمرار حياد وتأييد السياسة المصرية تجاه قضاياها السياسية والإقتصادية المختلفه نظراً لمكانه مصر الأفريقية والدولية ، كما يمثل موضوع الإستفادة من مياه النيل وتنظيمها أهمية كبرى خاصة أن أثيوبيا عبر هضبتها تمثل أهم منابع النيل وأخطرها وتثار المشاكل بخصوص موضوع إقامة سدود على النيل فى أثيوبيا ، ولاشك أن إنضمام أثيوبيا لمجموعة دول حوض النيل فى إجتماعات « الأندوجو » يدعم من التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل ، كما أن هناك تعاوناً بين مصر وأثيوبيا لإقامة مشروعين أحدهما خزان على بحيره تانا والأخر سد على نهر البارو ويستهدفان إحتجاز مايقرب من ٧ مليار متر مكعب لصالح البلدان الثلاثة (مصر – أثيوبيا – السودان) .

وقد شهدت أثيوبيا خلال التسعينات تغييرات إقتصادية على المستوى الداخلى وفى علاقاتها الخارجية ، ورغم أن هذه التغيرات لاتزال فى بدايتها فإنها يمكن أن تشكل مقدمة لتغيرات واسعة النطاق فى السياسات الإقتصادية الداخلية وفى العلاقات الإقتصادية الخارجية لأثيوبيا ، وتتمحور هذه التغيرات حول إضفاء نوع من الليبرالية على السياسات الإقتصادية الداخلية وأيضاً نحو التحول إلى توسيع العلاقات مع الدول الرأسمالية المتقدمة وفتح المجال للإستثمارات الأجنبية فى أثيوبيا ، ومن المفيد لدول حوض النيل وخاصة مصر أن تستعد للتعامل مع هذه التغيرات سواء بدراسة مجالات الإستثمار فى أفريقيا

والمتمركزه فى الزراعة والتعدين والسياحة والتجارة ودراسة إحتياجات السوق الأثيوبية من الخبراء والفنيين مما يفرض ضرورة الحفاظ على علاقات طيبة بأثيوبيا لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة بين دول حوض النيل .

ويوجد إطاراً للتعاون العام بين مصر وأثيوبيا لتنمية موارد مياه النيل وتعزيز مصالحها الإقتصادية والسياسية لتحقيق الإستخدام الأمثل لموارد وإمكانات البلدين وفقاً لمبادئ حسن الجوار والتسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وتدعيم الثقة والتفاهم بين البلدان لتعزيز المصالح الإقتصادية والسياسية وإستقرار المنطقة ، وفى هذا الإطار تعهد الطرفان بالإمتناع عن أى نشاط يؤدى إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل والتعاون فى المشروعات ذات الفائدة المتبادله عملاً على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من مياه النيل فى إطار خطط تنمية شاملة ومتكاملة .

كينيـــــا :

لقد خضعت كينيا للسيطرة الإستعمارية البريطانية نحو ثمان وستين عاماً حتى حصلت على إستقلالها عام ١٩٦٣ وهى دولة فقيرة فى مواردها الطبيعية وتعد الزراعة عماد الإقتصاد القومى والحرفة الرئيسية التى يمارسها السكان ، ورغم أن كينيا فقيرة فى موارد الطاقة والثروة المعدنية إلا أنها أكثر أقطار شرق أفريقيا تصنيعاً وهى تعانى نقصاً فى القوى المحركة وتعتمد على توليد الكهرباء من المحطات الحرارية إعتماداً على الوقود المستورد ، كما تحصل على بعض إحتياجاتها من الكهرباء من سد أوين فى أوغندا وكذلك من شلالات بانجانى فى تنزانيا .

وتشترك كينيا مع أوغندا وتنزانيا فى بحيرة فيكتوريا والتى تشكل جزءاً من

نسبة الـ ١٥ ٪ من مصادر مياه النيل ، وتبدى كينيا العديد من الشكوك والمخاوف إزاء الإنضمام إلى التجمعات الإقليمية بصفة عامة و مجموعة « الأندوجو » بصفة خاصة حيث تخشى من قيام بعض الدول الأعضاء فى ذلك التجمع الإقليمى من العمل على حماية مواردها المائية ولو على حساب أطراف أخرى ، ومايزيد الأمور تعقيداً ذلك الخلاف بين كينيا والسودان حول مثلث أقليم « إيلمى » الذى يقع فى جنوب السودان وشمال كينيا ويخضع للإدارة الكينية وإن كانت حكومة السودان تتهم الحكومة الكينية بالسماح لقوات المتمردين من جيش تحرير شعب السودان تحت رئاسة « جون جارنج » من السيطرة الفعلية على هذا الإقليم .

ولكينيا أهمية إستراتيجية لمصر فهى من دول حوض النيل التى تسعى مصر إلى تدعيم التعاون الإقليمى مع كافة البلدان المنتمية إليه وخاصة مجال مشروعات المياه وتنمية موارد نهر النيل لمصلحة شعوب دول حوض النهر .

تنــزانيـــــــا :

تشترك تنزانيا مع كل من كينيا وأوغندا فى الإطلال على بحيرة فيكتوريا وهى تسعى كبقية دول حوض النيل إلى الإستغلال الأمثل لجميع مواردها الإقتصادية والمائية ، إلا إن عدم توفر التمويل اللازم لإقامة مشروعات البنية الأساسية مازال يحول دون تنفيذ العديد من تلك المشروعات فى هذا المجال .

وقد تكونت تنزانيا من إتحاد كل من تنجانيقا وزنجبار عام ١٩٦٤ ، ورغم قلة مساحة الأراضى الزراعية الموجودة فى تنزانيا بالنسبة لمختلف مظاهر إستخدام الأرض (مراعى - الغابات) إلا أنها تمثل عماد إقتصاديات تنزانيا حيث تمثل المحاصيل الزراعية نحو ٨٥ ٪ من قيمة الصادرات وتتوفر ثروة معدنية كبيرة ولكنها

مبعثرة فى عدة أقاليم ولاتشكل سوى نسبة ضئيلة من إقتصاديات البـــلاد - حوالى ١٥٪ من الصادرات - ويعتبر الماس من أهم الصادرات المعدنية ، وكانت القيادة التنزانية ترفض عقد القمة الأفريقية فى تنزانيا وبالتالى رئاستها - كما جرى العرف - ذلك بسبب الأعباء المالية التى يفرضها عقد القمة الأفريقية على الدولة المضيفة مما يوضح مدى قدرة مؤتمرات القمة الأفريقية سواء على مستوى القارة أو على المستوى الأقليمى أو الثنائى على حل العديد من مشاكل القارة الأفريقية .

وقد نجحت الدبلوماسية المصرية فى تبديد مخاوف الحكومة التنزانيه من الإنضمام إلى تجمع الأندوجو ، ولاشك أن دور تنزانيا المحورى فى منطقة شرق أفريقيا سواء بسبب موقعها الإستراتيجى على ساحل المحيط الهندى مما جعلها منفذاً مناسباً لعديد من الدول الأفريقية الحبيسه مثل أوغندا ورواندا وبورندى وهى من دول حوض النيل وأعضاء فى مجموعة الأندوجو حيث يعتبر ميناء دار السلام منفذاً لصادرات وواردات تلك الدول بالإضافة إلى موقع تنزانيا وسط منطقة تشهد العديد من الإضطرابات السياسية والعرقية مما يؤدى إلى تدفق الكثير من اللاجئين من بورندى وأوغندا إلى تنزانيا ، هذا بالإضافة إلى تزعم تنزانيا لدول المواجهة الأفريقية ، كل تلك العوامل مجتمعة تضفى أهمية وثقلاً خاصاً لتنزانيا وسط دول حوض النيل وتدفع بضرورة تدعيم وتوثيق التعاون فى مختلف المجالات بين تنزانيا ومختلف دول حوض النيل .

أوغنـــــــدا :

تعد أوغندا دوله مغلقة وتصل نسبة المسطحات المائية فيها نحو ١٥٪ من المساحة الكلية تتمثل فى أجزاء من بحيرات فيكتوريا وألبرت وإدوارد وبحيرة

كيوجا بأكملها وتمثل هذه المسطحات منابع النيل العليا فى هضبة البحيرات ، وتشغل الأرض الزراعية فى أوغندا نحو ربع مساحة البلاد ويعمل نحو ٩٠ ٪ من السكان فى الزراعة والرعى ، ويقع الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا داخل الحدود الأوغندية وأن حوالى ١٣ ٪ من إيراد النيل السنوى يأتى من تلك المنطقة وترى بعض التقديرات أن كمية المياه التى تخرج من بحيرة فيكتوريا تقدر بحوالى ٣٦ مليار متر مكعب سنوياً لا يصل منها إلى مصر سوى ٣٦ ٪ فقط وهو مايدعو مصر للإهتمام الشديد بأوغندا كإحدى المصادر الهامة لمياه النيل .

وتشترك أوغندا مع مصر فى إجتماعات مشروع الدراسات الهيدرومترولوجيه لحوض البحيرات الأستوائية والتى تشترك فيه باقى دول حوض النيل ، كما أن أوغندا من الأعضاء المؤسسين لمجموعة « الأندوجو » مما يعكس ضرورة معالجة موضوع الأستفادة من المصادر المائية فى إطار تعاون أشمل يضم جميع المجالات الإقتصادية الأخرى هذا بالرغم من توتر العلاقات بين أوغندا وكل من السودان وبورندى وزائير نتيجة إتهام السودان لأوغندا بدعم المتمردين فى الجنوب وإتهام زائير لأوغندا بالسماح لبعض عناصر المعارضة بالعمل والتحرك من داخل الأراضى الأوغندية مما يدفع الدبلوماسية المصرية العمل على توثيق العلاقات بين أوغندا وجيرانها من دول حوض النيل لتحقيق تعاون إقليمى وشامل .

الكونغو :

تشكل الكونغو ثانى أكبر دولة من دول حوض النيل من حيث المساحة – بعد السودان – وفى مقدمة دول حوض النيل من حيث التعداد السكانى ،

وتأتى أهمية الكونغو الإستراتيجية من حيث علاقة الكونغو بمصادر المياه ويتمثل ذلك فى وجود بحيرة « موبوتو سيسى سيكو » داخل أراضى الكونغو والتى يمكن فى حالة إقامة سد بها زيادة حصة كل من أوغندا والسودان من المياه وهو مايعنى زيادة حصة مصر بالتبعية من المياه .

وتشارك الكونغو فى إبراز أهمية تكوين وتدعيم تجمع إقليمى يخدم دول حوض النيل بما يحقق المصالح المشتركة لجميع تلك الدول والتعاون الشامل فى جميع المجالات ولذلك لم تكن الكونغو إحدى الدول المؤسسة لتجمع « الأندوجو » فقط بل إنها إستضافت الإجتماعيين الثانى عام ١٩٨٤ والرابع عام ١٩٨٨ فى كنشاسا عاصمة البلاد ، وتم إجراء الدراسات لربط الشكبة الكهربائية الموحدة بين مصر وزائير بشبكة كهرباء أوربا الموحدة عبر الأردن وسوريا وتركيا مما يسمح بتصدير الطاقة الكهربائية مما يشكل مورداً هاماً للعملات الصعبة ويعد نمودجاً واضحاً على كيفية الإستفادة من مياه النيل بما تعم الفائدة على الدول المشتركة فيه ، وتقوم الدبلوماسية المصرية بدور أساسى فى تعميق وترسيخ العلاقات بين الكونغو وأوغندا من أجل المصالح المشتركه والمتبادلة بين كافة دول حوض النيل .

روانـدا وبـورنـدى :

تمثل رواندا أحـد أعضاء مجموعة « الأندوجو » وتسعى رواندا للإستفادة من إنضمامها لذلك التجمع حيث تعانى من ضعف البنيان الإقتصادى ومحدودية سوقها المحلى ، كما أن لديها أعلى كثافة سكانية وأعلى معدل للنمو السكانى بين دول حوض النيل ، لذلك تبدى رواندا إهتماماً وحماساً لأى مشروع إقليمى قد يحقق الفائدة لإقتصادها القومى النامى .

وتعد بوروندى عضواً فى مجموعة دول حوض النيل « الأندوجو » ، وتشترك فى كافة إجتماعات المجموعة ، ويمثل الجزء الخاص بحوض نهر النيل حوالى نصف مساحة بوروندى تقريباً، ويشكل نهر كاجيرا الذى يمثل حدود بوروندى مع رواندا فى الشمال الشرقى الرافد الوحيد المباشر للنيل من بوروندى وهو من أهم الأنهار الذى يصب فى بحيرة فيكتوريا ، وهو أبعد منابع النيل جنوبياً ، وتهتم الحكومة فى بوروندى بموضوع مياه النيل وزيادة الوعى بإمكانية إستغلال المياه التابعة لدول حوض النيل بهدف تحقيق التنمية الشاملة لكافة دول المنطقة .

وقد أدى الضغط السكانى فى كل من رواندا وبوروندى إلى هجرة خارجية كبيرة تتجه للعمل فى الدول المجاورة خاصة أوغندا وتنزانيا وزائير ، ويتكون سكان الدولتين من عدة قبائل أبرزها جماعات الهوتو **Hutu** وجماعات التوتس **Tutsi** وهما يمثلان محور الصراعات القبلية وعدم الإستقرار السياسى فى كل من رواندا وبوروندى .

أريتـــريـــــا :

لقد شهدت الساحة الأريترية السياسية والعسكرية أعقد الأنقسامات منذ منتصف السبعينات ، ونتج عنها بروز الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ، والتى يتزعمها أسياسى أفورقى – الرئيس الأريترى فيما بعد – وأستطاعت هذه الجبهة طرد بقية الجبهات الأريتريه الأخرى فى إتجاه المناطق الحدودية القريبة من السودان ، ومنذ تلك الفترة ظلت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا تنفى وجود أى منظمة أريتريه غيرها فى البلاد ، ذلك فى الوقت الذى وصل فيه عدد الجهات الأريتريه الأخرى إلى سبع جبهات على الأقل تعمل من داخل البلاد وخارجها

ومن أبرز هذه الجبهات ..

* المجلس الثورى ويرأسه أحمد ناصر .

* جبهة التحرير الإريتريه بزعامة عبدالله إدريس .

* الحركة الديمقراطية لتحرير إريتريا « التنظيم الموحد » برئاسة عمر البرح .

* وحركة الجهاد الإسلامى الإريتريه ، ويتزعمها الشيخ محمد عرفه .

وفى مايو ١٩٩١ دخلت قوات « الجبهة الشعبية » العاصمة الإريتريه أسمرا وأعلنت تحرير كل الأراضى الإريتريه من الجيش الأثيوبى ، وأشترطت على الجبهات الأخرى أن تحل نفسها ، وأن يأتى عناصرها وقادتها إلى إريتريا بصفتهم الشخصية لا الحزبية كى يسمح لهم بالعودة بدون أى عوائق ، ولم يوافق على هذه الشروط سوى جبهة التحرير الإريتريه « التنظيم الموحد » والتى إنقسمت على نفسها قبل أن تعود غالبية قادتها إلى أسمرا العاصمة ، ورغم أن مختلف الجبهات الأخرى قد إبتهجت للإنتصار الذى حققته الجبهة الشعبية وأعتبر بعضها أن شروط الجبهة ربما كانت سحابة عابرة من تأثير نشوة النصر ستزول قريباً ، وبالتالى عرضت على سلطات أسمرا طى خلافات الماضى وفتح حوار مع كل القوى السياسية يسمح للجميع بالمشاركة فى إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية ، إلا أنه بدا لاحقاً أن السحابة ليست عابرة بل كانت حاجزاً منيعاً وضعته الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا بقرار من أعلى ، ولم يستطع أحد أن يتخطاه حتى الأن ، فالحكومة المؤقته التى تألفت عقب التحرير عام ١٩٩١ رأسها أفورقى ولم تضم أى شخص من خارج الجبهة الشعبية وأستمرت لمدة عامين شكل بعدها أفورقى فى ٧ يونيو ١٩٩٣ أول حكومة إنتقالية بعد

الإستقلال الذى حصلت عليه أريتريا رسمياً من أثيوبيا فى مايو ١٩٩٣ .

وقد عقد المجلس الوطنى الإريترى وهو برلمان معين من أعضاء الجبهة الشعبية إجتماعاً فى أسمرا وقرر إنتخاب أفورقى رئيساً لهذا المجلس ورئيساً للحكومة الإنتقالية وقائداً أعلى للقوات المسلحة، وأثار ذلك غضب الجهات الأخرى فقررت غالبيتها مواصلة المساعى السلمية مع الجبهة الشعبية على الرغم من إصرارها على موقفها وباشرت إتصلات مع بعض الدول التى يمّكن أن تضغط على أسمرا لتغيير موقفها ، وفى الوقت نفسه قررت كل من جبهة التحرير الإريتريه وحركة الجهاد الإسلامى الإريترى إستخدام القوة العسكرية لتغيير موقف سلطات أسمرا وأعلنت الجبهه الإريتريه والجهاد الإسلامى عن عمليات عسكرية عدة داخل إريتريا .

وقد بدأت دول حوض النيل فى إدراك أهمية التقارب والتعاون للإستفادة القصوى من مياه نهر النيل والتعاون لإيجاد أفضل الحلول المشتركة لمشاكل إدارة وإستغلال هذا النهر العظيم ، وتحقيق تنمية إقليمية شاملة ومتكاملة لدول حوض النيل ، وقد أتخذ التعاون بين دول حوض النيل مظاهر عديدة من أهمها:

أولاً : التشاور عند تطوير الإستخدام ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مشروع خزان أوين الذى أنشىء بالإتفاق بين مصر وأوغندا من أجل توليد الطاقة الكهربائية من مساقط أوين بأوغندا وتكوين إحتياطى مائى لأغراض الرى فى مصر ، وقد تم إنشاء ذلك المشروع من خلال التعاون المصرى الأوغندى بصورة نموذجية تعبر عن فهم تام لطبيعة النيل كنهر دولى يمكن أن تستفيد منه كافة الدول المشاطئه عن طريق التشاور المستمر ، وتبين المذكرات المتبادلة التى أنشىء ذلك المشروع إستناداً إليها هذا المعنى

بوضوح سواء من حيث التنسيق المشترك أو الإشتراك فى تحمل التكاليف والتعويضات ، إذ تحملت الحكومة المصرية من تكاليف المشروع بقدر ماحصلت من فائدة وأنفقت على تحمل التعويضات اللازمة لصالح مجلس كهرباء أوغندا من الخساره المترتبه على فقدان قدر من الطاقة المائية نتيجة الإستفادة المصرية من التخزين .

كما ظهر التشاور بوضوح فى إتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، فطبقاً للبند « ثانياً » من تلك الإتفاقيه إتفقت الدولتان على إنشاء مصر للسد العالى فى مقابل إنشاء السودان لخزان الروصيرص وأيه أشغال أخرى مناسبة لإستغلال نصيبها ، وبين ذلك البند ذاته كيفية توزيع صافى فوائد السد العالى بين البلدين وكذلك التعويضات التى تلتزم بها مصر إزاء الأضرار التى تصيب الممتلكات السودانية نتيجة التخزين فى السد العالى ، فطبقاً لذلك أنشأت مصر السد العالى جنوب أسوان فى حين أنشأت السودان فى عام ١٩٧٤ خزان الروصيرص على النيل الأزرق فتمكنت الدولتان من تحقيق مصلحة هائلة لكل منها فى أغراض الرى وتوليد الطاقة عن طريق تطوير الإنتفاع بالحصص المائية التى تحصل عليها كل منها من النيل بالتنسيق المشترك .

كما يعد إطار التعاون العام بين مصر وأثيوبيا والموقع بالقاهرة فى يوليو ١٩٩٣ نموذجاً أخر للتشاور حيث نص على إنشاء آلية للتشاور حول مياه النيل والموضوعات ذات الإهتمام المشترك بين البلدين .

ثانيا : إنشاء أجهزة لتنظيم التعاون بين دول حوض النيل ومن أبرزها :

* الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان والتى

إنشئت بمقتضى إتفاقية ١٩٥٩ وتهدف إلى جمع الأرصاد والبيانات الخاصة لنهر النيل .

* مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الأستوائية الذى تم إقراره عام ١٩٦٧ ويضم كافة دول حوض النيل ويهدف إلى جمع وتحليل البيانات الهيدرومترولوجيه من أجل مساعدة الدول المنتفعه بمياه النيل وتنمية مواردها .

* منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا التى أنشئت فى ٢٤ أغسطس عام ١٩٧٧ والتى تضم كل من رواندا وبوروندى وتنزانيا وأوغندا .

ثالثاً : طرح وإقامة مشروعات ذات صبغة تعاونية ثنائية من أهمها السد العالى وسد أوين ومشروع قناة جونجلى التى بدأ العمل فيها عام ١٩٧٨ ولكن حركة التمرد فى جنوب السودان أوقفت العمل سنة ١٩٨٣ بعد أن تم نحو ٧٥٪ من أعمال الحفر ، ولازال العمل متوقفاً بسبب الوضع فى جنوب السودان ، ومشروع الربط الكهربائى بين سد أنجا (الكونغو) والسد العالـى (مصر) والذى يأتى تطبيقاً لبروتوكول التعاون الموقع فى عام ١٩٨٧ بين مصر والكونغو فى مجال الطاقة .

ولمصر بدول حوض النيل علاقات ذات طبيعة خاصة نتيجة العوامل الطبيعية والجغرافية والتاريخية والتجارية ، مما يستلزم ضرورة زيادة حجم التبادل التجارى بين هذه الدول ، فمجالات التعاون متعدده ومتاحة إذا حققت الدول التعاون فيما بيها عن طريق التكامل الإقتصادى بما يحقق مصالحها المشتركة وخاصة أن الإقتصاد الأفريقى عامة وإقتصاد دول حوض النيل خاصة يعتمد على موردين أساسيين هما : الزراعة والرعى إلى جانب القليل من التعدين ،

وكان إقتصاد تلك الدول ولايزال يرتبط إلى حد كبير بالدول الأوربية التى كانت تستعمرها ، ذلك أن إعتمادها على الأسواق الأوربية فى تسويق منتجاتها جعل تلك الأسواق شبه محتكر لسلعها وتتحكم فى أسعارها الأمر الذى أدى إلى إهتزاز الهياكل الإقتصادية لتلك الدول .

وبالتالى أصبحت أكبر المشاكل التى تواجه دول حوض النيل شأنها شأن غالبية الدول النامية تتمثل فى إهتزاز المورد الأساسى لتمويل مشروعاتها للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الذى يعتمد على الصادرات لتذبذب أسعار السلع التصديرية وهذا يؤدى إلى إختلال موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها ، ومن هذا الواقع أصبح على دول حوض النيل البحث عن حلول لعلاج مشكلاتها الإقتصادية منها إنشاء صناديق لتأمين أسعار منتجاتها التصديرية والتنويع فى تلك المنتجات بحيث تقل المخاطر الناجمة عن الإعتماد على تصدير سلعة واحدة أو سلعتين ، وغير ذلك من وسائل العلاج ، ولعل أهم ملامح هذا الاتجاه هو تعزيز التعاون بين هذه الدول وتجميعها فى شكل كيانات إقتصادية تتكامل فى مختلف المجالات التجارية والإنتاجية وتبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وغيرها، فعالم اليوم هو عالم التكتلات السياسية والإقتصادية ويوجد فى أفريقيا تكتلات إقتصادية مثل السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا بين أوغندا وكينيا وتنزانيا والأتحاد الجمركى الإقتصادى لدول أفريقيا الوسطى والسوق المشتركة لدول غرب أفريقيا ، وعلى غرار تلك التجمعات الإقتصادية يمكن إيجاد تعاون سياسى وإقتصادى بين دول حوض النيل يعمل لصالح شعوب دول المنطقة جميعا .

رابعاً : مبررات التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل :

ويمكن تحديد مبررات التعاون بين دول حوض النيل فى البعدين التاليين:

البعد الأول : المبررات الداخليـــة :

حيث تتميز هياكل دول حوض النيل بضيق وعدم فاعلية قنوات المشاركة السياسية ووجود الأزمات الإقتصادية وعدم القدرة على إستيعاب كافة القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى العملية السياسية ، والتبعية السياسية والإقتصادية للعالم المتقدم وغياب طبقة وسطى قادرة على تحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع وأساليب توزيع الثروة الوطنية وتعميق التفاوت الإجتماعى وظهور أشكال جديدة من المطالب والمشكلات تتجاوز مرحلة الكفاح ضد الإستعمار كمشكلات الحدود والصراعات القبلية والأمنية وقضايا التنمية بأبعادها المتعددة مما يتطلب الأمر ضرورة التنسيق والتعاون بين دول حوض النيل لتحقيق المزيد من التنمية والتقدم فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى إطار إقليمى متكامل .

البعد الثانى : المبررات الخارجيـــة :

حيث تم دمج دول حوض النيل على فترات متعاقبة ضمن السوق الرأسمالى العالمى ، وتعد المنطقة أحد الموضوعات الهامة للتفكير والتخطيط الإستراتيجى للقوى الكبرى ، وتتعدد أثار التفاعل بين دول حوض النيل والبيئة الخارجية فى مختلف المجالات الثقافية والتكنولوجية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية ، فكافة دول حوض النيل تعانى من أزمات إقتصادية – ولو بدرجات متفاوته – وفقاً لأنماط التنمية مما يدفعها لطلب المعونة الإقتصادية والأستدانه من الخارج ، مما عرضها لضغوط شديدة من جانب هيئات التمويل الدولية والدول الدائنة للسير وفقاً لمصالحها وأهدافها مما ينعكس على تطورات الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في تلك الدول ويفرض ضرورة التعاون والتنسيق بين دول حوض النيل .

المبحث الثانى

الدور المصرى ودعم التعاون بين دول حوض النيل

يعد الدور المصرى فى تدعيم ومساندة عملية التنمية الإقتصادية وتحقيق الإستقرار السياسى فى دول حوض النيل أحد الوسائل الهامة لتعزيز التعاون والأمن الإقليمى فى المنطقة خاصة فى المرحلة المعاصرة حيث ثبت لدول المنطقة من واقع التجربة أن الإستقلال السياسى مالم يقترن بإستقلال إقتصادى يكمله ويدعمه فإن الإستقلال السياسى يصبح إستقلالاً شكلياً لاقيمة له من حيث الواقع العملى والقدرة على تحقيق التنمية والإرتفاع بمستوى الدخل القومى للدول حديثة الإستقلال .

ومن الحقائق المعروفة أن مصر هى مهد الحضارة البشرية ، وقد حظيت على مراحل التاريخ بإمكانيات كبيرة ورفيعه المستوى فى مختلف مجالات التعليم والتدريب ، وعرفت مصر التكنولوجيا والعلوم والمعارف الإنسانية منذ آلاف السنين حيث تتمتع فى المرحلة المعاصرة برصيد هائل من الإمكانيات فى هذه المجالات التى تتوافر فى الجامعات والمعاهد التعليمية المصرية و الأكاديميات والمراكز التدريبية فى مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإدارية .

وقد برز على سطح العلاقات الدولية بين مصر ودول حوض النيل إهتمام متزايد بعامل تقديم المعونة الفنية من جانب الدول المؤهلة والقادرة لذلك إلى الدول التى بحكم حداثة عهدها بالإستقلال تكون فى حاجة واضحة إلى تلقى المعونات الفنية من أجل وضع لبنات بنيتها الأساسية وتمكينها من دفع عملية التنمية فى مجتمعاتها ، وقد وضح هذا النمط من التعاون الإقليمى بشكل

متميز بين دول حول النيل منذ أواخر السبعينيات ، وأدركت مصر - بعمق الفهم للواقع الأفريقي وبصدق الرغبة فى الإسهام الحقيقى فى تقديم العون لمختلف الدول الأفريقية ، أن تنمية ودعم الموارد البشرية فى القارة تشكل محور إهتمام وإحتياج الدول الأفريقية من أجل التطور والنهوض والتنمية والتقدم ولتحقيق هذه الغاية أنشأت وزارة الخارجية المصرية فى ديسمبر عام ١٩٨٠ الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

وفى هذا الإطار سيتناول الكتاب دراسة الدور المصرى فى دعم التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل وذلك من خلال :

أ- دور المراكز التدريبية .

ب - دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

أ - دور المراكز التدريبيـــــة :

لقد أنشأت مصر العديد من المراكز و الأكاديميات التدريبية التى تستقبل أبناء دول حوض النيل للتدريب فى مختلف التخصصات على نفقة الحكومة المصرية التى تمول أنشطة هذه المراكز والأكاديميات ، كما أتاحت مصر الفرصة لإستقبال أبناء دول حوض النيل للتدريب فى المعاهد والمراكز التدريبية القائمه فى الوزارات والأجهزة المصرية المختلفه والتى تقدم التدريب أساساً للكادرات المصرية فى تخصصات العمل فى هذه الوزارات والأجهزة .

وتتعدد فى مصر المراكز والأكاديميات التدريبية لتغطى مساحة كبيرة فى مختلف التخصصات والمجالات ذات الأهمية للإحتياجات التدريبية فى دول حوض النيل ، ومن أبرز هذه التخصصات :

١ - فى مجال العمل الدبلوماسى حيث يقوم بالتدريب فى هذا المجال معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية .

٢ - فى مجال الإذاعة والتليفزيون حيث يعد معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة بمثابة مركز علمى وتدريبى متخصص يتيح الدراسة النظرية والتدريب العملى المتقدم فى مجال الإعلام والإتصال الجماهيرى عن طريق الإذاعة والتليفزيون .

٣ - فى مجالات الدفاع تتوافر فى مصر مجموعة من المراكز والإكاديميات التدريبية العسكرية التى أتاحت الفرص لأبناء دول حوض النيل للتدريب والدراسة فى مختلف مجالات الدفاع .

٤ - فى مجال التدريب المهنى فتحت مصر المجال أمام أبناء دول حوض النيل للحصول على التدريب التكنولوجى فى مختلف القطاعات حيث تسهم المصالح الحكومية المختلفة وشركات القطاع العام فى تقديم كافة التسهيلات وإتاحة الفرص للشباب من دول حوض النيل للتدريب فى مجالات التكنولوجيا الحديثة ، وتقوم بذلك مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى بوزارة الصناعة وبعض الشركات والمؤسسات المصرية مثل مصانع الحديد والصلب وشركات الأسمدة وصناعة الأسمنت والصناعات الهندسية والمعدنية والصناعات الغذائية .

٥ - وفى المجال الزراعى يعتبر المركز المصرى الدولى للزراعة من أكفأ المراكز التدريبية المتخصصة فى المجال الزراعى والذى يقوم بتدريب أبناء دول حوض النيل وغيرها من الدول النامية بهدف المساعدة فى زيادة معدلات التنمية الزراعية .

٦ - وفى المجال الصحى حيث يتوافر فى مصر إمكانيات التدريب فى مجالات التمريض حيث يعقد بالمركز التعليمى التكنولوجى التابع لوزارة الصحة الدورات التدريبية فى مجال التمريض والرعاية الصحية والوقاية الطبية .

٧ - وفى مجال الطيران المدنى يتيح معهد الطيران المدنى فى مصر فرص التدريب للضباط والمهندسين من أبناء دول حوض النيل فى هذا المجال ، كما تتوافر أمكانيات متقدمة للتدريب والتعليم فى مجال النقل البحرى وإدارة الموانى من خلال الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالأسكندرية وفى مجال النقل البرى والنهرى يقوم جهاز التدريب بهيئة النقل العام بوزارة النقل بعقد دورات تدريبية فى مختلف تخصصات هذا المجال .

وفى هذه المجالات تعمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد النشاط الخاص وقطاع الأعمال فى مختلف المجالات وتوفير أجواء الإستقرار وتنمية التعاون بين رجال الأعمال وتبادل الخبرة الإستشارية وتكريس المعرفة التكنولوجية من أجل خدمة قضايا التنمية فى دول حوض النيل، كما تعمل مصر على إشتراك رجال الأعمال والأستشاريين المصريين فى اللجان المشتركة بين مصر ودول حوض النيل .

ب - دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا :

يعد الصندوق الآداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية على المستوى العملى الفاعل فى التعاون مع دول حوض النيل بالإضافة لدور مختلف الوزارات والهيئات المتخصصة وقطاع الأعمال فى تكثيف التعاون وحشد الأمكانات داخل دول حوض النيل تحقيقاً لتنمية دول المنطقة .

ويتضح دور الصندوق فى دعم العلاقة بين دول حوض النيل من خلال دراسة العناصر التالية :

أولا : التعريف بالصندوق :

أنشئ الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٦٢٠ الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٠ ، ويستهدف تقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية فى صورة خبراء من مختلف التخصصات أو فى صورة منح دراسية أو تدريبية لأبناء هذه الدول ، والمساهمة فى دراسات جدوى المشروعات الخاصة بالدول الأفريقية والمساهمة فى مشروعات التنمية للدول والشعوب الأفريقية إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً .

ويركز الصندوق نشاطة منذ إنشائة فى تقديم المعونة الفنية فى مجال تنمية القوى البشرية الفنية التى تتمثل فى إيفاد الخبراء المصريين فى كافة التخصصات ، وتقديم المنح التدريبية وعقد الدورات التدريبية لأبناء الدول الأفريقية فى المراكز والمعاهد التدريبية المتخصصة فى جمهورية مصر العربية ، ويلاقى الصندوق إهتماماً متزايداً من الدول الأفريقية والمنظمات الدولية العاملة فى مجال المعونات الفنية وينعكس هذا الإهتمام على تصاعد مؤشرات نشاط الصندوق مع معظم الدول الأفريقية .

وتوضح الأنشطة التى قام بها الصندوق الدور الذى تقوم به مصر فى دعم التنمية الأفريقية وتحقيق سياسة التعاون بين الجنوب والجنوب ، وتمثل هذه الأنشطة أهمية خاصة فى مجال الإرتباط المصرى بالقارة وفى توطيد العلاقات المصرية الأفريقية .

وتتكون مواردالصندوق من الإعتمادات التى تخصصها له حكومة مصر فى الموازنة كل عام ، وهى الإعتمادات التى تشكل المورد الأساسى للصندوق ، وقد نص قرار إنشاء الصندوق على أن تضاف إلى ذلك المبالغ التى تسهم بها

الدول والهيئات الدولية بناءً على ماتعقده الدولة من إتفاقات، والقروض والتسهيلات الإئتمانية المقدمه من مختلف الدول بناءً على إتفاقات تعقدها الدولة لصالح الصندوق هذا بالإضافة إلى التبرعات والهبات والإعانات التى لاتتعارض مع أهداف الصندوق .

ويتضمن تنظيم الصندوق مجلس إدارة يرأسه وزير الخارجية ولهذا المجلس إتخاذ مايراه من قرارات لتحقيق الأهداف التى من أجلها أنشئ الصندوق ، كما يتضمن التنظيم أمانه عامة تشكل إدارة الصندرق ، وتعتبر الجهاز الفنى والمالى والإدارى له برئاسة أمين عام الصندوق ، وتشرف على الخطط والبرامج والأنشطة التى تحقق أهداف الصندوق ، كما تقوم بالإتصالات اللازمة مع السفارات المصرية بالخارج والسفارات الأفريقية وغيرها بالقاهرة وبمختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات فى كل مايتعلق بأعمال وأنشطة الصندوق

ومن أهم إختصاصات الأمانة العامة للصندوق مايلى :

* الإتفاقات التى أبرمها أو يبرمها الصندوق فى مجال التعاون الفنى مع الدول الأفريقية وكذلك الإتفاقات المبرمة أو التى تبرم بين الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأفريقية فى هذا المجال.
* الخبراء بما فى ذلك الطلبات من الخبراء وأعدادهم وتخصصاتهم والتعاقد معهم وإجراءات إيفادهم إلى الدول الأفريقية ومختلف شئونهم من النواحى الفنية والإدارية والمالية ومتابعة تقييمهم بالإضافة إلى الأنظمة والإجراءات الخاصة بدراسة إمكانيات الإستجابة لهذه الطلبات.
* المنح التدريبية والدراسية من مختلف التخصصات من حيث الطلبات المقدمة من الدول الأفريقية وأعدادها ودراسة إمكانيات تمويلها بمعرفة الصندوق والأنظمة والإجراءات الخاصة بذلك .

* الندوات والبرامج والدورات التدريبية التى ينظمها الصندوق أو يشترك فى تنظيمها والتى يمولها أو يشترك فى تمويلها وتعقد بالتنسيق مع المعاهد والمراكز التدريبية والأكاديميات المختصه فى جمهورية مصر العربية .

* تنظيم وتمويل برامج إيفاد الأساتذة المحاضرين للدول الأفريقية ، وتنظيم وتمويل إيفاد الوفود والبعثات الفنية فى مهام قصيرة الأجل للدول الأفريقية فى مجال التعاون الفنى فضلاً عن الشئون الخاصة بتمويل بعض أنشطة الإجتماعات والإتحادات الأفريقية .

* التعاون الثلاثى الفنى مع أفريقيا ويضم كافة المعلومات والإتصالات الخاصة بفكرة هذا التعاون بين مصر والدول المتقدمة أو بين مصر والمنظمات الدولية أو الإقليمية .

* التعاون بين الصندوق وصناديق ومؤسسات المعونة الفنية فى الدول الأخرى ومتابعة المعلومات والأنشطة الخاصة بهذه الصناديق .

ويتضمن نظام الصندوق تلقى طلبات المعونة الفنية من الدول الأفريقية عن طريق سفارات هذه الدول فى القاهرة أو عن طريق السفارات المصرية فى العواصم الأفريقية حيث تقوم الأمانة العامة للصندوق بدراسة هذه الطلبات بعد إستيفاء البيانات المطلوبة عن عدد وتخصصات الخبراء وعدد ومجالات المنح ، ثم تتم الإجراءات اللازمة لتوقيع إتفاق تعاون فنى بين الصندوق والدولة المستفيدة ينص فيه على المعونة الفنية المقدمة وإلتزامات كل من الصندوق والدولة المستفيدة ، ثم تقوم الأمانة العامة بعد توقيع الإتفاق بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المعونة الفنية المتفق عليها ، سواء بالنسبة لترشيح الخبراء وإيفادهم أم بالنسبة لتمويل المنح والتدريب فى مصر ، ويمكن للتيسير الإقتصار على تبادل

المذكرات أو الخطابات بين الصندوق والدولة المستفيدة .

وقد ركز الصندوق منذ إنشائه على مجالات تقديم المعونات الفنية فى شكل إيفاد خبراء مصريين للدول الأفريقية ، وإستقبال المتدربين الأفارقة للتدريب فى مصر فى الدورات التى ينظمها فى مختلف القطاعات ، ولذلك لايقدم الصندوق معونات مالية أو مادية حيث أن التركيز على تنمية الخبرات والمهارات البشرية التى تحتاجها الدول الأفريقية ، غير أنه فى بعض الحالات الإستثنائية يساهم الصندوق بتقديم بعض المعونات الرمزية فى حالات الإعانة والكوارث ، كذلك لايمول الصندوق المشروعات ويقتصر دوره على تقديم المعونة الفنية بإيفاد الخبراء عندما تتم المشروعات تماماً ويتطلب تشغيلها خبراء فيمكن للسلطات المختصة أن توافى الصندوق بالعدد والتخصصات المطلوبة للنظر فى إمكان إيفاد هذه التخصصات .

وتقوم إدارة الصندوق بإلتزام الدقة والكفاءة فى عملية إختيار الخبراء للإيفاد إلى الدول الأفريقية والتأكد من صلاحيتهم ودرجة إجادتهم للغات ومدى قدراتهم لنقل الخبرة إلى المواقع التى سيعملون فيها ، والسفراء المصريين فى الدول الأفريقية مكلفون من الصندوق بمتابعة وتقييم الخبراء الموفدين من الصندوق فى الدول المعتمدين فيها وذلك بالتنسيق مع السلطات المعنية فى هذه الدول ، ويعمل الصندوق بالتعاون مع السفارات المصرية على تشجيع الخبراء على الإنجازات المفيدة للدول التى يعملون فيها وفى القطاعات والتخصصات التى يعملون بها حتى يحققوا الكفاءة المطلوبه والنهوض بمجتمعات وشعوب القارة الأفريقية .

ثانيا : نفقات المعونات الفنية :

١ - المعاملة المالية للخبراء :

ويقضى نظام الصندوق أن يتحمل - بالنسبة للخبراء الذين يوفدون للدول الأفريقية كمعونة فنيه - المرتب الذى يتم تحديده وفقاً للمؤهلات وسنوات الخبرة ونفقات السفر ، ثم لجأ الصندوق إلى إتباع نظام آخر يتفق الصندوق بمقتضاه مع الدولة المستفيدة على المشاركة فى تحمل الأعباء المالية الخاصة بالإيفاد مما يتح الفرصة لتقليل أعباء الصندوق والتمكن من توفير عدد أكبر من الخبراء للدول المستفيدة التى توافق على المشاركة فى الأعباء المالية .

ويقضى نظام الصندوق بأن يكون إيفاد الخبير للدولة المستفيدة لمدة عام أو عامين قابلين للتجديد وبأن يكون الحد الأقصى للإيفاد هو أربعة سنوات تتاح بعدها الفرصة لعناصر جديدة للإيفاد من الخبرات المصرية ، وبعد إنهاء المدة المقررة للحد الأقصى للإيفاد يمكن للخبير الإستمرار والبقاء فى الدولة التى أوفد إليها دون تحميل الصندوق بأية أعباء مالية إذا تمكن من إيجاد عمل خاص ودائم له فى الدولة التى أوفد إليها ، ويوجد نماذج مشرفة لخبراء مصريين نجحوا - بعد إنتهاء فترة إيفادهم بمعرفة الصندوق - فى هذا المجال ببعض الدول الأفريقية .

٢ - المهام قصيرة الأجل :

ويتضمن أنشطة الصندوق إيفاد خبراء فى مهام قصيرة الأجل للدول الأفريقية بناءً على طلبها لعمل دراسات ميدانية أو لتقديم ونقل الخبرة فى أحد مجالات التنمية ، كما تتضمن الأنشطة تنظيم برامج محاضرات فى الجامعات

والمعاهد والمراكز العلمية والثقافية فى الدول الأفريقية يوفد إليها خبراء من الأساتذة والمحاضرين لفترة قصيرة ، ويغطى الصندوق فى هذا النوع من الإيفاد تذاكر ونفقات سفر الخبراء والأساتذة المحاضرين .

٣ - المنح التدريبيـــة :

ويتحمل الصندوق - بالنسبة للمنح التدريبية - كافة النفقات أو جزء أو نوع من أنواع النفقات التى تم الإتفاق عليها مع الصندوق وفقاً للإمكانيات المتاحة ، كما يتحمل الصندوق -بالنسبة للندوات والدورات التدريبية- النفقات الخاصة بعقدها من تدريب وإقامة للمتدربين ، بالإضافة إلى نفقات سفرهم من بلادهم لمصر والعودة للإشتراك فى هذه الدورات .

وقد أتجه الصندوق فى المرحلة المعاصرة إلى تفضيل تنظيم دورات تدريبية فى مختلف قطاعات التنمية ، وهذه الدورات تعقد لفترة قصيرة - سته أسابيع عادةً - ويتزايد إقبال الدول الأفريقية على هذه الدورات التى تحقق أهدافها بتكاليف أقل من تمويل المنح الدراسية طويلة الأجل والتى تحتاج لنفقات باهظة وتمويل بالعملة الصعبة وتقتصر على عدد محدود من المتدربين.

ثالثا : نظام التعاون الثلاثى :

ويعد نظام التعاون الثلاثى من أبرز أنظمة التعاون التى لجأ إليها الصندوق المصرى لصالح التنمية فى القارة الأفريقية وبمقتضى هذا النظام يتم إشراك الدول المانحة مع الصندوق فى القيام بأنشطة التعاون الفنى لخدمة القارة ، ويحقق هذا النظام مزايا للأطراف الثلاثة المعنية : الصندوق ، الدول والمنظمات المانحة ، والدول والمنظمات الأفريقية المستفيدة :

* فأما عن مزاياه للصندوق : فيحقق هذا النظام تمكين الصندوق من التوسع فى أنشطة المعونة الفنية التى يقدمها بإشتراك الدول المتقدمة والمنظمات المانحة فى تكاليف هذه الأنشطة ، وذلك لصالح تحقيق المزيد من دعم التنمية فى الدول الأفريقية ، مما يعطى صورة من صور تعاون الشمال والجنوب بالإضافة إلى دعم التعاون بين الجنوب والجنوب .

* وعن مزاياه بالنسبة للدول المتقدمة والمنظمات المانحة : فنظام التعاون الثلاثى يمكن هذه الدول من تخفيض تكاليف المعونة الفنية التى ترغب فى تقديمها للدول والمنظمات الأفريقية المستفيدة من جهة ، ومن جهة أخرى يهيئ هذا النظام إمكانية تقديم هذه الدول والمنظمات لمعونتها الفنية عن طريق جمهورية مصر العربية ، بإعتبارها دولة نامية لديها إمكانات (خبراء - معاهد - وأكاديميات تدريب متخصصة فى مختلف مجالات التنمية) ، وبإعتبارها من دول القارة الأفريقية التى تتشابة فى أوضاعها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

* وأما عن مزاياه للدول الأفريقية المستفيدة : فالنظام يحقق لها مزيداً من أنشطة المعونات الفنية التى تحتاجها وتوسيعاً فى حجم مايمكنها الحصول عليه من الخبراء ومن المنح التدريبية المتاحة أمام أبنائها فى مختلف القطاعات ، كما يمكنها فى الوقت نفسه من الحصول على مزيج من خبرات مصر - كدولة نامية - والدول والمنظمات المانحة - كدول وكمنظمات متقدمه - بالإضافة إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام الدول الأفريقية لتنفيذ مشروعات التنمية فيها بإشراك الدول والمنظمات المانحة وتقديم المتطلبات المادية مع الجانب المصرى الذى يقدم الخبرة والمعونـة الفنية .

ويتخذ نظام التعاون الفنى الثلاثى مجموعة من الأشكال والصيغ من بينها صور التعاون بين المنظمات الدولية أو الوكالات المتخصصة فى الدول المانحة مع الصندوق المصرى بالمشاركة فى تنظيم وتمويل برامج للمعونة الفنية تتضمن من جانب الصندوق إيفاد خبراء مصريين إلى الدول الأفريقية أو تقديم تسهيلات تدريبية فى مصر لتدريب الفنيين الأفارقة .

ومن صور برامج التعاونى الثلاثى التى تتضمن إيفاد الصندوق المصرى لخبراء مصريين إلى الدول الأفريقية :

* أن يتم تقديم المعدات لأحد المشروعات فى إحدى الدول الأفريقية بمعرفة منظمة دولية أو دولة متقدمة مانحة ، وإيفاد الخبراء اللازمين بمعرفة الصندوق المصرى وتقديم التسهيلات المحلية بمعرفة الدولة الأفريقية المستفيدة .

* المشاركة فى التمويل لأحد المشروعات فى إحدى الدول الأفريقية بمعرفة منظمة دولية أو دولة متقدمة مانحة ، وإيفاد الخبراء بمعرفة الصندوق المصرى بناءً على طلب الدولة الأفريقية المستفيدة والمنظمات الدولية أو الدول المتقدمة المانحة .

* التمويل لأحد المشروعات المشتركة بين دولتين أو أكثر من الدول الأفريقية بمعرفة دولة مانحة أو منظمة دولية ، مع تقديم الصندوق المصرى للخبراء اللازمين لإنجاز المشروع .

* المشاركة فى التمويل بمعرفة المنظمات الدولية أو الدول المتقدمة المانحة لبعثات فنية فى مهام قصيرة الأجل تضم إيفاد خبراء مصريين من الصندوق

المصرى لدولة أو أكثر من الدول الأفريقية بدراسات جدوى لمشروعات معينة

ومن صور برامج التعاون الثلاثى التى تتضمن تقديم تسهيلات تدريبية من مصر بمعرفة الصندوق المصرى الصيغ التالية :

* المشاركة فى التمويل بمعرفة منظمة دولية أو دولة متقدمة مانحة ، وبالتعاون مع الصندوق المصرى لمنح تدريبية للأفارقة للتدريب فى المعاهد والأكاديميات التدريبية المصرية .

* مشاركة المنظمات الدولية أو الدول المتقدمة المانحة فى التمويل بالتعاون مع الصندوق المصرى فى تنظيم برامج تدريبية لأبناء دولة أو أكثر من الدول الأفريقية فى أى من مجالات التنمية.

* تنظيم وتمويل برامج تدريبية بمعرفة المنظمات الدولية أو الدول المتقدمة المانحة لمتدربين من الدول الأفريقية فى مراكز تدريبية خارج مصر ، يوفد لها الصندوق المصرى خبراء مدربين أو محاضرين للتدريب فى هذه البرامج .

وفى صيغ البرامج التدريبية التى تنظم فى إطار نظام التعاون الثلاثى يمكن للدولة المتقدمة المانحة أو المنظمة الدولية المانحة إختيار المجال المناسب الذى يتم فيه تنظيم الندوة أو الدورة التدريبية للدول الأفريقية بناء على إحتياجات هذه الدول من التدريب وذلك بالتعاون مع الصندوق المصرى حسب الإمكانات التدريبية المتاحة فى الأكاديميات والمعاهد والمراكز التدريبية المتخصصة فى مصر ، كذلك من صور التعاون الثلاثى الأنشطة التى يقدم فيها الصندوق المصرى التسهيلات المؤتمرية لعقد الإجتماعات والمؤتمرات والندوات

الأفريقية فى مصر والتى تسهم فى تمويلها بالتعاون مع الصندوق المصرى المنظمات الإقليمية أو الدولية .

وقد قام الصندوق بتطبيق نظام التعاون الثلاثى مع اليابان وكندا وألمانيا الإتحادية والمنظمات الإقليمية والدولية ومثال ذلك :

* التعاون الثلاثى بين الصندوق المصرى ووكالة التعاون الدولى اليابانية JICA لتقديم المعونة الفنية التدريبية للدول الأفريقية فى مجالات النقل البحرى والصحة والزراعة والطيران المدنى ومراقبة الزلازل والأرصاد الجوية فى أفريقيا.

* التعاون الثلاثى بين الصندوق المصرى ووكالة التنمية الدولية الكندية لتدريب الكادرات الفنية الإفريقية المتخصصه فى مجال الرى بمصر .

* التعاون الثلاثى بين الصندوق المصرى وجمهورية ألمانيا الإتحادية لتنظيم برنامج مصرى ألمانى لتدريب ضباط الشرطة الأفارقة فى مجال مكافحة المخدرات ويقوم بتنفيذ البرنامج المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة بأكاديمية الشرطة المصرية .

* الإتفاقات التى عقدها الصندوق لتقديم المعونة الفنية للأكاديمية البحرية الإقليمية فى أكرا فى مجال النقل البحرى ، والإتفاق الثلاثى بين الصندوق المصرى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وحكومة أوغندا بشأن دعم كلية الطب بجامعة ماكريرى فى كمبالا والإتفاق بين الصندوق المصرى والإتحاد الدولى لمكافحة الجذام والمركز الأفريقى للجذام فى أديس أبابا .

* الإتفاق بين الصندوق المصرى وجامعة الأمم المتحدة بهدف التعاون بين

الطرفين فى مجالات القيم البشرية العالمية والمسئوليات الدولية والإتجاهات الجديدة فى الإقتصاد العالمى والتقدم العلمى والتكنولوجى والإشتراك فى تكاليف التدريب والمنح للباحثين والعلماء الأفارقة .

* إتفاق التعاون الفنى بين الصندوق المصرى والبنك الإسلامى للتنمية فى مجال تنظيم الندوات والدورات التدريبية للكوادر العاملة فى مجال التنمية فى الدول الأفريقية الأعضاء بالبنك مع إمكانية التشاور حول التعاون المشترك بين الصندوق والبنك فى مختلف مجالات التنمية .

رابعا : إنشطة الصندوق :

تمثل أنشطة الصندوق أهمية خاصة فى مجال تعزيز العلاقات الدولية بين مصر ومختلف دول القارة الأفريقية وبصفة أساسية دول حوض النيل والتى تعتبر من أهم إنجازات الدبلوماسية المصرية للتنمية على النطاقين الإقليمى والأفريقى ، وقد قام الصندوق المصرى بنشاط كبير فى دول حوض النيل وحقق نجاحاً كبيراً ولقى إهتماماً واسعاً ليس فقط من جانب الدول الأفريقية جميعاً بل ومن جانب العديد من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والتجمعات الإقليمية التى تعمل فى مجال المعونة الفنية .

وقد بلغ عدد الدول التى تتلقى المعونات الفنية من الصندوق سواء بإتفاقات أو بتبادل مذكرات أكثر من أربعين دولة أفريقية تغطى مختلف مناطق القارة سواء بموجب إتفاقات للتعاون الفنى أو بموجب تبادل مذكرات مع الصندوق ، كما يوفد الصندوق الخبراء لهذه الدول ويشترك أبنائها فى المنح والدورات التدريبية ، وهناك دولاً يشترك أبناؤها فى هذه المنح والدورات التدريبية

بدعوة من الصندوق دون عقد إتفاقات للتعاون الفنى رغبة من الصندوق فى إفادة أكبر عدد ممكن من أبناء القارة من الدورات التدريبية التى يقوم الصندوق بتمويلها .

وتتعدد أوجه التعاون والنشاط التى يقوم بها الصندوق فى دول حوض النيل ويتمثل ذلك أساساً فى مجال إيفاد الخبراء المصريين فى مختلف مجالات التنمية وإيفاد الأساتذة والمحاضرين المصريين فى إطار برامج منظمة لإلقاء المحاضرات فى الجامعات والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية والدبلوماسية ، كما يقدم الصندوق المنح التدريبية فى مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتنظيم وتمويل البرامج التدريبية للكوادر الأفريقية ، وتمثل هذه الأنشطة أهمية خاصة فى مجال الإرتباط المصرى بمنطقة دول حوض النيل وفى تدعيم العلاقات المصرية الأفريقية .

وتتلقى كافة دول حوض النيل معونات فنية من الصندوق سواء فى شكل خبراء أو منح أو دورات تدريبية ويوجد إتفاقات للتعاون الفنى بين الصندوق وكل من بورندى وتنزانيا وكينيا ورواندا وأوغندا وأثيوبيا ، وأهتم الصندوق بأنشطة التحرك التى قامت بها دول حوض النيل من خلال مجموعة « الأندوجو » وتحمل الصندوق نفقات الإجتماعات الوزارية التى عقدتها المجموعة بالقاهرة، ويشارك الصندوق فى إجتماعات اللجان المشتركة بين مصر و دول حوض النيل حيث يتحمل الصندوق نفقات إجتماعات هذه اللجان التى تعقد بالقاهرة ، بالإضافة إلى تلقى طلبات الدول المعنية بمناسبة إنعقاد هذه اللجان وبحث إمكانية الإستجابة لها حسب الإمكانات المتاحة . كما إهتم الصندوق بالإشتراك فى مؤتمرات الدول المانحة لأفريقيا وذلك فى إطار الموقف الإيجابى

المصرى فى مساعدة الدول الأفريقية وإنطلاقاً من إيمان مصر بأهمية التنمية الإقتصادية فى هذه الدول والمساهمة فى حل مشكلاتها التى تتطلب تضافر جهود الدول المتقدمة والنامية معاً ، وقد إشتركت مصر فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى جنيف فى إبريل ١٩٨١ والذى نظمته منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية لمساعدة اللاجئين فى أفريقيا وأعلنت مصر مساهمتها بمبلغ مليون دولار فى شكل إيفاد أطباء لمناطق رعاية اللاجئين فى أفريقيا عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

وتمثل أنشطة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا أحد المحاور الهامة للتواجد المصرى فى المنطقة وتقوم بدور أساسى للنهوض بدول حوض النيل وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها ، وتلقى أنشطة الصندوق أهتماماً متزايداً من جانب قادة ورؤساء وشعوب دول المنطقة ومن أهم مظاهر تلك الأنشطة :

أولا : فى مجال التنمية الدبلوماسية :

تضمنت أنشطة الصندوق فى مجال التنمية الدبلوماسية المجالات التالية :

* تقديم المنح التدريبية للدبلوماسيين وتنظيم برامج لتدريبهم على شئون المراسم وتمويل دورات دبلوماسية منتظمة لهم تعقد بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية ، وقد أتاح الصندوق بالتنسيق مع المعهد فرصة للدبلوماسيين الشبان من دول حوض النيل الذين ترغب حكوماتهم فى إيفادهم لحضور هذه الدورات مع الملحقين المصريين أو للدراسة بالمعهد لهدف تنمية الروابط بين الدبلوماسيين الشبان والمشاركة فى إكتساب المعلومات والخبرات فى مختلف الشئون الدولية والأفريقية .

* تنظيم برامج لإيفاد الأساتذة المصريين المحاضرين فى مختلف الشئون السياسية والثقافية والدولية بالجامعات والمعاهد بدول حوض النيل وكذلك تمويل برامج محاضرات الأساتذة الأفارقة المحاضرين فى مصر ، وقد لاقى هذا النوع من البرامج نجاحاً كبيراً فى مختلف دول القارة الأفريقية حيث يبرر التأثير الإيجابى الذى تحدثه محاضرات هذه البرامج من الناحية العملية وإتاحة الفرصة للأساتذة المحاضرين لإيجاد الصلة العلمية والإيجابية بين الجامعات والمعاهد المتخصصة فى الدول الأفريقية .

* يساهم الصندوق فى تمويل الأنشطة المتصلة بالدبلوماسية الشعبية ، وهى الدبلوماسية التى تركز على مخاطبة الجماهير من خلال مختلف وسائل الإعلام ومن فوق منابر متعددة كالجمعيات والإتحادات والهيئات الثقافية والعلمية والإجتماعية المختلفه ، وقد برز هذا النوع من الدبلوماسية مع التطور الفنى لوسائل الإعلام ونتيجة الأنشطة والأعمال التى تقوم بها مختلف الهيئات والمنظمات التى تعمل فى مختلف مجالات التنمية ،. وأهتم الصندوق بالأنشطة فى هذا المجال سواء التى تتم فى مصر أم فى القارة الأفريقية أو خارجها وتقوم بها الجمعيات والإتحادات والمنظمات الأفريقية لخدمة التنمية والتقدم فى القارة حيث يساهم الصندوق فى تمويل أنشطة الإتحادات النقابية الأفريقية والجمعية الأفريقية وتدعيم الروابط بين الأحزاب السياسية فى مختلف دول القارة الإفريقية وبصفة خاصة دول حوض النيل.

ثانيا : فى مجال التنمية الزراعيـــة :

تعد الزراعة المصدر الرئيسى الذى يعتمد عليه سكان دول حوض النيل والأساس الذى تقوم عليه التنمية الإقتصادية ، وقد إهتم الصندوق بتقديم

المعونات الفنية فى المجال الزراعى وذلك من خلال :

* إيفاد الخبراء المتخصصين فى الزراعة والأراضى والرى والطب البيطرى إلى دول حوض النيل سواء لفترات الطويلة أم فى المهام قصيرة الأجل ، والقيام بالدراسات عن مختلف المشروعات والمشكلات الزراعية .

* تمويل تنظيم الندوات والدورات التدريبية فى مختلف مجالات الزراعة والمياه وكذلك تمويل مهام الخبراء فى الإجتماعات الأفريقية فى مجال الزراعة والأراضى بهدف تنمية المهارات البشرية لإدارة الإقتصاديات الوطنية والإستغلال الأمثل للمياه على الأساليب الحديثة فى الزراعة .

* تمويل الدورات التدريبية للتنظيمات الزراعية الأفريقية وقيادات المرأة الريفية بغية الربط بين القيادات الزراعية الأفريقية وتزويدها بالمعلومات والمواد الضرورية لإدارة التنظيمات القومية للفلاحين فى القارة الأفريقية وتطوير وتنمية مهارات المرآة الريفية فى مجال العمل الريفى فى مختلف النواحى الإقتصادية والإجتماعية ، بالإضافة إلى تمويل دورات شباب الفلاحين الأفارقة بهدف إعدادهم للعمل.الزراعى ولإدارة المنظمات الزراعية فى المنطقة .

ثالثا : فى مجال التنمية الصناعية :

وقد تضمنت أنشطة الصندوق المصرى فى مجال التنمية الصناعية مايلى :

* إيفاد الخبراء فى مجال الصناعة سواء حسب إتفاقات التعاون الفنى التى عقدها الصندوق مع الدول الأفريقية أم من خلال الإتفاقات التى عقدها

مع المنظمات المعنية ومن أهم المجالات التى ساهم فيها الصندوق الهندسة والكهرباء والطاقة والبترول والجيولوجيا والمناجم وتبادل المعلومات وتحقيق المشروعات المشتركة فى المجال الصناعى .

* تمويل الدورات التدريبية فى مجالات التنمية الصناعية ومنها تنظيم وتمويل الدورات الخاصة لتنمية الصناعات الصغيرة ونظم الصيانة الحديثة وإستخدامات الحاسبات الآلية فى الصناعة ونقل العلوم والتكنولوجيا ومجال الإستشارات الهندسية على أساس أنه مجالاً حيوياً لتنمية التعاون بين الدول الأفريقية .

رابعاً : فى مجال النقل البحرى والإتصالات :

وتتضمن أنشطة الصندوق المصرى فى مجالى النقل البحرى والإتصالات مايلى:

* إيفاد الخبراء المتخصصين فى النقل البحرى لأفريقيا وتمويل المنح التدريبية فى هذا المجال بالتعاون مع الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالأسكندرية والتى تتوافر فيها إمكانيات رفيعة المستوى من الخبرات المصرية فى التعليم والتدريب والتأهيل على المستوى الأقليمى والدولى فى قطاع النقل البحرى .

* تمويل عقد الدورات التدريبية فى مختلف مجالات النقل البحرى بالأكاديمية العربية للنقل البحرى سواء منها الدورات التى تعقد فى أطار نظام التعاون الثلاثى أم الدورات الخاصة التى تنظم بالأكاديمية بالتعاون مع الصندوق فى مجالات تأمين وإدارة الموانى والنقل البحرى ، كذلك تمويل

الأنشطة الأخرى فى مجالات النقل والإتصالات ومنها مجال الطيران المدنى والإتصالات السلكية واللاسلكيسة والأنشطة البريدية .

خامسا : فى مجال الشرطة ومكافحة الجريمة :

ويعتبر قطاع الشرطة ومكافحة الجريمة والأمن العام من أبرز القطاعات الحيوية التى إهتم بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا فى ضوء أهمية هذا القطاع وإهتمام الدول الأفريقية ودول حوض النيل بالتعاون الفنى فى مجاله مع مصر ، لذلك برزت مجموعة من الأنشطة والتعاون يتمثل أهمها فيما يلى :

* المساهمة فى تمويل عقد المؤتمرات والندوات الأفريقية فى مجال الشرطة ومكافحة الجريمة بالتعاون بين الصندوق المصرى والمركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة بأكاديمية الشرطة المصرية بهدف تنمية وتعزيز التعاون الأمنى والثقافى بين أجهزة الشرطة فى الدول الأفريقية فى مجال منع الجريمة والدفاع الإجتماعى والمجالات الأمنية المختلفة ، وإعداد البحوث الإجتماعية والجنائية التى تطلبها أجهزة الشرطة فى الدول الأفريقية ، وإعداد الباحثين والمتخصصين فى مكافحة الجريمة وتدريبهم وتنمية المؤسسات الشرطية التى تنهض بمسئوليات المكافحة ، هذا بالإضافة إلى تطوير خطط وسياسات مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولى من أجل تحقيق الأمن والإستقرار لمختلف شعوب القارة الأفريقية .

* تمويل الصندوق لدورات تدريبية منتظمة لضباط الشرطة الأفارقة يتم فيها التدريب على مختلف فرق الشرطة والأمن العام ومكافحة الإرهاب بهدف

تأهيل الضباط علمياً وفنياً لمكافحة الأخطار التى يتعرض لها الأمن القومى، كذلك الدورات والندوات التدريبية الخاصة التى يتم الإتفاق عليها فى قطاع الأمن والشرطة وخاصة مجال مكافحة المخدرات وتأمين المنشآت الحيوية وحراسة الشخصيات الهامة والبحث الجنائى والأدلة الجنائية والجوازات بهدف تأهيل الدارسين علمياً وفنياً للعمل فى هذه المجالات .

* إيفاد الصندوق لخبراء الشرطة لأفريقيا وتمويل المنح التدريبية فى مختلف مجالات الشرطة وتمويل زيارات خبراء الأمن من الدول الأفريقية لجمهورية مصر العربية بهدف دعم وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الضباط المختصين وتطوير أساليب التدريب لتحقيق المزيد من الأمن والإستقرار والتنمية .

سادسا : فى مجال التنمية الإجتماعية :

أهتم الصندوق المصرى بمختلف الأنشطة فى مجال التنمية الإجتماعية وقد تمثل ذلك فى :

* الأنشطة فى مجال الطب والصحة عن طريق إيفاد الأطباء المصريين للدول الأفريقية الذين أسهموا بنصيب وافر فى تقديم الخدمات الطبية لمختلف شعوب ودول القارة ، كذلك إيفاد الخبراء فى البعثات والمهام الطبية وتقديم المنح التدريبية فى المجال الصحى ، والإسهام فى تمويل المؤتمرات الطبية الأفريقية .

* الأنشطة الخاصة بالمرأة الريفية والتنمية والتى تتضمن الإهتمام بإدماج المرأة الأفريقية فى التنمية والإسهام فى تحمل نفقات إيفاد الوفود النسائية فى

الزيارات وإلى المؤتمرات التى تعالج شئون المرأة الأفريقية وتمويل عقد الدورات التدريبية للفلاحات الأفريقيات والمرأة الريفية .

* الأنشطة الأخرى التى تشمل تمويل عقد دورات فى مجال العمل والقوى العاملة ومجال شئون البيئة للحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية للقارة الأفريقية ، وتقديم معونات ومساعدات الإغاثة للدول الأفريقية .

سابعا : فى مجال التنمية الثقافية :

وتتضمن أنشطة الصندوق فى مجال التنمية الثقافية الأفريقية مايلى :

* مجال التعليم من حيث إيفاد الأساتذة والمدرسين فى مختلف التخصصات ودعم التعاون والمساعدة للمعاهد العلمية والثقافية المختصة وتقديم الخبراء والمنح التدريبية فى مجالات اللغات والترجمة وتمويل نفقات مساعدة بعض الدول الأفريقية بالكتب الدراسية أو بالمراجع والمؤلفات العلمية فى التخصصات التى تطلبها لتزويد مكتباتها المتخصصة .

* مجالات الآداب والفنون من حيث تنظيم برامج للأساتذة المصريين لإلقاء محاضرات فى الجامعات والمعاهد الثقافية فى الدول الأفريقية والإسهام فى الأنشطة والإحتفالات الثقافية التى تتم فى دول القارة فى المناسبات الأفريقية ، كذلك تمويل بعض المنح والزيارات فى مجال الفنون وتقديم بعض الخبرات لإقامة المراكز الثقافية بدول القارة والمساهمة فى نفقات المؤتمرات والإجتماعات التى تعقد للتعاون الثقافى والفنى .

* مجالات الإعلام والصحافة من حيث إيفاد خبراء الإعلام والمساهمة فى تمويل أنشطة المؤتمرات والأتحادات المعنية بالشئون الإعلامية والصحفية بهدف تأكيد الوحدة الأفريقية عن طريق الكلمة المكتوبة والوسائل السمعية والبصرية

وإثراء الثقافة الأفريقية وتحقيق ثقافة أفريقية موحدة والتنسيق بين الصحفيين والإعلاميين الأفارقة فى مختلف مجالات أنشطتهم المهنية وتشجيع عملية تبادل المعرفة فى مجالات الإعلام ووسائل الإتصال فى القارة الأفريقية ، كذلك يساهم الصندوق فى تمويل أنشطة السياحة والفندقة من خلال إيفاد الخبراء المصريين وتقديم المنح التدريبية لأبناء الدول الأفريقية للدراسة فى مصر فى المجال السياحى والفندقى .

ويجدر الإشارة أن هناك توازن مقصود من الصندوق فى تقديم المعونات الفنية التى يقدمها الصندوق لدول حوض النيل وغيرها من الدول الأفريقية حتى يستطيع أن يقدم كافة خبراته ونشاطاته لكافة دول القارة بما يحقق نجاحاً للدبلوماسية المصرية فى أفريقيا بصفة عامة وتدعيم العلاقات الدولية بين دول حوض النيل على وجه الخصوص لتحقيق التقدم والتنمية لمنطقة حوض النيل.

وإستمراراً لدور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا فى سياسته التى تهدف إلى دعم الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا ، فقد نظمت الخارجية المصرية مؤتمراً دبلوماسياً فى فبراير ١٩٩١ بمدينة نيروبى ضم سفراء مصر فى دول حوض النيل والجنوب الأفريقى لتقييم آداء الصندوق وكان من أهم نتائج المؤتمر :

١ - أبرز المؤتمر أهمية الإعلام عن المعونات الفنية التى تقدمها مصر كدولة نامية من خلال الصندوق لأفريقيا ، كما دعا المؤتمر إلى الإهتمام بالإتصال بالدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة لتوجيه المزيد من الإهتمام للمشروعات المشتركة لخدمة أهداف التنميـــــة فى المنطقة .

٢ - أوصى المؤتمر بضرورة مواصلة دعم الصندوق لرسالته فى العمل على تنمية وتطوير أنشطته بما يتواكب مع المتغيرات السياسية والإقتصادية المعاصره

في ضوء إنتهاء الحرب الباردة ووجود أوربا الموحدة وقيام التكتلات الإقتصادية الإقليمية فى النظام العالمى الجديد .

٣ - أكد المؤتمر على أهمية زيادة الدعم المالى للصندوق لتمكينه من القيام بدوره فى المرحلة المستقبلية لمواجهة الأقبال الكبير والطلبات المتزايدة من الدول الأفريقية على المعونات الفنية التى يقدمها الصندوق فى خدمة تنمية شعوب ودول القارة الأفريقية .

ورغم أن الصندوق يعتبر الأداة التقنية للدبلوماسية المصرية فى أفريقيا فى مجالات المعونة الفنية ، إلا أن مصر لديها من المؤسسات والأجهزة الأخرى التى تساهم بدورها فى تقديم المعونات الفنية من مصر لدول القارة عن طريق إيفاد الأساتذة والمدرسين لها ، وإستقبال أبنائها على منح للدراسة فى مصر كوزارة التعليم والأزهر الشريف ، كذلك المنح التى تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الأفارقة فى أكاديمياتها المختلفة ، يضاف إلى ذلك منح المركز المصرى الدولى للزراعة بوزارة الزراعة المصرية لأبناء الدول الأفريقية ، وكذلك المنح التى يقدمها معهد إتحاد الإذاعة والتليفزيون للكادرات الإعلامية فى أفريقيا .

وبالرغم من أهمية دور الصندوق سواء لدعم التنمية فى الدول الأفريقية أو لدعم العلاقات المصرية الأفريقية على المستويين الإقليمى والقارى أو لدعم الأمن الأفريقى عامة ، إلا أن ضآله موارد الصندوق المالية تحول دون قيامه بالكثير مما تنتظره الدول الأفريقيه منه ، بالإضافة إلى إنتشار الخبراء المصريين فى مختلف أنحاء القارة الأمر الذى يحد من فعالية الصندوق ويدعو إلى أهمية وضرورة التنسيق بين سياسات الصندوق والإمكانيات المادية المتاحة له فعلاً حتى يقوم بدور أكثر إيجابية فى تدعيم العلاقات الدولية سواء على المستوى الأفريقى أو على المستوى الإقليمى بين دول حوض النيل .

الفصل الثالث

مشكلات التعاون بين دول حوض النيل

الفصل الثالث

مشكلات التعاون بين دول حوض النيل

فى إطار تناول « العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومى المصرى » يجب الأخذ فى الإعتبار الواقع السياسى المعاصر والأوضاع الإقتصاديةوالإجتماعية السائدة فى دول حوض النيل ومدى حداثة دول المنطقة فى ممارستها الشرعية واشتراكها فى العملية السياسية، فقد شهد عقد الستينيات استقلال معظم دول حوض النيل وما صاحب ذلك من إقامة النظم السياسية وتنظيم العلاقة بين السلطات، فى حين شهد عقد السبعينيات إنتشار الإنقلابات العسكرية ومحاولات تدعيم الاستقلال السياسى التى حصلت عليه، ومع بداية عقد الثمانينيات شهد الإهتمام بقضايا الأمن والتعاون الإقليمى ومحاولات تدعيم العلاقات الدولية وتحقيق المزيد من الاستقرار السياسى والتنمية الإقتصادية لمختلف دولِ حوض النيل.

وتعيش منطقة حوض النيل فى المرحلة المعاصرة العديد من القضايا والمشكلات التى تتصف بعدم الاستقرار والتوتر خاصة إذا اتخذت القوى الكبرى تلك القضايا كذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة ، لذلك تسعى دائماً دول حوض النيل إلى محاولات القيام بدور فعال لإنهاء تلك القضايا والعمل على حلها دون أى تدخل أجنبى أو خارجى وفى إطار أفريقى أو إقليمى من أجل الحفاظ على أمن واستقرار دول المنطقة.

ومن الملاحظات الأساسية فى هذا المجال ضعف التنسيق بين دول حوض النيل، وقد ظلت البلاد التى يجرى النيل فى أراضيها تحصل على احتياجاتها

من مياهه دون إبرام أى إتفاق خاص بينهم حتى نهاية القرن التاسع عشر حين برزت الحاجة إلى ضرورة ضبط استغلال هذه المياه لمواجهة الإحتياجات المتزايدة والمترتبة على الزيادة السكانية لدول حوض النيل من ناحية، والحاجة إلى تنفيذ العديد من مشروعات التنمية من ناحية أخرى.

كما أن جميع الإتفاقيات التى أبرمت فى هذا الشأن - بين دول حوض النيل قد وقعت بين أطراف أوربية كانت تمثل السلطة الاستعمارية فى دول حوض النيل، مما يزيد من حساسية الدول تجاهها فى الوقت الحاضر وبالرغم من أن ذلك لا يفقدها حجيتها وفقاً للإتجاهات المعاصرة للفقه الدولى القانونى، كما انها من جانب أخر وقعت بين بعض دول حوض النيل ولا يوجد إتفاق واحد يشمل تنظيم استخدام مياه النيل بين جميع دول حوض النيل وفقاً لإحتياجات كل دولة على حدة بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى.

وتفتقد دول حوض النيل إلى هيكل تنظيمى يضمها حيث تضم منظمة حوض نهر كاجيرا بعض هذه الدول وهى رواندا وبورندى وتنزانيا وأوغندا، فى حين ينضم البعض الأخر إلى مجموعة «الاندوجو» وللأن لم يشهد الواقع الخاص بدول حوض النيل قيام أو وجود منظمة أو جهازاً للتنسيق فيما بينهم سياسياً أو إقتصادياً، بل إن العلاقات بين هذه الدول وبعضها يشوبها التوتر وعدم الاستقرار مثل التوتر القائم بين السودان وأوغندا وبين السودان وأثيوبيا وبين أوغندا وتنزانيا وكينيا بالإضافة إلى العلاقات بين مصر والسودان.

وسيقوم المؤلف بالتركيز على دراسة مشكلات وعقبات التعاون بين دول حوض النيل والتى تكمن أسبابها فى بيئة النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية الخاصة بدول حوض النيل، مع الأخذ فى الإعتبار مختلف مظاهر

التخلف الذى تعانى منه كافة دول المنطقة وانعكاس ذلك على تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل فى ظل انعكاسات المتغيرات العالمية الجديدة.

وفى هذا الإطار يمكن تناول دراسة « مشكلات التعاون بين دول حوض النيل » فى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: مشكلات إقليمية.

المبحث الثانى: انعكاسات المتغيرات العالمية الجديدة.

المبحث الأول

مشـــكلات إقليميـــة

تسأهم الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية بمختلف أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية فى تفاقم المشكلات التى تواجه التعاون بين دول حوض النيل، حيث مازالت دول المنطقة عاجزة عن الإرتفاع فوق مختلف الصراعات والنزاعات فيما بينها من أجل التعاون لتحقيق التنمية الشاملة والتوزيع العادل لكافة الموارد المتاحة بين دول حوض النيل، وبسبب هذه التوترات السياسية القائمة والأوضاع الإقتصادية المختلفة التى تعانى منها كافة دول المنطقة تبرز العقبات والمشكلات التى تواجه تحقيق التعاون الإقليمى، ومن أهم هذه المشكلات مشكلة المياه ومشكلة الصراعات الإثنية وما يرتبط بها من مشكلات اللاجئين وصراعات الحدود بين دول حوض النيل.

أولاً: مشكلة المياه :

توضح الخريطة السياسية لأفريقيا كيف أن الاستعمار قد اتخذ من الأنهار

الأفريقية أداة من أدوات تقسيم القارة تقسيماً جغرافياً لا يستند إلى أسس بشرية أو إقتصادية أو جغرافية وبدلاً من أن تكون الأنهار أداة للتكامل بين الشعوب صارت تشكل حدوداً سياسية تعزل كل شعب أفريقى ينتمى إلى دولة أو أكثر عن أشقائه الاخرين، وبعد الاستقلال سعت الدول الأفريقية للوحدة بين شعوبها والتكامل الإقتصادى سواء على المستوى الإقليمى أو القارى، وكانت الأنهار فى كثير من الحالات مجالاً من مجالات التعاون والتكامل بين الدول الأفريقية، ولا شك أن الإدارة المتكاملة للمياه ومختلف مشروعات التنمية فى كل أحواض الأنهار الأفريقية تحتاج إلى توجيه ودعم قائمين على شرعيه دولية للتعامل وتحدد معايير استخدام المياه من قبل دول المنبع ودول المصب وتوضح أسس التعاون الإقليمى بين مختلف دول النهر، ويدل الواقع المعاصر على أنه من غير المتوقع أن يستخدم مياه النيل كسلاح للحرب بين دوله وذلك لما يسود بينهما من الرغبه فى إقامة تعاون إقليمى فى مختلف المجالات لمصلحة جميع دول حوض النيل .

إن المتغيرات فى منطقة حوض النيل وحولها تفرض على دول المنطقة نبذ كل خلافات حول المياه والتوجه نحو التعاون والتنسيق المشترك لاسيما وأن تحديات التنمية تشكل مسئولية تتعاظم خطورتها يوماً بعد يوم ويمكن أن يكون النيل محوراً مشتركاً للتنمية لدول المنطقة، وقد فرضت المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسية التى تحمل آمال بالتعاون المستقبلى بين دول المنطقة أو كسبب محتمل للنزاع، ونظراً لأن المياه تعد مورداً أساسياً للحياة فإنها تشكل موضوعاً معقداً للغاية وهى كما يقول « توماس ناف Thomas Naff » الخبير الأمريكى بالموضوع قضية إقتصادية وسياسية وإجتماعية وتمتد لأن تصبح

موضوعاً قانونياً وبيئياً وتتحول القضية تدريجياً فى المنطقة لأن تصبح مصدراً محتملاً للصراع وهو ما يجعلها ذات بعد عسكرى كذلك حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعلة الرئيسية فى المنطقة مما يسمح بأدوار متزايدة للقوى الدولية التى تتدخل لنصرة أحد الأطراف أو لمحاولة التوسط بين مختلف هذه الأطراف.

وقد بدأت الدراسة المنظمة لهيدرولوجية نهر النيل فى أعقاب اكتشاف منابع النيل وفتحها للزيارة والإقامة مما أتاح إمكان تأسيس نقط لمراقبة النهر فى جميع أجزائه وفى معظم روافده، ثم تم إنشاء حوالى ٣٠٠ نقطة مراقبة فى مصر والسودان وأوغندا يتم فيها رصد أحوال النهر كل يوم، وقد أنشئت معظم نقط المراقبة هذه فى أوائل القرن العشرين وأضيفت إليها بعض النقاط فى منطقة النوبة فى أعقاب بناء السد العالى بأسوان، وبكل نقطة مراقبة عمود مدرج من الرخام مثبت على جانب النهر تقرأ عليه كل يوم مناسيب النهر وترسل هذه القراءات إلى الإدارات المركزية فى الحكومات المعنية.

ثم تقدمت المعرفة عن هيدرولوجية ومناخ منطقة البحيرات الاستوائية خلال عقد السبعينات والثمانينات للقرن العشرين نتيجة الدراسات التى قام بها مشروع « الهيدرومت » الذى بدأ التفكير فيه فى أعقاب الإرتفاع الكبير والمفاجئ الذى حدث فى مناسيب بحيرات هذه المنطقة فى أوائل الستينات من القرن العشرين مما أزعج حكومات دول المنطقة ودفع خمس دول منها هى مصر والسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا عام ١٩٦٧ لدعوة منظمتين من منظمات الأمم المتحدة هما البرنامج الإنمائى والأرصاد الجوية للقيام بمسح هيدروميتورولوجى لمنطقة البحيرات الاستوائية، وفى عام ١٩٧٢ انضمت إلى الاتفاقية كلاً من رواندا وبورندى، وفى أواخر عام ١٩٧٣ انضمت أثيوبيا

للإتفاقية ثم زائير سنة ١٩٧٤ ، وقد انتهت هذه الدراسة إلى بناء نموذج رياضى لهيدرولوجية أنهار وبحيرات هذه المنطقة لإمكان تخطيط أفضل لمستقبل استخدام مصادر مياهها.

وتنطوى مشكلة الصراع حول المياه فى المنطقة على أهمية استراتيجية تنبع من المقابلة بين المياه كمورد أساسى للحياة وبين ندرة ما هو متاح منها واحتمالات تناقصها فى المستقبل مما يجعل الصراع حول المياه أحد القضايا الاساسية لتحقيق التعاون بين دول حوض النيل، ويمكن تحديد ثلاث أسباب رئيسية لمشكلة المياه هى:

١ ـ الاستهلاك المتزايد للمياه مع زيادة النمو السكانى.
٢ – التوسع الصناعى والزراعى والحضرى .
٣ ـ عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وغياب التعاون بين الدول المشتركة مجرى مائى واحد.

ويمتد نهر النيل لمسافة ٦٦٥٠ كيلو متراً بين بحيرة تنجانيقا فى الهضبة الاستوائية إلى المصبات عند البحر المتوسط، بينما حوض النهر يغطى حيزاً فسيحاً من الأرض يقدر بنحو ثلاثة ملايين كيلو متر مربع تضم عشر دول أفريقية ، ويمتد هذا الحوض عبر ٣٥ درجة عرض من خط عرض ٣ جنوب خط الاستواء إلى خط عرض ٣٢ شمال خط الاستواء، أى أنه يمتد عبر مناطق مناخية وجغرافية متنوعة ومتعدده، وتنقسم المصادر التى يستجمع منها النيل مياهه إلى ثلاث مصادر رئيسية هى:

١) **الهضبة الأثيوبية**: وتتجمع مياه الهضبة الأثيوبية من عدد من الأنهار هى:

أ ـ نهر السوباط: حيث يلتقى هذا النهر بالنيل الأبيض قرب مدينة ملكال

جنوب السودان ويبلغ متوسط الإيراد السنوى لنهر السوباط نحو ١١ مليار متر مكعب.

ب ـ نهر عطبره: ويلتقى هذا النهر بالنيل الرئيسى قرب الحدود المصرية السودانية ويبلغ متوسط إيراده السنوى نحو ١١,٥ مليار متر مكعب.

جـ ـ النيل الأزرق: ويلتقى هذا النهر بالنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم ويبلغ ايراده السنوى المتوسط نحو ٤٨ مليار م٣ ويستجمع مياهه من عدد من الأنهار والتى تنبع من جبال الهضبة الاستوائية ومن بحيره تانا .

٢) **الهضبة الاستوائية**: ويبلغ المتوسط السنوى للمياه الواردة منها نحو ١٣ مليار م٣ ويعد هذا المصدر أكثر المصادر انتظاماً فى إمداد النيل بالمياه على مدار العام.

٣) **حوض بحر الغزال**: وينتشر فيه عدد من الأنهار الصغيره التى تنبع من المناطق الاستوائية الجبلية بالسودان وأفريقيا الوسطى، وجملة الإيراد السنوى لهذه الأنهار يبلغ نحو ١٥,١ مليار متر مكعب فى المتوسط غير أن ما يصل منه للنيل لا يزيد على ٠,٥ مليار متر مكعب ويفقد الباقى فى منطقة المستنقعات .

وبذلك فالهضبة الأثيوبية تمثل أهم المنابع حيث يقدم نحو ٨٥٪ من متوسط الإيراد السنوى للنيل ولكن تعد هضبة البحيرات الاستوائية أكثر المصادر إنتظاماً فى إمداد النيل بالمياه على مدار العام.

والجدول التالى يوضح البيانات الأساسية لإحتياجات دول حوض النيل من المياه وفقا لتقرير البنك الدولى.

اسم الدولة / البيان الإحصائى	بورندى	أثيوبيا	تنزانيا	زائير	أوغندا	رواندا	كينيا	السودان	مصر
* عدد السكان	٧	٧٠,١	٣٧	٤٧	٢٤	١٠	٣٤	٣٣	٦٦
* مساحة الأرض الزراعية بالألف هكتار	٩٩٣	١٣٧٢٨	٦٨١٠	١٣١٤٦	٥٢٥١	٩٠٥	٤١١٥	١٤٢٩٠	٢٨٦٠
* إجمالى مساحة الدولة بالألف كم مربع	٢٨	١٢٢٢	٩٤٠	٢٣٤٥	٢٣٦	٢٦	٥٨	٢٥٠٦	١٠٠١
* نسبة مساحة حوض النيل إلى مساحة الدولة	٢٣٪	٣١٪	١٢٪	٩٪	٨١٪	٦٠٪	٣٢٪	٢٥٪	٦,٥٪
* نسبة الأراضى المروية بمياه النيل إلى جملة الأراضى الزراعية.	-	-	-	-	-	-	١٪	١١,٧٪	١٠٠٪
* احتياج الدول لمياه النيل بمليارات المترات المكعبة عام ٢٠١٠.	٦	٢,٣	١,٢	,٥	١,١	,٣	١,٧٥	٢٧	٨٤

ويتضح لنا من هذا الجدول ما يلى:

١ــ أن أكثر دول حوض النيل إرتفاعاً لعدد السكان هى أثيوبيا وتليها مصر.

٢ــ أن نسبة الأراضى المروية بمياه النيل إلى جملة الأراضى الزراعية تمثل ١٠٠ ٪ فى مصر، وأن أكثر الدول إحتياجاً لمياه النيل فى المستقبل المنظور هى مصر مما يوضح مدى الأهمية الاستراتيجية للنيل وارتباطه الوثيق بالأمن القومى المصرى.

وتقدر كمية المياه التى تحملها روافد نهر النيل حتى ورودها إلى مصر بحوالى ١٠٦ مليار متر مكعب سنوياً يساهم فيها الروافد المختلفة للنهر، وعلى الرغم من ارتفاع حجم هذه الكمية إلا أن الفواقد فى منطقة السدود وصحراء النوبة تقلل من الكمية الواردة كثيراً، ويعانى إيراد النهر من التقلب من سنة لأخرى أو كل فترة زمنية لا تستغرق سوى عدد محدود من السنوات، وقد شهدت مصر أزمة للمياه نتيجة للجفاف الذى تحقق فى المنابع الأثيوبية للنيل لمدة ثمانى سنوات متصلة ١٩٧٩/١٩٨٧ ، وفى عام ٨٤/ ١٩٨٥ ومع استمرار حدوث الإنخفاض الواضح فى تصرف النيل تكونت لجنة فى أكاديمية البحث العلمى وصدر عنها العديد من التوصيات لترشيد استخدام المياه، وكان من المتوقع مع اشتداد الأزمة المائية أن تتخذ وتنفذ إجراءات أكثر شدة وأثراً لولا أن جاء مستوى الفيضان فى عام ١٩٨٨ عالياً حيث بلغ مستوى منسوب المياه ما يزيد عن ١٦٨ متراً أى تجاوز منسوب الفيضان فوق المتوسط (١٦٥ متراً) ومع هذا الفيضان المرتفع خفت حدة الأزمة المائية جزئياً، ولكن هذا لا ينفى ضرورة وضع سياسة مائية متكاملة لمواجهة خطط وإحتياجات المستقبل .

وفيما يتعلق بمشكلة نقص مياه النيل فى المستقبل المنظور يجب الأخذ فى الإعتبار الملاحظات والمظاهر الأساسية التالية:

أولاً: أن دول حوض النيل تعانى من ارتفاع معدلات النمو السكانى يتبعه تزايد الحاجة إلى كميات مياه إضافية، فإذا أخذنا فى الإعتبار ثبات الموارد المائية المتواجدة ـ على الرغم من وفرتها ـ وهو ما يعنى تزايد أهمية كل قطره مياه وضرورة الحفاظ عليها وترشيد استخدامات المياه .

ثانياً: أن القاسم المشترك لدول حوض النيل هو انخفاض مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد وهو ما يعنى أن هذه الدول لم تصل بعد لكفايتها القصوى من استغلال المياه خاصة وأنها مازالت فى المراحل الأولى للتنمية والتصنيع وهو ما يعنى الإحتياج إلى كميات إضافية من المياه ليس فقط للشرب والزراعة بل من أجل المشاريع التنموية الأخرى فى مختلف المجالات الصناعية والسياحية والإنشائية.

ثالثاً: أنه بسبب ضعف إقتصاديات هذه الدول وضعف مواردها المالية فهى فى مجال تحقيق التنمية تنحصر بين خيارين: إما أن تلجأ إلى المشاريع التى لا تتطلب تمويلاً مالياً ضخماً أو الخضوع لتوجيهات القوى الرأسمالية الكبرى.

رابعاً: ضرورة العمل الجماعى والتحرك المشترك بين دول حوض النيل بحيث لا يتم النظر إلى موضوع المياه من منظور فنى تقنى فقط بل من منظور إقتصادى شامل على نمط مختلف التجمعات الإقتصادية الإقليمية والدولية .

وهناك إتفاقاً عاماً على بعض القواعد الأساسية والأحكام التى يجب أن تسرى على دول حوض أى نهر دولى فيما يتعلق بحقوقها وواجباتها من أهمها:

* عدالة توزيع واستخدام مياه النهر.

* ضرورة تشاور دول النهر قبل القيام بأية مشروعات تتعلق بتحويل مجرى النهر أو بناء سدود أو خزانات.

* ضرورة تعاون دول النهر من أجل تحسين موارده ولاستخدامه كوحده متكاملة.

* احترام الحقوق المكتسبة للدول المنتفعة بالنهر على أساس حاجة كل منها ومدى إعتمادها على موارد النهر.

ويمكن إبراز أهم الأثار السياسية والإقتصادية التى تترتب على أزمة المياه فى منطقة وادى النيل فى:

أ ـ أن الصراع على المياه هو الصراع المحتمل فى المستقبل والذى يجب أن تستعد له كل الأطراف الإقليمية والدولية وأن عنصر الماء سيلعب دوراً كبيراً فى إعادة توزيع خريطة القوى السياسية فى المنطقة بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هى القوى الإقليمية الجديدة .

ب ـ أنه فى إطار السعى للحصول على القوة الإقتصادية كسمة مميزة للنظام الدولى المعاصر فإن عنصر المياه يكون عنصراً أساسياً فى أية استراتيجية دولية مقبلة، ويمنح لمن يمتلكه ثقلاً سياسياً وإقتصادياً ودوراً موثراً فى العلاقات الدولية.

جـ ـ أن التكنولوجيا الحديثة سوف تسعى لتطوير النواحى الفنية والتقنية فى مجال تطوير بدائل لمصادر المياه، كما أن الأزمة الغذائية تزداد حدة خاصة

تلك الدول التى لا تملك القدرة الشرائية للاستيراد مما يجعل لعنصر المياه بعداً استراتيجياً وأمنياً لا يمكن تجاهله.

ومن المعوقات الرئيسية نحو استخدام أكثر فعالية وأكثر شمولاً لموارد المياه وتنميتها فى منطقة دول حوض النيل ما يلى:

١) الحاجة إلى المساعدات المالية وعدم كفاية التمويل اللازم فى كافة دول حوض النيل لإقامة وتشغيل المشروعات والبرامج المتعلقة بالمياه وجمع وإعداد ونشر البيانات وإنشاء بنوك للمعلومات وإعداد دراسات الجدوى والاستثمار فى إنشاء المشروعات المائية.

٢) الحاجة إلى الأيدى العاملة المدربة والإتجاه نحو صياغة برامج تدريب طويلة الأجل تغطى جميع قطاعات تنمية الموارد المائية واستنزاف العقول المتخصصة فى المجالات الفنية الخاصة بقطاع ا لمياه فى دول حوض النيل.

٣) الحاجة إلى إنشاء مراكز تدريب جديدة وتدعيم المؤسسات والمعاهد القائمة وغياب برامج التدريب المحلية وعدم الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المناسبة ومراجعة المناهج التى تدرس حتى تشمل كافة موضوعات تنمية الموارد المائية وتطوير إطار مؤسسى داخل دول حوض النيل.

٤) الحاجة إلى تنسيق ومشاركة الوكالات الدولية المتخصصة فى موارد المياه والمشكلات المتعلقة بها والتعاون فيما بينها وبين الحكومات فى إعداد وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالمياه.

٥) غياب التعاون السياسى بين دول حوض النيل من أجل إتباع خطط

مشتركة لاستغلال مصادر المياه بما يقف فى وجه تقديم معونات أفضل لتنمية مصادر المياه، ومن هنا برزت الحاجة إلى الضرورة لقيام عمل مشترك مع سائر دول حوض النيل من أجل تدعيم وتنسيق العلاقات السياسية والإقتصادية فيما بينها لتحقيق التنمية الشاملة لمختلف دول حوض النيل.

لقد أصبح الإهتمام بمشكلة المياه ظاهرة دولية وقد تنبهت الإمم المتحدة إلى ذلك فخصصت دورة كاملة لمناقشة مشكلة المياه عقدت بمقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا، وتقوم لجنة القانون الدولى فى لاهاى بمناقشة مشروع جديد حول الأنهار الدولية من أجل مواجهة المشاكل المنتظرة نتيجة تزايد المنافسة والصراع المتوقع حول مصادر المياه، وقد استقبلت القاهرة فى الفترة من٢٥ ـ ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ندوة دولية لسياسة وتكونولوجيا المياه فى أفريقيا وقد شارك فى تنظميها مع المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية المصرية مجلس الاستراتيجيات الدولية فى واشنطن، وقد صدر عن الندوة « إعلان القاهرة للمياه » والذى أكد على ضرورة مواصلة الحوار نحو فهم أفضل لمشاكل نقص المياه فى القارة الأفريقية .

وبالتالى يجب وضع إطار شامل لإدارة الصراع حول موارد المياه فى منطقة دول حوض النيل يشمل العناصر التالية:

- تطوير رؤية شاملة للاستقرار والأمان فى حوض نهر النيل وإنشاء هيئة مشتركة لحل الصراعات التى تنشأ بالطرق السلمية .
- التعاون السياسى والإقتصادى بين دول نهر النيل والمشاركة المتبادلة فى المشروعات المتوقع قيامها فى حوض النهر وطرق الاستفادة منها.

- إعداد دراسات جدوى مسبقة لمشروعات المياه الممكن قيامها بما يعنى المشاركة المتساوية - ولو نظرياً - لمختلف دول النهر للمنافع المتوقعة.

- إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الطموحة على حوض النهر مع الحرص على عدم خلط المشروعات المشتركة على النهر مع المشروعات المحلية.

- الإسراع فى إنشاء مؤسسات ذات طبيعة أكاديمية وبحثية مشتركة تساعد فى الدراسة والتطوير والتنبؤ بأوضاع هذه الأنهار الدولية.

- ضرورة إنشاء منظمة إقليمية لدول حوض نهر النيل لتطوير الاستفادة من كافة الإمكانيات المتوفرة والتعاون فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية، والأكثر من ذلك يمكن التفيكر فى إنشاء منظمة دولية لدول أحواض الأنهار لتنسيق التعاون بين هذه الدول وحل مشكلاتها بالطرق السلمية.

وتظل مشكلة المياه من الموضوعات المثارة وذات الإهتمام المشترك بصفة دائمة فى منطقة حوض النيل ومصدراً خصباً لإثارة التوترات بين دول حوض النهر ودول الجوار الاستراتيجى ما لم يتم تدارك الأمر منذ الأن فى إتجاهين أساسيين:

الأول : يتمثل فى ضرورة تغليب وقائع التعاون بين دول حوض نهر النيل على حساب وقائع الصراع وحل كافة المشكلات بالطرق السلمية .

الثانى : يتمثل فى ضرورة إيجاد إتفاقيات مشتركة فى إطار تنظيم إقليمى متكامل لتنظيم أبعاد التعاون السياسية والإقتصادية والفنية بين دول حوض نهر النيل منعاً لحدوث التوترات فى المرحلة المستقبلية.

ثانياً: الصراعات الأثنية:

يعد إنتشار الصراعات الأثنية فى منطقة حوض النيل من المشكلات الاساسية التى تعوق الاستقرار السياسى والتعاون الإقتصادى فى المنطقة، وتحول دون تدعيم العلاقات الدولية بين دول حوض النيل، وتعود الصراعات الأثنية إلى التفاقم فى أفريقيا بصورة عامة وفى دول حوض النيل بصورة خاصة إلى عاملين أساسيين هما .

١ ـ العامل السياسى والإجتماعى والذى نشط عقب نشر الدول الغربية لأيديولوجية حقوق الإنسان فى القارة الأفريقية منذ بداية الثمانينات.

٢ ـ العامل الإقتصادى والذى صاحب توجهات مؤسسات « برتين وودز » (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) فى أفريقيا والإتجاه نحو إعادة تشكيل الهياكل المحلية لدمجها فى النظام الإقتصادى الرأسمالى العالمى.

وقد كانت البنية الأثنية لحوض النيل تتسم بالتقسيم الطبيعى قبل قيام الاستعمار بخلق أبنية إصطناعية تتلاءم مع المصالح الاستعمارية، وقد اختلفت الأراء حول أصول الجماعات الأثنية فى حوض النيل غير أن السائد أنه منذ العصر الحجرى فى أفريقيا ـ منذ نحو ١٢ ألف عام ـ كانت هناك ثلاث سلالات متميزة فى أفريقيا هم:

١) شعب « الكولى » Kholi فى جنوب أفريقيا.

٢) شعب « التاوا » Twa من الأقزام فى أحراش الكونغو.

٣) شعب « الزنوج » Negros وهى الشعوب الطويلة فى منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل.

وكان يوجد إتصالات عرقية وإثنية بين مختلف الشعوب والقبائل مما جعل للصراعات الأثنية فى مختلف دول الإقليم لها مضاعف إنتشار واسع، وقد تميزت القبائل النيلية بفرضها نمط إنتاج أساسى يقضى بتفرع القبائل النبلية لحرفة الرعي والسيادة الأرستقراطية على غيرها من القبائل التى تشتغل بالزراعة مما ساهم فى تكوين الدول المتعددة الأثنيات فى المرحلة الاستعمارية، حيث لم تنظر القوى الاستعمارية للعامل الإثنى على أساس أنه عنصر لتشكيل القومية بل آداة لخلق الصراعات الطائفية التى تتيح تطبيق مبدأ « فرق ـ تسد » الاستعمارى

ومن واقع المفاوضات التى تمت فى بداية النظام الاستعمارى فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ والذى عقدته الدول الأوربية المهتمة بتقسيم المستعمرات الأفريقية، لم تثر قضية تقسيم المستعمرات الأفريقية على أساس الجغرافية الأثنية ولكن أثيرت القضية على أساس القطاعات الجغرافية لأنماط الإنتاج المواد الأولية والتى تخدم مصالح الدول الاستعمارية، وفى مقابل السماح لفرنسا بالاستحواذ على أحواض أنهار السنغال والنيجر والسماح لبلجيكا بالحفاظ على ممتلكات الملك ليو بولد فى حوض الكونغو فإن بريطانيا أكدت حرصها على الإستيلاء على أحواض نهر النيل والزمبيزى .

ويتضح من هذا أن التقسيمات الاستعمارية لم تراع التركيبات الأثنية داخل هذه الأحواض بقدر حرصها على تنمية مشاريعها الزراعية والتعدينية فيها، وساعد فى ذلك أن هذه التجمعات القبلية كانت وما تزال فى طور الشعوب والممالك التى لم يتطور الوعى القومى داخلها ولعل النظام الإدارى الاستعمارى الذى طبق فى حوض النيل كان المقصود به اتاحة الفرصة أمام الصراعات الأثنية للنمو وعدم التدخل لتحقيق التكامل البنائى والقومى .

وقد أنتج هذا التشوية بنية صراعية إحتدمت بالحدود الإصطناعية التى وضعت بين الإدارات الاستعمارية والتى أعتمدت كأساس لقيام الدولة الحديثة فى حوض النيل دون مراعاة للتركيبات الأثنية مما أدى إلى إضعاف هذه الدولة حديثة الإستقلال وتواصل التبعية للدول الإستعمارية، كما أن محاولات قيادات هذه الدول الحديثة لخلق الحس القومى المشترك بين هذه العناصر الأثنية باءت بالفشل بل كان جهاز الإدارة فى الدولة الوليدة هوتكريس لنمو النزاعات الأثنية بحكم التوزيع غير العادل لنواتج التنمية واستمرار نمط الإنتاج وفقاً لتقسيم العمل الاستعمارى، بل إن قيام الدولة الحديثة لم يقم عليها تحول أساسى فى آليات نظامها بل إنتقلت من الشمولية الجماعية إلى السلطوية الفردية مما أثر على إستمرار الصراعات الأثنية فى مختلف دول حوض النيل .

ويعتبر العامل الأساسى فى خلق عناصر الشك والتوتر فى سلامة العلاقات الدولية بين دول حوض النيل هو إنتشار الجماعات الأثنية والمهاجرة من اللاجئين وخاصة السياسين منهم نتيجة لتراكم الصراعات الأثنية داخل هذه الدول، ويعظم من دور هذا العامل محاولات الدول المجاورة استغلال هذه العناصر لتصفية حسابات فى العلاقات الثنائية بين القبائل الحاكمة فى هذه الدول، وهو ما يتضح من خلال ما يلى:

أ ـ السودان:

يشتمل السودان على العديد من السلالات والثقافات واللغات والديانات المنتشرة فى أفريقيا، وتوجد ثلاث مجموعات سلالية ثقافية رئيسية فى السودان وهى: النيليون والنيليون الحاميون والسودانيون الغربيون، ويوجد أكثر من سبعين

لهجة محلية بالسودان، كما يوجد بالجنوب ديانات مختلفة إلهية ووثنية، وهذا التنوع والتعدد يعطى الفرصة لمحاولات إذكاء الصراع من مختلف القوى الداخلية والخارجية وذلك بتسييس التنوع، ورغم فشل محاولات بريطانيا فى سياساتها لفصل الجنوب عن الشمال إلا أن محاولاتها تركت أثاراً سلبية كانت بمثابة الألغام الموقوته فى مسيرة السودان وتكريس استقلاله ووحدته الوطنية والتغلب على مشكلاته السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

ويحاول مجلس قيادة الثورة فى السودان تلافى وجود سودانيين لاجئين فى الدول المحيطة وقد أرسل مبعوثية إلى كينيا وأثيوبيا فى أغسطس ١٩٩١ لترتيب عودة اللاجئين، ومن جانب أخر يثور شك فى السودان حول استضافة كينيا لفصائل جيش تحرير شعب السودان المتنازعة ومحاولة كينيا وأوغندا أن تحل محل أثيوبيا فى تزويد هذه العناصر بالسلاح، كما أن دعم السودان لنظام الحكم الجديد فى أديس أبابا يرجع إلى خشيته من عودة العناصر المؤيدة للنظام السابق خاصة وأن لقاء قد تم بين جون جارنج ومنجستو فى « هرارى » تعهد فيه منجستو بالإستمرار فى دعم جيش تحرير شعب السودان بالسلاح، ومن جانب أخر يسعى النظام العسكرى فى السودان للتفاوض مع النظام الجديد فى أديس أبابا من أجل السماح لقواته باستخدام الأراضى الأثيوبية لحصار المتمردين فى الجنوب.

ب - أثيوبيا :

يعانى نظام الحكم فى أثيوبيا من تعدد الصراعات الأثنية بصورة دائمة وإنعكاس ذلك من خلال الشك فى نوايا الدول المحيطة، فقبائل الأمهرة يرون فى

سياسة نظام الحكم السودانى المحالف مع الجبهة الإسلامية أداة لمحاولة فرض السياسات الإسلامية على الشمال الأثيوبى، وعلى الجانب الجنوبى الغربى من أثيوبيا هناك مخاوف من أطماع النظام الأوغندى فى حالة نجاح مخططه فى رواندا وبورندى بإحتمال توسعه داخل الأراضى الأثيوبية من خلال القبائل النيلية المتاخمة للحدود الأثيوبية مع أوغندا .

وقد دخلت أثيوبيا مرحلة الإستقرار النسبى بعد التجربة الديمقراطية الحديثة وإجراء أول إنتخابات على أساس التعدد الحزبى ووضع الدستور الدائم للبلاد وقد ساهم هذا التطور إلى حد كبير فى تخفيف حدة التوتر العرقى الذى تثيره نحو ٧٨ قومية وجماعة عرقية فى أثيوبيا أصبح معظمها ممثلاً فى البرلمان والحكومة التى تقودها الجبهة الثورية الديمقراطية .

جـ-أوغندا :

تقوم الصراعات الأثنية بدور هام فى الحياة السياسية الأوغندية وبصفه خاصة فى تحديد علاقاتها الدولية بالدول المجاورة، فنجد أن النظام الأوغندى يحاول أن يدعم علاقاته مع نظام الحكم فى السودان حتى يوقف نشاط اللاجئين الأوغندين فى جنوب السودان والذين وصل عددهم إلى حوالى ٨٠ ألف لاجئ ، ولكن بوصول نظام الرئيس البشير إلى السلطة تدهورت العلاقات بين أوغندا والسودان بعد عبور قوات سودانية للحدود الأوغندية فى ديسمبر ١٩٨٩ وهاجمت قوات جيش المقاومة الوطنى التابعة لموسيفينى، كما أن العلاقات الأوغندية الكينية تتميز بالتوتر نتيجة لإتهام كل من الجانبين للجانب الأخر بتزويد السلاح للعناصر القبائلية المترددة على الحدود بين البلدين، وعن

علاقة أوغندا برواندا فهى فى مأزق منذ أكتوبر ١٩٩٠ بعد مساندة قوات جيش المقاومة الوطنية الأوغندى للجبهة الوطنية من عناصر التوتسى المحاربة ضد نظام الحكم فى رواندا ، كما أن العلاقات بين أوغندا وزائير فى توتر مستمر نتيجة مساندة زائير لقبائل النوبا غرب أوغندا للتمرد على نظام الحكم، أما العلاقات بين أوغندا وتنزانيا لا يشوبها الود حيث يعتبر الرئيس موسيفينى أن كلاً من تنزانيا وزائير تقاومان مشروعه التوسعى فى الجنوب، أما عن علاقات أوغندا ببوروندى فهى وإن كانت قد تحسنت نتيجة مساندة موسيفينى لقبائل التوتسى فى صراعها ضد الهوتو فى رواندا إلا أن الشك مازال يدورحول طبيعة نظام الحكم فى أوغندا نتيجة إحتضانه للعناصر المتشددة من التوتسى الذين يقفون فى مواجهة سياسة المصالحة الوطنية فى بوروندى .

د ـ كينيا:

تنعكس الصراعات الأثنية بصورة واضحة على العلاقات الدولية بين كينيا ودول حوض النيل، فبالنسبة للسودان تخشى كينيا مطالب السودانيين بالأراضى التى اقتطعتها كينيا إبان الإنتداب البريطانى والمعروف باسم مثلث « إيلامى » حيث ثبت أنه يحتوى على البترول ولذا تشجع كينيا حركة الإنفصال فى جنوب السودان حيث أن الدولة الجديدة المنفصلة ستعتمد على تجارة الترانزيت عبر الأراضى الكينية مما يؤدى إلى تكامل إقليمى فى شكل مقايضة السلع الإستهلاكية بالبترول ولذا فرغم تعهدها للنظام الحاكم فى السودان بعدم فتح محطة إذاعة لقوات جيش تحرير شعب السودان بديلاً عن تلك التى تم إغلاقها فى أديس أبابا عقب قيام نظام الحكم الجديد فإنها تواصل إمداد جيش التحرير السوادنى بالأسلحة عبر الأراضى الكينية، وتخشى كينيا من أى

عدوى إنفصالية أثنية على الشعب الكيني الذى تطالبه.عناصره الأثنية بالحكم الذاتى فى المرحلة المعاصرة .

وفيما يتعلق بالعلاقات بين كينيا وأوغندا فإنه يشوبها التوتر نتيجة استضافة كينيا للعناصر المناوئة لنظام الرئيس موسيفينى وإتجاه الرئيس موسيفينى لعرقلة مشروع الممر الشمالى لغلق الطريق أمام التجارة الكينية العابرة إلى رواندا ومحاولة الرئيس موسيفينى بناء خط سكك حديدية يصل إلى تنزانيا لإحلاله محل خط حديد ممباسا، كما أن أوغندا تتجه نحو الإعتماد على خطوط الطيران عبر القاهرة ودار السلام بعيداً عن نيروبى، أما عن علاقات كينيا مع تنزانيا فيشوبها الشك نتيجة إتهام السلطات التنزانية للعناصر الكينية بمحاولة تشجيع استقلال « زنزبار » تمهيداً لضمها فى إتحاد مع كينيا وفقاً للعلاقات التاريخية بين البلدين.

وقد كان الإتجاه الدستورى الكينى عقب الاستقلال هو بناء الدستور على أساس إقليمى ولكن هذا لم يحل دون إندلاع محاولات مسلحة للإنفصال التام من قبل قبائل « الطارود » الصومالية فى الشمال وبناء عليه أوقفت الحكومة المركزية الإتجاهات الفيدرالية وتم تقسيم البلاد إلى ٦ أقاليم فقط بدلاً من ١٢ إقليماً لإحكام السيطرة المركزية على البلاد وتجنب المزيد من النزاعات القبائلية . والصراعات الأثنية.

هـ - تنزانيا:

تمثل العرقية جزءاً أساسياً من بنية الصراع والعنف فى تنزانيا ومن أبرز صور هذا العنف المواجهة العسكرية بين أوغندا وتنزانيا من أكتوبر ١٩٧٨ حتى

أبريل ١٩٧٩ ، وتنصب الشكوك التنزانية على منطقة حوض البحيرات العظمى، فهناك علاقات عدم إرتياح بين تنزانيا ورواندا بعد رفض رواندا لنتائج قمة الوساطة التنزانية في نوفمبر ١٩٩٠ من أجل حل الصراع الأثنى بين قبيلتى التوتسى والهوتو، ومن جانب أخر فإن العلاقات بين بوروندى وتنزانيا في تحسن منذ ترحيب تنزانيا باستضافة اللاجئين البورنديين وعدم معاملتهم معاملة اللاجئين الرونديين في المطالبة بالرحيل؛ غير أن اللاجئين البورنديين في تنزانيا يقومون بعمليات عسكرية ضد خطوط السكك الحديدية الممتدة من دار السلام إلى كيجوما على بحيرة تنجانيقا مما يهدد المواصلات الداخلية في تنزانيا، ولذلك تسعى تنزانيا إلى التغاضى عن نشاطهم على الحدود مع بوروندى نظير الكف عن إعتداءاتهم على المنشأت التنزانية مما أثار مزيد من الشكوك في العلاقات بين البلدين بعد تصاعد اعتداءات العناصر المسلحة من اللاجئين البورنديين على ثكنات الجيش البوروندى الحدودية.

وبالنسبة للعلاقات بين تنزانيا وزائير فهى متوترة لشك زائير في محاولة تنزانيا ربط بوروندى ورواندا بالمجال التجارى الحيوى لتنزانيا ومن ثم إضعاف هيمنة زائير التاريخية على هاتين الدولتين، ومن جانب أخر فإن هناك إتهامات بتسرب أسلحة عبر الأراضى التنزانية للقبائل القاطنة في شرق الكونغو.

و - الكونغو:

يرجع نظام الحكم في الكونغو الإضطرابات والصراعات في المنطقة الجنوبية والشرقية إلى تحصن المناهضين من قبائل « الهوندا Hunda » في أنجولا وزامبيا، كما تشك في تمويل التوتسى البورنديين للعناصر المناهضة في إقليمى كيفو وشابا، ومن جانب أخر فإن العلاقات بين زائير وأغندا متوتره بعد

تورط قوات جيش المقاومة الوطنى فى أوغندا فى الهجوم على رواندا فى إكتوبر ١٩٩٠ ، كما أن العلاقات بين زائير والسودان متوتره عقب تزايد عدد اللاجئين السودانيين للأراضى الزائيرية، ورغم محاولة نظام الرئيس البشير التظاهر بحرصه على استرجاع هذه العناصر اللاجئة فإن زائير تنظر بعين الحذر من نشاط الجبهة الإسلامية السودانية فى المناطق الشرقية من زائير، ويعد عدم الاستقرار والإضطرابات التى يواجهها نظام الحكم فى زائير إنعكاساً لعمق الأزمة التى يعيشها النظام والتى تتمثل فى إختلال التوازن الوظيفى بين المؤسسات السياسية والتخلف الإقتصادى وإنخفاض مستوى المعيشة والفساد فى كافة المجالات وفردية السلطة والتصادم مع كل القوى الإجتماعية وتنظيمات المعارضة الزائيرية التى تستند غالبيتها على أسس قبلية وعرقية والتى تتسم بالإنقسام الشديد بينها والتصارع بين قيادتها على الزعامة .

ز ـ رواندا وبوروندى :

تقوم الصراعات الأثنية والعرقية بدور أساسى وهاماً فى الحياة السياسية وتطورها فى كل من رواندا وبوروندى حيث الصراع الدائم بين قبائل « التوتسى » وقبائل « الهوتو » ، ويعانى نظام الحكم فى رواندا من حالة من الشك والتوتر فى علاقاتها مع بورندى وأوغندا، وتعتبر استضافة كينيا للعائلة المالكة السابقة من قبائل التوتسى عملاً معادياً لها، بالإضافة إلى شكها فى إمداد تنزانيا للاجئين الرونديين بالسلاح، كما أن عدم استقرار النظام فى زائير يهدد أيضاً بعدم الإستقرار فى رواندا.

وقد انعكس الصراع بين قبائل « التوتس » وقبائل « الهوتو » فى رواندا

على العلاقات الصراعية بين هاتين القبيلتين فى بورندى، حيث يأخذ النظام الحاكم طابعاً عكسياً، فالأقلية من «التوتسى» هى المسيطرة على تقاليد الحكم وتحاول الأغلبية من قبائل « الهوتو » أن تنتقم لتحيز قبائل التوتسى فى بورندى للقوات المتمردة فى رواندا مما أدى إلى تصعيد عناصر من « حزب تحرير شعب الهوتو » لعمليات الهجوم العسكرى على ثكنات الجيش البورندى فى المناطق الحدودية مع رواندا وتنزانيا، وقد وصلت حالات الهجوم العسكرى على ثكنات الجيش البورندى ـ ومعظمه من قبائل التوتسى ـ إلى العاصمة البورندية نفسها « بوجمبورا » .

وترى الأقلية التوتسى الحاكمة فى بورندى أنها فى محيط من قبائل الهوتو داخلياً وإقليمياً ولذلك تحرص على إدعاء العلاقات الحسنة مع كافة الدول المجاورة وإن كانت تميل إلى التلاعب بين نفوذ القوى العظمى الإقليمية لتخلق توازناً فى سياساتها مع تنزانيا لتعادل بها سياستها مع زائير وتدعم علاقاتها مع أوغندا لتوازن بها علاقاتها مع رواندا ويبدو أن المستقبل القريب لن يشهد نهاية لهذه المعضلة المتمثلة فى أغلبية عظمى من الشعب « الهوتو » يطالبون بحقوقهم بينما ترفض أقلية بسيطة من التوتسى (١٥ ٪) التنازل عن مكاسبها مستندة على جيش غالبية أفرادة من أبناء طائفتهم ولايتورع عن إرتكاب مذبحة من وقت لآخر ضد الهوتو ، مما يترتب عليه نزوح المزيد من المدنيين إلى الدول المجاورة بلغ نحو ١٫٧ مليون لاجئ يقيمون فى زائير وتنزانيا.

ويعود الإهتمام المصرى بالصراعات الأثنية فى منطقة حوض النيل بإعتبارها مجالاً حيوياً وأساسياً يرجع إلى بدايات توحيد القطرين، فقد وصلت التوسعات المصرية القديمة بشريان حوض النيل إلى أقصى مداه فى الفترة ما بين ١٥٨٠

إلى ١٣٤٠ قبل الميلاد قبل عهد الأسرة الثانية عشر، وهناك إعتقاد قوى لدى الشعوب النيلية حول البحيرات العظمى بأنهم ينتمون إلى أصول مصرية قديمة، وقد عاد الإهتمام فى العصر الحديث مع توجهات محمد على لإقامة جيش من العناصر النيلية وتنمية الصناعات التعدينية فى الجنوب السودانى، وقد استمر إتجاه التوسع فى عهد الخديوى إسماعيل حتى وصلت لبحيرة فكتوريا والحدود مع أثيوبيا، والواقع أن الفتوحات المصرية لم تلق مقاومة من القبائل النيلية بل حظيت بترحيبها.

ورغم أن الإحتلال البريطانى لمصر والسودان وإعلان منطقة جنوب السودان منطقة مغلقة منذ عام ١٩٢٢ أثر على علاقات مصر بمجالها الحيوى فى حوض النيل، فقد ظلت أثيوبيا محتفظة بولاية البطريركية الاسكندرية على نظامها الكنسى واستمرت العلاقات الإقتصادية بين بنك الحبشة والبنك الأهلى المصرى حتى انتهت هذه العلاقات فى الخمسينات بقرار من الأمبراطور هيلاسلاسى نتيجة لقيام جبهة التحرير الأرتيرية بإعلان إنطلاقها للعمل ضد النظام الأثيوبى من القاهرة، ورغم ذلك فقد ظل هناك إلتزام مصرى بالتدخل سواء ضمن قوات دولية أو بناء على مساعى دبلوماسية للحفاظ على الاستقرار فى منطقة حوض النيل ولإحتواء الصراعات الأثنية وهو ما تم عامى ١٩٦٣ ، ١٩٧٨ فى الكونغو لإحتواء التمرد فى إقليم كاتنجا ، كما قامت القاهرة بدور دبلوماسى فى إحتواء الصراع فى جنوب السودان والتوسط مع أوغندا لعقد إتفاق بين أثيوبيا والسودان فى أديس أبابا عامى ١٩٧٢ ، ١٩٨٧ ، كما شاركت القاهرة بصورة إيجابية لمساندة الشرعية فى بورندى عقب أحداث الصراع الأثنى بين الهوتو والتوتس فى شمال البلاد فى أغسطس ١٩٨٨ وكذلك مساندة الشرعية فى رواندا عقب

نشوب الحرب الأثنية بين التوتسى والهوتو فى أكتوبر ١٩٩١ ، وبالتالى كانت السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الأثنية فى حوض النيل تنطلق من مبدأ الحفاظ على الشرعية المحلية والإقليمية والدولية ولم تكن هناك شبهة السعى نحو الإستفادة من هذه الصراعات الأثنية لحساب جانب أو أخر ويبقى الهدف وهو الحفاظ على استقرار وأمن المنطقة بما يخدم المصالح القومية لكافة دول حوض النيل.

إن الممارسة السياسية وخاصة أنماط الصراع وعدم الاستقرار فى مختلف دول حوض النيل بعد الاستقلال قد كشفت بوضوح عن أن الهياكل الأساسية للولاء مازالت هى القبيلة والإقليم والجماعة الثقافية وليست الدولة بأشكالها وتقسيماتها التى ورثت عن عهد الإستعمار، وفى سياق تلك الصراعات طرحت ثلاث مداخل للمسألة القومية الأثنية والعرقية فى المنطقة وهى :

١ـ **المدخل الإنفصالى**: وينطلق من إعتبار أن الجماعات العرقية والثقافية القائمة كقوميات لها وفقاً للقانون الدولى حق تقرير الصير.

٢ـ **مدخل تدعيم الواقع القائم**: ويحذر من تحطيم نظام الدولة الذى رسمته القوى الاستعمارية على إعتبار أن البديل هو حروب أهلية وعدم استقرار بصورة مستمرة وبالتالى فإنه ينبغى تدعيم مقدرات الدولة على استيعاب الجماعات والأقسام الإجتماعية المتمايزة داخلها وتحويل الولاء من التكوينات القبلية إلى الدولة التى افترض أنها ستعمل على صهر السكان بمختلف إنتماءاتهم القبلية والعرقية مع الدولة القائمة.

٣ ـ **مدخل الوحدة**: وفى مقابل هذين المدخلين طرح مدخل الوحدة سواء على المستوى الأفريقى القارى ككل أوعلى المستويات الإقليمية لمواجهة خطر

التفتت الأفريقى والحفاظ على كيان القارة الأفريقية فى إطار الدولة الأفريقية الحالية.

وفى كافة دول حوض النيل ـ حيث تتعدد القوميات والأثنيات ـ تتم تجربة التحول الديمقراطى من خلال تطبيق مبدأ تقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة أو بين المنظمات والأحزاب السياسية التى تمثل التنوع فى الدولة، ويظهر مبدأ تقاسم السلطة في بعض الحالات على مستوى أدوات الحكم المركزية فى العاصمة وفى بعض الحالات على مستوى توزيع السلطة بين العاصمة وحكومات الأقاليم وأحياناً يتم الجمع بين المستويين إذا كانت المساحة الجغرافية أو تاريخ مؤسسات الحكم والتنوع القومى يسمح بذلك، ويبدو ذلك واضحاً فى أثيوبيا والمفاوضات المستمرة بين الحكومة والمعارضة المسلحة فى السوادن ومحاولات تحقيق الاستقرار فى كل من رواندا وبورندى.

إن كافة السياسات التى توضع لإحتواء الإنقسامات الأثنية والصراعات القبلية ينبغى أن تقوم فى إطار من نظام التعددية الثقافية والمقصود بالتعددية الثقافية فى هذا السياق هو التسليم بخصائص كل ثقافة من الثقافات المختلفة فى المجتمع وعدم ترتيبها هرمياً وإعطاؤها فرصاً متساوية لتنمو وتتطور، كما أن إرساء قيم التوفيقية والحلول الوسط تعد آليات مهمة لإحتواء الأثنية وتدعيم القيم المدنية فى مختلف دول حوض النيل.

وتعد مشكلات الحدود بين دول حوض النيل من المشكلات الأساسية والتى هى بمثابة موضوع للنزاع وإثارة الخلافات بين دول المنطقة، وتعد من أهم ما خلفه الاستعمار الأوربى والتى نتجت عن أن الدول التى تمخض عنها

الاستعمار نتيجة تقسيم القارة الأفريقية فى أواخر القرن التاسع عشر والتى أصبحت فيما بعد دولاً مستقلة هى دول خُلقت صناعياً أى لم يكن لها فى معظم الحالات وجود قبل الوجود الاستعمارى، كما أن حدودها مصطنعة لا تتمشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو إعتبارات النشاط الإقتصادى، وعليه فقد أدى الخلق المصطنع إلى أن أصبحت الدول المستقلة حديثاً تحتوى على مجموعات لغوية وعنصرية ودينية وقبلية مختلفة لم يجمع بينها فى معظم الحالات سوى الحكم الاستعمارى، مما خلق مشاكل قوية للزعماء القوميين فى بناء الأمة أى تحويل الدول المصطنعة من مجرد واقع قانونى إلى حقيقة إجتماعية سياسية تتطابق فيها الأمة مع الدولة مكونه دوله قومية يدين الأفراد فيها بولائهم لها وليس للمجموعات الأولية داخلها ، وقد أدت الحدود المصطنعة التى فصلت الجماعات المتجانسة عن بعضها إلى خلق مشاكل متعددة حول هذه الحدود مما يقف عقبة فى سبيل التعاون والعلاقات الدولية الودية بين دول حوض النيل ، كما يفتح الباب على مصراعية للتدخل الأجنبى والصراع الدولى .

وفى هذا الإطار يوجد عدة ملاحظات يجب أخذها فى الإعتبار يمكننا إبرازها فيما يلى:

أولاً: أن الأفريقيين لم يسهموا فى الإتفاق على الحدود حيث أن الحدود الأفريقية تدخل فى فرضها الإعتبار الخارجى الخاص بالاستعمار وما فرضه من تقسيمات تحقيقاً لمصالح الدولة الاستعمارية بدلاً من الإعتبار الداخلى الخاص بمصالح شعوب تلك المناطق.

ثانياً: تتميز الحدود بين دول حوض النيل ـ وأفريقيا بصورة عامه ـ بأنها حدود

مصطنعة حيث لا تتبع الظواهر الطبيعية من جبال وأنهار وغيرها وقد وضعت دون حساب للإعتبارات البشرية أو الإقتصادية أو الجغرافية أو غيرها حيث كان الإعتبار الأساسى هو المصالح الاستعمارية .

ثالثاً: أن معظم الحدود موجودة على الورق ولم تخط على الطبيعة بينما الخطية هى أحد أسس ومقومات الحدود السياسية بحيث يمكن تحديد نطاق الإختصاص الإقليمى للدولة.

رابعاً: تتضمن مشكلة الحدود العديد من الأبعاد كالبعد التاريخى والجغرافى والأثنى والإقتصادى وقد تحولت تلك القضية ـ فى المرحلة المعاصرة ـ إلى أن يكون بعدها الإقتصادى أكثر بروزاً عن ذى قبل، إذ يمكن القول أن هناك فى كل نزاع حدودى بعد واضح يتضمن صراعاً على الموارد الإقتصادية ويظل عدم الإتفاق بين حدود الموارد والحدود السياسية هو المشكلة الأكثر بروزاً منذ عقدين من الزمن .

خامساً : تعد منازعات الحدود من أهم عوامل إثارة النزاعات بين الدول وبالتالى الصراع السياسى بينها ، وهذا ينطبق على نزاعات الحدود بين دول القارة الافريقية بصفة عامة ودول حوض النيل كنموذج تطبيقى لذلك وستظل مصدراً من مصادر الصراع مالم تسو تسوية حقيقة وعادلة .

والحدود المصرية السودانية شأنها شأن الحدود بين مختلف الدول الأفريقية تتميز بالتداخل الشديد بسبب إنتقال السكان على جانبى الحدود، إلا أن هذا التداخل يزداد بصورة كبيرة بين مصر والسودان لدرجة إمكانية عدم التمييز بين أراضى البلدين ومواطنيها بسبب الإرتباط بينهما بصلات القربى والمصاهرة

والمصالح المتبادلة وهذا واضح فى تداخل قبائل البشارية والعبايدة فى كل من أراضى مصر والسودان، وفى ظل هذا التداخل والمصالح المشتركة بين شعبى وادى النيل لم تنشأ أية خلافات على الحدود باستثناء ما أثير حول منطقة « حلايب » فى بداية ١٩٩٢ حين تردد عن قيام الحكومة السودانية بمنح ترخيص للتنقيب عن البترول لإحدى الشركات الكندية فى منطقة « حلايب » وهو الأمر الذى اعتبرته مصر ـ وبحق ـ إفتئاتاً على حقوقها السيادية فى هذه المنطقة.

وتتلخص وجه النظر المصرية أن منطقة « حلايب » تقع داخل الأراضى المصرية طبقاً للإتفاقية التى وقعت بين مصر وإنجلترا فى يناير ١٨٨٩ والتى عرفت باسم إتفاقية السودان، وجاء فى مادتها الأولى أن كلمة السودان تشمل جميع الأراضى الواقعة جنوب خط عرض ٢٢، ولما كان مثلث حلايب يقع شمال خط العرض المذكور فإنه بالتالى يعتبر أرضاً مصرية خالصة، وأن التعديلات التى دخلت على هذا الخط فى عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ إنما هى تعديلات إدارية لا تعنى أن مصر قد تنازلت عن سيادتها على المثلث بل إن الخط الإدارى كان إجراءاً تعاونياً بين مصر والسودان لحسن تنظيم أمور السكان المحليين وتسهيل حركتهم بحيث يجمع قبيلة البشارية بأكملها فى السوادن وقبيلة العبايدة فى مصر.

وعلى الرغم من أن مصر قد حرصت على تضمين وثيقة إعترافها باستقلال السودان ما يشير إلى رغبتها فى أن تستمر حكومة السوادن فى رعاية الإتفاقات والوفاقات التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان، إلا أن الحكومة السودانية التى تولت مسئولية الحكم فى أعقاب الحصول على الاستقلال سرعان ما فجرت أول أزمة فى العلاقات مع مصر أوائل عام ١٩٥٨

وعرفت بالنزاع المصرى السودانى بشأن الحدود أو « أزمة حلايب » إلا أن حرص مصر على عدم تصعيد الموقف إنما يعود لإدراك القيادة السياسية أنذاك لرغبة أطراف خارجية فى استغلال السودان للصدام مع مصر.

ومنذ ذلك التاريخ فقد صار من المألوف أن يثور النزاع بين البلدين كلما تأزمت العلاقات بينهما مثلما حدث عام ١٩٩٢ وتقدم السودان بمذكرة إلى مجلس الأمن يطلب فيها التدخل لحل النزاع وأكدت المذكرة أن قوات مصرية قد تحركت فى المنطقة وأن مصر كثفت من تواجدها المدنى والعسكرى وبسطت سيطرتها عليها، غير أن وجود القوات المصرية فى حلايب لا يمثل تعدياً على السودان ولا يشكل مساساً باستقلاله أو سيادته على أراضيه إذ أن « مثلث حلايب » يقع فى الأراضى المصرية بشكل واضح ولا يقبل الجدال، كما تسعى السياسة المصرية دائماً لحل كافة النزاعات بالطرق السلمية وإقامة العلاقات المتوازنة القائمة على الوضوح وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والمصالح المتبادلة والعمل على تحقيق الحد الأدنى من التوافق مع الإطار الإقليمى المحيط ولم يقتصر التوتر بين السودان وجيرانه على مصر بل إتسع ليشمل أثيوبيا وأوغندا وأريتريا خاصة بعد المحاولة الآثمة لإغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا وزادت حدة التوتر بين الخرطوم وأديس أبابا لدرجة حشد القوات على الحدود بعد رفضها تسليم المتهمين بتدبير المحاولة الفاشلة .

ومن أخطر المشكلات التى تواجه دول حوض النيل وتمثل ضغوطاً سياسية وإجتماعية تدفق موجات اللاجئين إلى خارج الدولة من أوطانهم إلى الدول المجاورة ويرجع ذلك إلى ما يتعرضون له من طغيان حكوماتهم واستبدادها مثل حكومة أوغندا حتى الإطاحة بعيدى أمين وحكومة أثيوبيا منذ الثورة ضد هيلا

سيلاس، كما أن عدداً أخرمن اللاجئين نزحوا خارج أوطانهم بسبب الإنقسامات العرقية العميقة فى مجتمعاتهم مثل رواندا وبوروندى والكونغو.

ومما يؤثر بالسلب على سلامة العلاقات السياسية بين مجموعة دول حوض النيل هو مشاكل اللاجئين والنازحين بين هذه الدول وبعضها نتيجة الظروف السياسية ومشاكل الجفاف والفيضانات، على أن هذا لا يعنى أن جميع دول حوض النيل يشوبها التوتر فى علاقاتها فهناك علاقات تاريخيـة لمصر مع السودان وكذلك علاقات قويـة لكينيا مع تنزانيا وبين تنزانيا وأوغندا .

إن مشكلات اللاجئين تهدد العلاقات السلمية المتبادلة بين دول المنطقة إذ أن التعاون بينها يضمن تأمين الحدود وعدم اختراقها أو تعرضها لهجمات مسلحة، ومن الناحية النظرية فإن اللاجئين فى أفريقيا يتمتعون طبقاً للمعاهدة الخاصة باللاجئين والتى صدرت عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٩ وصدقت عليها ٤٤ دولة أفريقية بحقوق ورعاية كاملة، ولكن منذ بداية الثمانينات فقد تعرض اللاجئون فى أفريقيا إلى إنتهاك لحقوقهم مما أدى إلى انتخاب لجنة مكونة من أحد عشر خبيراً فى مؤتمر القمة الأفريقية الذى عقد فى ٢٩ يوليو ١٩٨٧ لمراقبة ومتابعة أحوال وحقوق اللاجئين فى أفريقيا وإن كانت النظم السياسية القائمة فى أفريقيا قد تقف حائلاً دون أداء اللجنة لمهمتها بحجة المساس بالشئون الداخلية للدول.

ومن أهم مناطق اللاجئين فى دول حوض النيل ما يلى:

السودان: فى منطقة شرق السودان يتركز اللاجئون القادمون من أثيوبيا وأرتيريا وفى غرب السودان يتركز اللاجئون القادمون من أوغندا وتقوم وكالة غوث

اللاجئين بالتنسيق والتعاون مع بعض المنظمات المسيحية والكنسية بتقديم المساعدات للاجئين ويواكب هذا وجود مشاكل أمنية بسبب زيادة عمليات المتمردين فى مناطق الحدود وصعوبة السيطرة على اللاجئين مما يزيد من المشاكل مع الدول المجاورة.

تنزانيا : يوجد فى غرب تنزانيا معسكر للاجئين القادمين من بوروندى، كما يوجد عدد كبير من اللاجئين فى منطقة الحضر ويواجهون مشاكل عديدة خاصة باندماجهم فى المجتمع مثل الإسكان والتعليم والعمل وأغلب هؤلاء اللاجئين من جنوب أفريقيا وناميبيا وتساعدهم حركات التحرر التى ينتمون إليها، كما تواجه تنزانيا بعض المشاكل نتيجة لجوء بعض اللاجئين السياسيين المعارضين من كينيا لتنزانيا.

زائير: يتزايد فى جنوب زائير - إقليم شابا - توافد أعداد اللاجئين القادمين من أنجولا وقدمت لهم مساعدات من السوق الأوربية المشتركة والولايات المتحدة وبرنامج الغذاء العالمى، كما يوجد العديد من اللاجئين فى أقاليم غرب وجنوب كينشاسا العاصمة.

أوغندا : يتركز اللاجئون فى منطقة الجنوب الأوغندى خاصة لاجىء رواندا والذين يعملون كرعاة ولكنهم يعانون من الأمراض لمحدودية المساحة التى يقيمون عليها وإنتشار التصحر والجفاف وسوء التغذية.

كينيا : تعانى كينيا من مشاكل اللاجئين حيث أنهم دخلوا فى منافسة شديدة مع أهل العاصمة والحضر فى الإسكان والوظائف إلا أن كينيا لا تسمح باعادة توطين اللاجئين ولا تمليكهم للأراضى، ويتوافد اللاجئين بصفة رئيسية من أوغندا وجنوب السودان.

أثيوبيا: تعتبر منطقة الأوجادين إحدى المناطق الهامة التى يبرز فيها مشكلة اللاجئين بكل أبعادها، وفى غرب أثيوبيا توجد منطقة « إيتانج » يوجد بها نحو ١٦٧ ألفاً من جنوب السودان كلاجئين منذ منتصف الثمانينات.

إن مسألة حل مشكلات اللاجئين فى منطقة وادى النيل لها إرتباط أساسى بأوضاع الاستقرار الإقليمى، فكل منها يؤثر فى الأخر، كما أنه يأتى فى إطار ما يسمح به النظام الدولى والإقليمى - خاصة الأطراف الأساسية فيه - فى إطار مصالحها وعما إذا كانت هذه الأطراف ستسمح بتفكك دول قائمة أو إعادة رسم حدودها للاستجابة لإحتياجات اللاجئين، وسواء على المستوى الإقليمى أو الدولى فإن الإتجاه الراهن يهدف لتقنين التدخل الدولى فى مناطق الصراع الساخنة لتجنب تدفق اللاجئين الذى ينتج عن هذه الصراعات، ولكن يجب الأخذ فى الإعتبار مصالح الدول التى تعانى من مشكلات اللاجئين حتى لا يكون ذلك مسوغاً لصراع القوى الكبرى والمزيد من اشعال هذه الصراعات مما يؤدى إلى نتائج سلبية على دول المنطقة.

ونستنتج مما سبق أن مشكلة المياه والصراعات الأثنية وما يرتبط بها من مشكلات اللاجئين ومختلف منازعات الحدود بين دول حوض النيل تعد من العوامل المؤثرة فى تحديد مسار العلاقات الدولية القائمة بين دول المنطقة، وكلما أمكن إحتواء تلك المشكلات وحل كافة المنازعات بالطرق السلمية وفى إطار إقليمى كلما أمكن تدعيم التعاون وتعزيز العلاقات الدولية بمختلف أبعادها السياسية والإقتصادية بصورة إيجابية بين مختلف شعوب دول حوض النيل.

المبحث الثاني

إنعكاسات المتغيرات العالمية الجديدة

النظام العالمي هو مفهوم دراسي إفتراضي بمعنى أنه لا يشير إلى وجود مادى وإنما إلى وجود مستتر القصد منه فى التطور العلمى هو التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلى لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئى، ولكى نفهم حركية النظام الدولى لابد من فهم تماثل وخصوصية أنظمة فرعية وإقليمية عديدة، ولكى نفهم الظواهر المميزة لتلك الأنظمة الفرعية علينا أن ندرك أنها تعود إلى خصائص النظام الدولى، ويمكن النظر إلى مفهوم النظام الدولى على أساس أنه يعنى أمرين:

الأول: هو نمط أو أنماط سائدة للتفاعلات بين الوحدات المختلفة المكونه لبنائه.

الثانى: أن هـذه التفاعلات تعكس علاقات تأثير وتأثر بين كل وحدة من وحدات النظام والنظام ذاته.

وتأتى أهمية إنعكاسات المتغيرات العالمية الجديدة والنظام العالمى الجديد على العلاقات الدولية فى منطقة حوض النيل من إعتبارين أساسيين هما:

الإعتبار الأول: ويتمثل فى أن هناك تأثيراً لخصائص النظام الدولى على الوحدات المكونه له سواء أخذت شكل الدول ـ مثل مصر ـ أم شكل نظم إقليمية ـ مثل منطقة حوض النيل ـ بمعنى أخر فإنه عندما تتغير أبعاد النظام الدولى بمختلف خلافاته وتعقيداته فإن تغيرات سوف تحدث داخل الوحدات المكونة للنظام وفى سلوكه الخارجى.

الإعتبار الثانى: ويمثل فى أن الوحدات المكونة للنظام ليست سلبية تتلقى

التأثيرات الخارجية من النظام الدولى فقط وإنما يمكن أن تكون عاملاً فاعلاً ومؤثراً فيه وفقاً لقدرتها على تنمية إمكانياتها الذاتية وبناء التحالفات الإقليمية أو الدولية التى تساعدها على تنظيم مصالحها فى النظام بل وإحداث تغيرات ملموسة فيه.

إن المتغيرات العالمية الجديدة والتى تمثل ملامح النظام العالمى فى المرحلة المعاصرة قد بدأت تتكون بالفعل خلال الثمانينيات وبصورة تدريجية فى إتجاه ظهور نظام القطبية الواحدة والهيمنة الرأسمالية العالمية إقتصادياً وإتصالياً وسياسياً، وأن مصر لم تكن بعيدة عن هذه التطورات نظراً لموقعها الجيوبوليتكي وهي دائماً منطقة تأثير وتأثر للتطورات الحادثة في النظام الدولي، ولكن لمصر في نفس الوقت تطوراتها الذاتية الخاصة بها والمرتبطة بالإطار الإقليمي الذى تعيش فيه .

والواقع أن ما يحدث فى منطقة حوض نهر النيل يأتى كإمتداد لتداعيات المتغيرات التى طرأت على النظام الدولى والتى يتمثل أهمها فى إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار النظام الشيوعى حيث أصبح الوفاق مع الغرب هو المحور الرئيسى للسياسة الخارجية الروسية مما أدى إلى وقف مساعداته المالية والعسكرية والإقتصادية للأنظمة الموالية له وتجميد أنشطته الخارجية فى دول العالم الثالث مما سبب فى العديد من الصراعات الداخلية وتدهور محاولات التنمية والتقدم وعدم الاستقرار السياسى والإقتصادى في مختلف دول منطقة حوض النيل، فالأوضاع الدولية تتطلب من دول حوض النيل جهوداً مكثفة حتى يمكنها اللحاق بالركب العالمى فى ظل التنافس الدولى بين الكتل الكبرى والذى يعد العنصر المؤثر فى علاقات القوى والدول فى المرحلة المعاصرة ولفترة زمنية قادمة، ونحن الأن فى ظل النظام العالمى الجديد علينا أن نتصور أبعاده وتفاعلاته ونحدد دورنا فيه على

المستويين الإقليمي والعالمى ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة قدراتنا على مختلف المستويات ووضع رؤيا لنا وخطوات واضحة ومرنة لاستيعاب كافة المتغيرات الدولية

ونقصد بالنظام العالمى تحديد القوى الفاعلة فى ذلك النظام وشكل العلاقة فيها، وقد مر النظام العالمى بعدة تغيرات تغيرت فيه القوى الفاعلة وأختلف شكل العلاقة بينها من مرحلة إلى أخرى، فقد تميز النظام العالمى الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بوجود قطبية ثنائية يستأثر كل قطب منها بالهيمنة بكل جوانبها أيديولوجياً وسياسياً وإقتصادياً وعسكرياً على الدول التى يشملها المعسكر التابع له، وقد تأرجح هذا النظام ما بين الحرب الباردة وبين التعايش السلمى والوفاق حتى إندلاع الأحداث المفاجئة فى الإتحاد السوفيتى وإنهياره فى أغسطس ١٩٩١ حيث إتخذ هذا النظام شكلاً مغايراً لما كان فى السابق وظهرت الولايات المتحدة كأبرز القوى على الساحة الدولية، وهذا يعنى أن التوازن فى النظام الدولى يرسو يوماً بعد يوم فى جهات معينة ، وعلينا أن نقوم بدور إيجابى وفعال فى إطار العلاقات الدولية فى النظام العالمى الجديد ، وهذا هو التحدى الذى نواجهه ونحاول الإجابة على التساؤل التالى:

كيف نستفيد من التطورات الدولية المعاصرة؟ وكيف نتوخى المحاذير الكامنة؟

إن الأحداث والمتغيرات التى يمر بها النظام العالمى فى المرحلة المعاصرة تثير فى الذهن تساؤلاً هاماً وجوهرياً يرتبط بالمستقبل السياسى لدول حوض النيل لأن المصير السياسى للمنطقة يرتبط دائماً بالنظام الدولى، فنحن نعيش فى عالم تتشابك فيه المصالح وتتفاعل وتترابط فيه الأحداث، ويمكن الزعم بأن مسار التاريخ السياسى الحديث لدول منطقة حوض النيل يسير فى خط متواز مع تطور النظام العالمى.

ويمكن متابعة المتغيرات الجديدة للنظام العالمى وعلاقته بدول حوض النيل من خلال أربع مراحل أساسية وهى:

أ- **المرحلة الأولى**: وتبدأ منذ التكالب الأستعمارى على أفريقيا ودول حوض النيل حتى إنتهاء الحرب الثانية، وفى تلك الفترة كانت الدول الأوربية هى محور النظام العالمى ولم يكن هناك دور للولايات المتحدة أو الإتحاد السوفيتى، وبعد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ كانت تبعية دول حوض النيل للدول الإستعمارية الأوربية والتى لعبت دوراً كبيراً فى تحديد مستقبل هذه الدول من خلال رسمها لحدودها بما يتمشى مع مصالحها وخلال تلك الفترة عانت دول حوض النيل من التخلف السياسى والإقتصادى والإجتماعى وظهرت مختلف الحركات التحريرية التى تنادى بالاستقلال وكانت هذه الحركات تلاقى ضربات متلاحقة لإجهاضها حيث عملت الدول الأستعمارية على استمرار تبعية دول حوض النيل لها .

ب- **المرحلة الثانية**: وهى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حيث ظهرت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى كقوتين عظيمتين وقطبى النظام الدولى، ولما كان هدف كل من القوتين الأعظم هو تعظيم قوتها ومنع القوى الأخرى من محاولة النيل منها بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك كانت دول العالم الثالث وخاصة الدول الأفريقية مسرحاً للصراع الدولى بين القوتين الأعظم وقد إنعكست هذه الحرب الباردة على سلوك كلتا القوتين تجاه دول حوض النيل وكانت سياسة الولايات المتحدة فى ذلك الوقت قائمة على إحتواء الإتحاد السوفيتى عسكرياً ومحاصرته إقتصادياً ووقف توسعه العسكرى والإقتصادى والسياسى .

وقد ترتب على الحرب الباردة أن سارع كل معسكر إلى تقديم الحماية والعون إلى أى نظام سياسى يمكن أن يسانده فى الحرب الباردة ضد المعسكر الأخر أو أن يثير القلاقل والإضطرابات لأى نظام يقف عقبة أمام مصالح المعسكر الأخر بغض النظر عن شرعية أو شعبية هذا النظام، كما ترتب على الحرب الباردة إخفاء حقيقة ما يجرى داخل دول العالم الثالث ومنها دول حوض النيل، وكلا النظامين الاشتراكى والرأسمالى أسبغ دعاية أيديولوجية مضلله على أن هذا النظام أو ذلك نظام ديمقراطى على الرغم من أنها نظم شديدة الاستبداد ولا تراعى الظروف والأوضاع المحلية والبيئية لدول وشعوب العالم الثالث لتحقيق الاستقرار والتنمية لهذه الشعوب والدول.

وفى فترة الخمسينات والستينات عملت القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم الحركات المناهضة لحكوماتها، كما كانت التربة السياسية والإجتماعية لدول حوض النيل مناسبة لنمو وإزدهار الماركسية حيث طبقت العديد منها النظام الإشتراكى وتكونت الأحزاب الشيوعية فيها مثال ذلك مصر وكينيا وأثيوبيا وتنزانيا، إلا أن ضآلة ما أنجزته النظم الاشتراكية على صعيد التنمية الإقتصادية وبروز عيوب نظام التخطيط المركزى أدى إلى عدم الإيمان بجدوى هذا النظام والعودة إلى استخدام آليات السوق والإتجاه نحو التعددية الحزبية .

وقد حاولت مختلف القوى الدولية فى هذه المرحلة بشتى الوسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية والأيديولوجية أن تقنع أو تجبر أى من دول حوض النيل على إتخاذ إتجاه سياسى معين والإنضمام إلى المعسكر الخاص بها ومن هذه الوسائل استخدام المرتزقة وتشكيل أو تدعيم الأحزاب وتحريك الأقليات وتقديم

المساعدات الإقتصادية والمالية وإثارة صراعات الحدود والتستر وراء الإنقلابات العسكرية ومساعدة الحركات الإنفصالية ضد حكوماتها وإذكاء الصراعات القائمة وإنهاء الصراع بما يتمشى مع مصالحها وتحقيق أهداف القوى الكبرى.

جـ - **المرحلة الثالثة:** وتبدأ منذ عام ١٩٨٥ ومجيء جورباتشوف إلى السلطة حتى أحداث أوربا الشرقية عام ١٩٩٠، حيث كان للتحولات التى شهدها الإتحاد السوفيتى بعد إعلان البروسترويكا والجلاستوست أثرها على تساقط النظم السياسية فى أوربا الشرقية وبدا واضحاً أن النظام العالمى الذى قام فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أخذ فى الإنهيار ليفسح الطريق أمام نظام عالمى جديد.

فهل للنظام الليبرالى بشقيه الإقتصادى (الرأسمالى)، والسياسى (التعددى والنيابى) أن يحسم الصراع لصالحه ويصبح هذا النظام هو الوحيد المسيطر بدون منافس؟

وما هى أثر هذه التحولات على الأوضاع فى دول حوض النيل؟

فى هذا الإطار وللإجابة على هذه التساؤلات فى هذه المرحلة الهامة من مراحل تطور وتكوين النظام العالمى الجديد، يجب إبراز مجموعة من الملاحظات لعل من أهمها:

أولاً: أنه فى إطار التحولات فى النظام العالمى نفسه تمت سياسة إصلاحية قام بها جورباتشوف أثرت على المنطلقات الفكرية والأيديولوجية للماركسية وعلى وضع الإتحاد السوفيتى كدولة عظمى وعلى إحتمالات إنفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولى.

ثانياً: أن العلاقة بين النظام العالمى وقطبيه الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى والنظم الفرعية أو الإقليمية تسير غالباً فى إتجاه واحد من المركز إلى المحيط. ويعنى ذلك أن أى تحولات عميقة داخل المركز تتطلب أن تكيف الأطراف نفسها طبقاً لها أو تتأقلم معها.

ثالثاً: إذا نظرنا إلى طبيعة التفاعل داخل دول حوض النيل نفسها نجد أن هناك معياران أساسيان يمكن الإستناد إليها لتوضيح الخط الفاصل بين النظام الديمقراطى والنظام غير الديمقراطى وهى: مدى تداول السلطة ودرجة المشاركة السياسية وإذا استندنا لهذين المعيارين نجد أن كافة دول حوض النيل نظماً غير ديمقراطية، كما أننا نجد نظماً سارت فى طريق الديمقراطية ونظماً مازالت جامدة وديكتاتورية.

وقد ارتبطت الديمقراطية فى دول حوض النيل بالظروف السياسية والإقتصادية التى تمثل بيئة هذه الدول فنجد أن أهم الخصائص الإقتصادية لدول حوض النيل هو إنخفاض مستوى المعيشة وإنتشار الفقر على نطاق واسع وما ينطوى عليه من إنشغال الأفراد بالسعى وراء قوتهم الضرورى جعلهم بعيدين عن أى مشاركة فعالة فى الحياة السياسية وأصبحت السمة الأساسية والغالبة للتطور الإقتصادى هى إزدياد تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى وما صاحب ذلك من إنتشار الفساد الحكومى وانخفاض معدلات التنمية.

وبحلول الثمانينات أخذت الأزمات الإقتصادية تتفاقم وتأخذ بخناق دول حوض النيل مما أوقعها فى براثن الديون الخارجية وقد أدت هذه الأزمات إلى نتائج خطيرة منها:

- عجز الحكومات عن تحقيق أهداف مجتمعاتها فى التنمية والتقدم.
- إزدياد وعى الجماهير بمظاهر الفساد وسوء الإدارة الإقتصادية.
- إزدياد عمق تبعية دول حوض النيل السياسية والإقتصادية للقوى الرأسمالية العالمية.

وهذا ليس فى صالح مسيرة الديمقراطية فى دول حوض النيل حيث أنه لا يترك للإختيارات الوطنية إلا القليل فيما يتعلق بإتخاذ القرارات الإقتصادية وبالتالى يضع السلطة الحاكمة فى موقف بالغ الصعوبة إزاء المعارضة الداخلية مما يضطرها فى بعض الأحيان إلى إتباع أساليب القمع والعنف فى مواجهة قوى المعارضة الوطنية .

ويمكن القول أن دول حوض النيل تعيش أزمة مركبة للديمقراطية تدور حول أسلوب التفاعل بين الحكام والشعب حيث يوجد أزمة إتصال وعدم ثقة بين الحكام والمحكومين وقد تفرع عن هذه الأزمة أزمات أخرى تشكل النسيج العام لأزمة الديمقراطية، وتتمثل أهم هذه الأزمات فى أزمة القيادة السياسية حيث نجد أن زعماء وقادة هذه الدول كمعظم دول العالم الثالث قد أحاطوا أنفسهم بهالة من القدسية بعيداً عن معاناه المحكومين، وأزمة الحرية السياسية والحقوق المدنية وقد أشارت تقارير منظمة العفو الدولية إلى وجود إنتهاكات مستمرة للحريات والحقوق السياسية فى مختلف دول منطقة حوض النيل، وأزمة التنمية السياسية حيث يوجد عدم استقرار سياسى وأصبحت الصراعات الإجتماعية والسياسية تشمل كافة مجتمعات وحكومات دول حوض النيل.

وقد كان للتحولات الى شهدتها دول الكتلة الشرقية آثار بالغة الأهمية على مسيرة التطور الديمقراطى وطرح صيغ جديدة للتعددية السياسية حيث تخلت

غالبية دول حوض النيل عن صيغة نظام الحزب الواحد واتجهت إلى التعددية الحزبية وإتخاذ إجراءات متطورة نحو النظام الديمقراطى وأصبح من المنطقى أن تسعى دول المنطقة لإقامة علاقات سياسية وإقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الدول الغربية المتقدمة بهدف جذب المساعدات والمعونات والإستثمارات الأجنبية لتحقيق الاستقرار السياسى والإقتصادى لمختلف دول حوض النيل.

د - **المرحلة الرابعة:** وهى المرحلة التى تأتى بعد محاولة الإنقلاب الفاشلة فى الإتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٩١ حيث اتضح أن الولايات تتمتع بنفوذ كبير فى النظام الدولى الجديد نتيجة تنامى قوتها وتعاظم تأثيرها على مجريات الأحداث فى مناطق العالم المختلفة فى الوقت الذى توارى فيه دور الإتحاد السوفيتى نتيجة للظروف والأوضاع الداخلية التى يمر بها.

إلا أن العالم المعاصر يشهد بروز قوتين يتعاظم دورهما فى العلاقات الدولية وهما:

- **أوربا الموحدة** التى تتمتع بمزايا سياسية وإقتصادية وحضارية كبيرة خاصة بعد عام ١٩٩٢ ودخول الوحدة الأوربية مرحلة جديدة.
- **اليابان** وهى القوة الثانية التى تحقق معدلات كبيرة فى التطور التكنولوجى والإنتاج الصناعى الوفير بما يحقق لها سيطرة على الأسواق العالمية.

وبذلك يمكن القول أن النظام الدولى القديم الذى كان قطباه هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى بدأ ينحسر ويتكون نظام جديد له ضوابطه وتوازناته وتتعدد فيه مراكز القوى الدولية المؤثرة، وبدأت كافة دول حوض النيل

تسعى للتعامل مع تلك الأوضاع والمتغيرات الجديدة بما يحقق مصالحها وأهدافها فى الاستقرار والتنمية، لذلك يجب أن يكون لدول المنطقة القدرة على فهم ما يحدث فى العالم بشكل صحيح والتحرك فى مواجهة ذلك لتقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة وهذا يتطلب قدرة الدول على بلورة مصالحها وأهدافها الوطنية أخذة فى الإعتبار الملاحظات التالية:

أولاً: أن الاستقرار السياسى والإصلاح الإقتصادى يحتاج إلى مساندة الأغلبية وذلك من خلال مشاركتها بالرأى فى السياسات التى يتم أتخاذها وألا يكون التغيير أو الإصلاح فجائياً بحيث لا يتم الإنتقال من حكم الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ومن الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر دفعة واحدة وإنما لابد وأن يتم بخطوات متدرجة ومدروسة حتى لا يتعرض النظام لهزات عنيفة.

ثانياً: أن نجاح برامج السياسة والإصلاح الإقتصادى يتطلب توفير البيئة الملائمة التى تتمثل فى ضرورة إيجاد قنوات فعالة للمشاركة السياسة وتعدد الإرادات فى إتخاذ القرار وتوفير الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة والمؤسسات المالية والإدارية والقوى البشرية المدربة لإدارة الإنتاج.

ثالثاً: أن الحرية الإقتصادية لا تعنى إلغاء دور الدولة فى تنظيم المجتمع، فلابد أن يكون للدولة دور واضح وقوى وفعال من خلال إقامة المؤسسات الإقتصادية القوية التى تحمى المواطنين من الإحتكار والإستغلال.

رابعاً: أنه ليس من مصلحة دول حوض النيل إنفراد قوة واحدة بالنظام الدولى كما أنه ليس من صالحها إنهيار القوى الأخرى والتى يمكنها من خلال تعدد القوى الدولية تحقيق وإقامة التوازن العالمى بما يخدم أهداف وطموحات دول المنطقة.

خامساً: أن دول حوض النيل فى حاجة إلى آليات جديدة للتعامل مع الأوضاع الدولية المعاصرة، كذلك فى حاجة إلى الإعتماد على الذات وإتباع الأيديولوجية المعبرة عن واقعها الخاص وليست أيديولوجية مستوردة من الخارج، كما يجب عليها أن تعود نفسها على التعامل مع الحقائق الجديدة التى تفرزها التفاعلات الدولية المعاصرة.

إن التحولات الهيكلية الحادثة فى قمة النظام الدولى فى إتجاه نبذ القوة العسكرية كأداة لتسوية الصراعات بين القوى الكبرى لم تتوافق مع تحولات مماثلة فى قاعدة النظام أى فيما بين دول العالم الثالث على وجه التحديد، حيث مازالت هذه الدول تزخر بأشكال شتى من التوترات الناتجة عن تعدد الصراعات الإجتماعية الممتدة وإختلاف الأيدولوجيات السياسية للنظم الحاكمة علاوة على تنامى مصادر متجددة للتعصب والصراع المسلح يأتى فى مقدمتها نزاعات الحدود والصراعات الأثنية بالإضافة إلى الأشكال المختلفة للتفاوت فى معدلات التطور الإقتصادى فيما بين تلك الدول والتى تشمل كافة دول منطقة حوض النيل.

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إتخاذ مكان الصدارة والقيادة بغير منازع على المستوى الدولى والقيام بالعديد من الجهود الدبلوماسية والعسكرية العالمية تساندها الشرعية الدولية ممثلة فى قرارات مجلس الأمن المتعاقبة وبتأييد من الدول الدائمة العضوية فى المجلس، وانعكس ذلك فى تطور العلاقات الدولية وبروز النظام العالمى الجديد والذى يمكن أن يمتد مستقبلاً ليشمل تغييرات فى النظام الدولى ذاته ومؤسساته المختلفة وآلياتها .

ويوجد تطورات هامة ومتلاحقة فى شكل العالم تبلور نفسها في الوقت المعاصر وتمتد لسنوات قادمة ومن أهم ملامحها:

١ – قيام الولايات المتحدة بدور قائد ومحورى وتسليم القوى العالمية الأخرى لها ولو مؤقتاً بذلك الدور بما فى ذلك القوة التقليدية الثانية وأقصد بذلك الإتحاد السوفيتى السابق.

٢ – إنتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى والإتجاه إلى الحد من التسلح ومن الإنتشار النووى بأعبائه الإقتصادية الباهظة والإتجاه نحو تسوية المشاكل الإقليمية المزمنة بالطرق السلمية أو على الأقل عدم السماح بتسويتها باستخدام القوة العسكرية ومن أمثلة ذلك جنوب أفريقيا وأفغانستان ومشكلة الشرق الأوسط.

٣ – نمو الإتجاه نحو التكتلات السياسية والإقتصادية (أوربا الموحدة ـ القمة السباعية ـ النافتا) وأحياء ودور مجلس الأمن بحيث لا تستطيع دولة بمفردها أن تقوم بالدور الوحيد على مسرح العلاقات الدولية، وتزايد مظلة العلاقات الدولية لتندرج تحتها أمور كان يغلب عليها طابع الشئون الداخلية مثال ذلك إقتصاد السوق وحقوق الإنسان والنهج الديمقراطى فى الحكم.

وهناك العديد من الأشكال التنظيمية التى تمثل إطاراً مناسباً للتعاون الإقليمى بين دول حوض النيل فى ظل النظام العالمى الجديد حيث لازالت محدودية حجم التبادل التجارى والإنتقال من دولة إلى أخرى يتطلب إجراءات معقدة، كما أن سوق العمل والاستثمار فى تلك الدول لا يمثل إلا القليل من الإمكانيات المتاحة حيث يتطلب الأمر المزيد من المصداقية فى الشعارات والعمل الجاد ومسايرة تطورات العصر، كما أنه يجب على كل دولة من دول حوض نهر النيل أن تعيد حساباتها الداخلية والخارجية لتحدد مكانها بأمانة فى مختلف قضايا العصر على الساحة الدولية فى إطار خطة متكاملة وواضحة المعالم مع كافة دول المنطقة.

فالعالم الذى نعيش فيه أصبح وحدة واحدة لا ينفصل فيه الداخلى عن الخارجى ولا الجزء عن الكل ولا يمكن أن تستمر فيه مجموعة دولية معينة فى النمو والتقدم فى الوقت الذى تتعرض فيه الدول الأخرى لقدر متزايد من الضغوط السياسية والإقتصادية، فأى إنهيار فى الوضع الإقتصادى العالمى أوعدم إستقرار سياسى سيجرف معه كافة الدول ولن ينجو منه أحد مهما توافر له من عوامل القوة والسيطرة، لذلك تدعو كافة الدول إلى الإعتماد المتبادل والتكافل الدولى وقبول مبدأ المسئولية الدولية المشتركة وضرورة إدراك كافة أبعاد المتغيرات الجديدة فى العالم المعاصر وأن الإنتعاش الإقتصادى والاستقرار السياسى لا يمكن أن يتحقق بصورة متوازنة وعادلة فى مختلف مناطق العالم فى الوقت الذى تعانى فيه الدول النامية من أزمة تنمية متعددة الجوانب وتسعى جاهدة لتأكيد وجودها على مسرح العلاقات الدولية المعاصرة.

فالنظام العالمى يمر بمرحلة تتميز بمجموعة من المتغيرات المتعاقبة بسرعة كما تتزايد العلاقات بين الدول بدرجة عالية من التعقيد والتشابك، ولاشك أن هذه التغيرات سيكون لها تأثير واضح على إمكانيات التنمية فى جميع دول العالم بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة خاصة، ومن أهم التغيرات فى الإقتصاد العالمى والتى تتداخل مع بعضها البعض لتشكل نسيج الإقتصاد العالمى فى المرحلة المعاصرة:

١ ـ الثورة التكنولوجية ومن مظاهرها التقدم الشاسع فى عالم الإتصالات والمواصلات والمعلومات والإلكترونيات، وقد ترتب على الثورة التكنولوجية عدة نتائج هامة تمثل سمات النظام العالمى المعاصر من أهمها:

أ) النمو الضخم فى التجارة الدولية والتدفقات المالية كنتيجة للثورة

التكنولوجية من جانب ولتحرير التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال من جانب أخر.

ب) عالمية الأسواق بمعنى أن الثورة التكنولوجية قد أدت إلى إندماج جميع الأسواق المحلية والإقليمية فى سوق واحدة عالمية.

جـ) ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل فلم يعد تقسيم العمل يتم بين الصناعات بمعنى أن تتخصص دول فى المواد الأولية بينما تتخصص دول أخرى فى السلع المتقدمة تكنولوجياً، بل ظهر تقسيم للعمل داخل الصناعة بمعنى أن تظهر نفس السلعة فى قائمة الصادرات والواردات لنفس الدولة، كما ظهر تقسيم للعمل داخل السلعة الواحدة بمعنى أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة فى جزء أو أكثر منها.

د) تزايد درجة الإعتماد المتبادل، فقد أدت الثورة التكنولوجية والنمو المتعاظم للتجارة وحركات رؤوس الأموال بين الدول إلى تزايد درجة الإعتماد المتبادل بينها، وارتبط العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية ولم يعد فى وسع أية دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجى، بل أن مستوى الأداء فى كل دولة أصبح أكثر عرضه للتقلبات والصدمات الإقتصادية النابعة من العالم الخارجى.

٢ - **تسارع ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية**، فمن أهم التغيرات الإقتصادية التى تشكل الإقتصاد الدولى اليوم هو إتجاه كثير من الدول نحو الإندماج الإقتصادى الإقليمى، بحيث تضاءلت أهمية الدول كمجال أو

كنطاق يؤخذ فى الإعتبار عند رسم السياسات الإقتصادية وحلت محلها التكتلات الإقليمية ، ومما يؤكد ظاهرة التكتلات الإقتصادية الدولية ما صاحب موجة التكتل من إنهيار وتفكك الإتحاد السوفيتى، ومن ضعف الوضع النسبى للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولى، مما يوحى بأن المرحلة القادمة سوف تتميز بأشكال مختلفة من التعاون أو التكامل أوالإندماج الإقتصادى بدلاً من الصراع السياسى.

٣ ـ **تزايد الأهمية النسبية للشركات عابرة القومية**، حيث أصبحت هذه الشركات هى المسئولة عن الجزء الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبى المباشر على المستوى العالمى وبصفة خاصة تمويل الدول النامية، وتزداد أهمية هذه الشركات كإحدى القوى المؤثرة على مجرى التطور السياسى والإقتصادى والإجتماعى إذا علمنا أن هذه الشركات تسيطر على مصادر الثروة فى العالم وهى التكنولوجيا ورؤوس الأموال والأسواق العالمية.

ويقودنا هذا إلى إبراز دور القوى الإقليمية والدولية فى تطور العلاقات الدولية وتحديد أبعاد التعاون والصراع بين دول حوض النيل وفقاً لمتغيرات النظام العالمى الجديد وإنعكاسات ذلك على إتجاهات السياسات الداخلية والخارجية لدول منطقة حوض النيل ، وتتمثل أهم تلك القوى فيما يلى:

١) دور الولايات المتحدة الأمريكية:

إن السياسة الخارجية الأمريكية فى مواجهة مختلف أبعاد التعاون والصراع بين دول حوض النيل إنما هى تخاطب السلطات الحاكمة فى هذه الدول بأن

المساعدات الأمريكية متوقفه على مقدار إحترام هذه الدول لحقوق الإنسان والجماعات الأثنية فيها والإتجاه نحو المزيد من التطور الديمقراطى فى نظمها السياسية وإقتصاديات السوق الحر فى أنظمتها الإقتصادية، ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت لتغذية الخلاف بين دول حوض النيل لفرض سيطرتها على المنطقة ولكى تشغل مصر عن مسألة الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرائيلى، والدليل على ذلك أن تقريراً صدر عام ١٩٨٤ عن معهد الدراسات الإستراتيجية فى واشنطن يتحدث عن الأوضاع المائية فى الشرق الأوسط، وعن دول حوض النيل حيث يرى التقرير أن تلك الدول سوف تعانى نقصاً خطيراً فى إيراد النهر ويتفاقم هذا الخطر بسبب ظروف الجفاف فى المنابع الأستوائية الأثيوبية للنهر وأيضاً بسبب الزيادة الهائلة فى عدد السكان فى مختلف دول المنطقة، ويصل التقرير إلى استنتاج عن الأزمة المائية فى حوض النيل مؤداه أن الأمن المائي يمثل خطراً محتملاً يهدد الأمن الإقليمى لدول حوض النيل حيث أن ضغوط الجفاف والمجاعة ستدفع تلك الدول للدخول فى مواجهات عسكرية مع بعضها البعض مما سينعكس بالأثار السلبية على الأمن الإقليمى لمجموعة دول حوض النيل.

ولكن بقيام حرب الخليج فى يناير ١٩٩١ اضطرت الولايات المتحدة إلى التخلى عن شروطها فى التعامل مع أنظمة الحكم فى المنطقة نتيجة لإحتياجها للتسهيلات البحرية والجوية، وقد إتهم القادة الأفارقة السياسة الأمريكية فى إعتبار أن أيديولوجية حقوق الإنسان إنما هى سلاح يستخدم لتطويع قيادات الدول الأفريقية وليس لحل مشاكل التنمية ورغم ذلك فإن الإتجاه الأمريكى هو عدم التخلص من هذه القيادات حتى لا تتفتت أقاليم دولها فى صراعات إنفصالية،

كما يعترض قادة المنطقــة على استخـدام الولايات المتحدة لمؤسسات برتين وودز ـ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ـ والمساعدات الإقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة لإجبار حكومات هذه الدول على إنتهاج أسلوب معين فى تطبيق حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية فى تطور الحياة السياسية لمختلف نظم دول حوض النيل.

٢ – دور المجموعة الأوروبيــة:

وعلى عكس الإتجاه الأمريكى الذى يهدف إلى التفاعل مع الصراعات الأثنية مباشرة فإن الإتجاهات الأوربية تحاول الحفاظ على دور الدولة فى الإنتقال التدريجى لمجتمع التعددية الديمقراطية بهدف استيعاب الصراعات الأثنية ومختلف مشكلات تطور الحياة السياسية والإقتصادية فى مجتمعات دول حوض النيل، وتتردد السياسة الفرنسية تجاه الصراعات الأثنية بالتعامل مع كل حالة على حدة فى إطار أفرقة النزاعات وإيجاد حلول أفريقية سياسية لها **Africanization** ولا يتم التدخل العسكرى الغربى إلا فى حالات الضرورة القصوى، وهو ما تم العمل به فى مواجهة الصراع الأثنى الذى بدأ فى رواندا فى اكتوبر ١٩٩٠ حينما ارسلت القوات الفرنسية الموجودة فى أفريقيا الوسطى وحدات لحماية النظام الحاكم فى رواندا وتركت للدول الأفريقية مهمة إرسال مراقبين عسكريين من الدول المحيطة برواندا ولكن لما عجزت هذه الدول نتيجة لشكوك الرئيس الرواندى فى نوايا الدول المحيطة وطلبه التدخل الفرنسى أبدت فرنسا وبلجيكا استعدادهما للإتفاق على تواجد القوات الأفريقية المراقبة ، كما عرضت فرنسا استضافة المفاوضات بين النظام الحاكم والجبهة الوطنية فى باريس.

وبينما تستخدم فرنسا مؤسسات الرابطة الفرانكفونية فى تحديد شروطها فى

تطبيق آلية الديمقراطية الحزبية فإن ألمانيا من جانبها تعتبر أن النموذج الإتحادى الفيدرالى هو الوسيلة المثلى لاستيعاب الصراعات الأثنية مع الحفاظ على الحدود المتوارثة منذ المرحلة الاستعمارية وفق قرارات مؤتمر القمة الأفريقية بالقاهرة عام ١٩٦٣، كما ترفض إقتران سياسات المجموعة الإقتصادية الأوربية بفرض شروط معينة على دول حوض النيل بينما تحاول فرنسا دائماً أن تقرن ربط المساعدة الإقتصادية بإتجاهات عملية الدمقرطة **Democratization** كما وضح فى مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية فى مايو ١٩٩٠، وبالتالى تتردد إتجاهات السياسات الخارجية لدول المجموعة الأوربية تجاه الصراعات فى منطقة حوض النيل بالتعامل مع كل حالة على حدة وفقاً لإطار عام يضمن لها إستقرار الأوضاع والحفاظ على مصالحها فى المنطقة .

٣ - الدور الإسرائيلى فى المنطقة:

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإسرائيلية فى ثلاث أهداف أساسية هى الأمن الإسرائيلى والشرعية السياسية والهيمنة الإقليمية، وتسعى إسرائيل إلى المزيد من الإهتمام بدول حوض النيل لما تحتله من مركز حيوى فى شمال ووسط أفريقيا، وتتمثل أهداف الإهتمام الإسرائيلى بدول حوض النيل فى ثلاث إتجاهات أساسية هى:

أهداف سياسية، وأهداف إقتصادية، وأهداف أمنية:

- **ففى المجال السياسى**: تسعى إسرائيل إلى تدعيم علاقاتها الدولية مع دول المنطقة وتدعيم وضع إسرائيل الدولى وإكتساب تأييد الرأى العام وخاصة فى المحافل الدولية ومحاولات تدعيم وتوطيد علاقاتها مع العرب من خلال أفريقيا ودول حوض النيل.

ـ **وفى المجال الإقتصادى:** تهدف إسرائيل إلى إقتناص الأسواق الإفريقية الواسعة، لذلك تقوم إسرائيل بحركة تصدير واسعة للسلع والخبرات الفنية والبشرية علاوة على حركة إستيراد المواد الخام من دول حوض نهر النيل والتى تتميز بأنها رخيصة الثمن وسهلة النقل عبر البحر الأحمر.

ـ **أما فى المجال الإستراتيجى والأمنى:** فتسعى إسرائيل إلى خلق وجود قوى وراسخ لها فى المنطقة لتحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: هو النفاذ إلى مجموعة حوض النيل التى تعتبر بمثابة العمق الاستراتيجى للدول العربية.

الثانى: ويتمثل فى تحقيق وجود عسكرى فعال فى المنطقة نظراً للأهمية الحيوية للأمن الإسرائيلى.

وفى مقابل الإلتزام المصرى بالشرعية الأفريقية بحكم الإنتماء للمنطقة فقد استغل الجانب الإسرائيلى الصراعات الأثنية من أجل تحقيق سياساته فى هذا المجال الحيوى وبهدف فتح الجبهة الشرقية من أفريقيا أمام التغلغل الإسرائيلى لتأمين الإستراتيجية الإسرائيلية فى منطقة البحر الأحمر والدور الإسرائيلى التابع للوجود الإمريكى فى المحيط الهندى، لذا قد ركز الإسرائيليون على دعم الحركة الإنفصالية فى جنوب السودان وواصلوا دعمهم العسكرى لجيش تحرير شعب السودان، كما دربوا كوادر من قيادات الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا وتربطهم علاقات قوية مع النظام الحاكم فى أريتريا، ويقومون بتزويد العناصر المتمردة فى شابا فى زائير بالسلاح وكذلك العناصر المتمردة من حزب تحرير شعب الهوتو فى بورندى عن طريق دار السلام وزائير، كما يوجد خبراء إسرائيليون يجرون أبحاثاً فى حوض النهر فى أثيوبيا وأوغندا لإقامة مشروعات للرى على النيل وأقامت

إسرائيل علاقات قوية مع النظام الأثيوبى بعد منجستــو ممـا يؤكد على أهمية المياه وضرورة مواجهة إحتياجات المستقبل .

إن إسرائيل سوف تقل مواردها المائية بنسبة ٥٠٪ ما لم توجد بدائل أخرى وقد أدت حاجتها الملحة للمياه سعيها بمختلف الوسائل للحصول على المياه العربية وجعلها عنصراً هاماً فى المفاوضات المتعددة الأطراف لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، ويزداد مؤشر الخطر إرتفاعاً مع تكريس إسرائيل لسياسات الأمن المائى أى أن حدود إسرائيل هى حدود أمنها المائى، وهذا يفسر الشعار التقليدى الموجود على جدران البرلمان الإسرائيلى « أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل » ، ولاسرائيل مطامع فى مياه نهر النيل ومع تزايد إحساسها بوجود أزمة مائية تزايد التعاون بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال التكنولوجيا المائية والإبحاث حيث ترى الدوائر الإسرائيلية للبحث فى نهر النيل المصدر الذى سيحل مشكلتها المائية فى المستقبل .

وتسعى إسرائيل إلى إستخدام الدول الأخرى المشاركة فى حوض نهر النيل ـ غير مصر ـ كخط هجوم متقدم حيث تقوم دول الجوار الإستراتيجى بإتباع إستراتيجيات تتفق مع ما تطالب به إسرائيل متزرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية فى الوقت الذى تكون إسرائيل قد نفذت فيه إلى دول الجوار الإستراتيجى تحت شعار المساعدات الفنية أو العسكرية، وتتغلغل إسرائيل بنفوذها من خلال التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الإستراتيجى لإشعارها بالظلم الناتج عن الإستخدام العربى المسرف للموارد المائية وفى ذلك تستخدم إسرائيل مساعدتها المباشرة أو المساعدات الأمريكية لبعض دول حوض النيل مثل زائير

وكينيا ورواندا خاصة مشاريع الرى والأبحاث العلمية الخاصة بموارد المياه .

إن محاولات مد إسرائيل بمياه النيل سوف تكون له أثاراً بعيدة المدى على الشعب المصرى والشعب السودانى ودول حوض النيل وعلى إسرائيل وهو ما يمكن توضيحه فيما يلى:

أولاً: بالنسبة لمصر: فإن كمية المياه التى تصل لمصر والتى تختزنها السدود الحالية على النيل لا تغطى إحتياجات مصر فى التوسع الإقتصادى لمواجهة متطلبات التنمية، وهناك مناطق كبيرة على ضفتى النيل وفى الصحراء الغربية قابلة للزراعة ولكن تعوزها المياه، فمصر ليس لديها فائض من المياه بل هى تستدين أحياناً من حصة السودان، كما أن مسألة المياه من الأمور السيادية للدولة كالأجواء الإقليمية والمياه الإقليمية ومثل هذه المسائل السيادية لا تخضع لإعتبارات الربح والخسارة والمعايير الإقتصادية الضيقة، وأن مد إسرائيل بمياه النيل يعنى تسليم جزء من السيادة المصرية للسيادة الإسرائيلية ،كما هو حرمان لمصر من أهم مسببات وجودها وإستمرار هذا الوجود .

ثانياً: بالنسبة للسودان: فإن أكثر الدول إستفادة من مياه النيل هى مصر والسودان وبالتالى فإن الأضرار التى تلحق بالشعب المصرى لابد لاحقه بالشعب السودانى أيضاً، وبالرغم ما هو معروف من الإمكانيات الأرضية الهائلة فى السودان فإن الموارد المائية المتاحة تقصر من الوفاء بإحتياجات هذه الأراضى، ومحاولات مد مياه النيل إلى إسرائيل إنما هو تمكين لاسرائيل من السودان كى تتحكم فى مشروعاته ومخططاته الزراعية، كما أن للسودان مستقبلاً مأمولاً فى أن يكون مصدراً للأمن الغذائى فى العالم

العربى وإدخال إسرائيل فى دائرة الدول النيلية إنما هو إدخال لها كطرف من الأطراف التى يمكن أن تتحكم فى هذا الأمن الغذائى العربى.

ثالثاً: بالنسبة لدول حوض النيل: فإن التعاون بين دول حوض النيل مازال فى البداية ويحتاج لمزيد من تدعيم العلاقات السياسية والإقتصادية والفنية الجيدة فيما بين دول حوض النيل، كما أن دولة واحدة من دولى حوض النيل لا تستطيع أن تدعى حق الملكية أو التصرف بمفردها فى مياه النيل وذلك مرهون بإرادة جميع الأطراف الأخرى ورضاها، فمختلف دول حوض النيل لها مطالب فى مياه النيل إذ أن بعضها يطالب بتخصيص حصص له، كما أن البعض الأخر بصدد إقامة خزانات وسدود على منابع النيل وروافده الموجودة فى أراضيه، وإذا ما اتضح أن هناك محاولات لمد حق الحياه لغير شعوب هذا النهر فإن ذلك يهدم حق مختلف شعوب دول النهر فى حياتهم ذاتها.

رابعاً: أما بالنسبة لإسرائيل: فإن مد مياه النيل إلى النقب لا يعنى إلا الدعم العسكرى المباشر للقوة الإسرائيلية فى مواجهة القوة العربية بما فيها مصر ذاتها، إذ أن المستعمرات بالنسبة لإسرائيل ليست فقط مجرد شكل من أشكال الملكية الزراعية إنما هى شكل مرتبط بنظام أمن عسكرى قوامه التوسع واكتساب الأرض، فإن تم تصدير الماء إليها فإن ذلك يمكنها من إحكام نظامها العسكرى فى ظل دعوى نظرية الأمن الإسرائيلى فى الوقت الذى مازالت فيه القضية العربية الفلسطينية فى المراحل التمهيدية لوضع الحلول لها ومحاولات تحقيق الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة.

إن محصلة التأثيرات المختلفة لمحاولات مد مياه النيل لإسرائيل تعنى كسباً

مباشراً وهاماً لمصالحها وأهدافها وخسارة لكل من الأطراف الأخرى مصر، والسودان، وكافة دول حوض النيل، وبالتالى يجب على كافة دول المنطقة أن تدرك أبعاد مشكلة المياه وأهميتها الإستراتيجية لكافة القوى الداخلية والإقليمية فى المنطقة وأن تسعى جاهدة لحسن استغلال مواردها الاستغلال الأمثل والحرص عليها بما يحقق أهداف التنمية والتقدم لمختلف شعوب ودول حوض النيل.

٤ - دور الشركات عابرة القومية:

وهناك خلاف واسع حول دور الشركات عابرة القومية فى الإقتصاديات الأفريقية ومن بينها دول حوض النيل، ويمكننا فى هذا المجال التمييز بين إتجاهين أساسيين:

الإتجاه الأول: يرى أن حل مشكلات الدول النامية يكمن فى قطع الصلات مع السوق الرأسمالية العالمية وشركاتها عابرة القومية لصالح بناء توجه تنموى داخلى فعال .

الإتجاه الثانى: يرى أنه مهما كان التوجه الأيديولوجى للدولة فإن الحقائق الإقتصادية الدولية تملى واقعاً معاصراً لا يمكن البعد عنه وهو أنه لا توجد دولة تستطيع الاستغناء عن المهارات والمعارف الفنية والإدارية ورأس المال الممثلة فى الشركات متعدده الجنسية، ودول حوض النيل تعد من أكثر البلدان النامية التى تحتاج بشدة لهذه العناصر والمقومات وخاصة رأس المال ومهارات الأعمال من كل الأنواع .

وتظهر الشركات عابرة القومية فى دول حوض النيل فى الوقت الحاضر بأشكال متنوعة بعضها تقليدى والأخر مستحدث:

- والمقصود بالشكل التقليدى هو الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر وما ينشأ عنه من ملكية مستقرة لأصول ثابتة وما يظهر عنه من أنشطة أخرى مثل عقود المقاولات من الباطن وتجارة التكنولوجيا.

- أما الأشكال المستحدثة فهى التى لا ترتبط بملكية مباشرة لأصول منتجة وتشمل العديد من الأنشطة مثل عقود الإدارة والخدمات والترخيصات والاستشارات الهندسية والدراسات وعقود المقاولات تسيلم مفتاح والتدويل المصرفى أى التوسع فى إنشاء المصارف التابعة لبنوك عملاقة.

وتطرح المسألة القومية فى دول حوض النيل على مستويين هما

المستوى الأول: ويتمثل فى إستكمال الأندماج الإجتماعى داخل كل دولة وعند هذا المستوى تثور قضايا التكامل والإنصهار الإجتماعيين أى سهولة التفاعل والترابط الإقتصادى والثقافى بين الفئات الإجتماعية المختلفة وتذويب الولاءات الفرعية: القبلية والدينية والطائفية والإقليمية لصالح الولاء القومى.

المستوى الثانى: يتمثل فى تحريك عوامل التكامل بين دول حوض النيل مما يقود إلى تأسيس كيان تنظيمى إقليمى متكامل يشمل مختلف المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وكما أن هناك علاقة وثيقة بين التكامل على المستوى القطرى وعلى المستوى القومى العام فإن هناك علاقة قوية بين طبيعة التوجهات السياسية والإقتصادية لدول حوض النيل وقضية التكامل على المستوى القومى العام.

ويمكن القول بصفة عامة أن مفتاح الحل للأزمات التى تواجها دول

حوض النيل لازالت بأيدى شعوب وقادة هذه الدول وأنهم حينما ينجحون فى تأسيس قاعدة إجتماعية سياسية للتحرر والتنمية فإنه يمكنهم أيضاً الاستفادة مما تستطيع أن تقدمه الشركات عابرة القومية من معارف وتجديدات تكنولوجية وبالأشكال والشروط التى تلائم أغراض وأهداف التكامل الوطنى والقومى لدول حوض النيل.

٥ - دور القوى والجمعيات الدينية:

تنشط دور القوى والجمعيات الدينية فى الصراعات الأثنية فى دول حوض النيل :

* فمن جانب نجد أن الجمعيات الإسلامية تقوم بدور فعال فى هذا الصراع ، فجمعية الدعوة الإسلامية الليبية تساند نظام الحكم فى أوغندا فى تحركه نحو رواندا، كما أن المركز الإسلامى الأفريقى بالخرطوم قد تم إخضاعه لسيطرة الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى ويمارس نشاطه بكثافة نحو تجميع العناصر الإسلامية من القبائل المناهضة لأنظمة الحكم فى زائير وكينيا وتنزانيا، وعلى مستوى العلاقات الإقتصادية تسعى إيران لدعم العناصر الشيعية التى بدأت تقوى فى تنزانيا وأوغندا وبوروندى وزائير بجانب أن إيران تحاول أن ترضى القوى الحاكمة بالدخول فى مشروعات مشتركة لبناء مصاف لتكرير البترول سواء فى ممباسا بكينيا أو فى دار السلام بتنزانيا، وهو نفس الإتجاه الذى تذهب إليه السعودية فى دعمها لأنظمة الحكم فى المنطقة مقابل السماح للقوى الإسلامية بتأكيد تواجدها السياسى على ساحة الصراعات القائمة .

* ومن جانب أخر نجد أن القبائل الحاكمة فى المنطقة تخشى تحركات

المنظمات الدولية غير الحكومية الغربية ومعظمها من المنظمات اليهودية والمسيحية الذين يمارسون دوراً فى إذكاء الصراعات والنزاعات الأثنية بين القبائل فى مختلف دول حوض النيل، وبالتالى تسعى القوى الحاكمة فى مختلف دول حوض النيل إلى معادلة نفوذ هذه المنظمات بنفوذ المنظمات الإسلامية وخاصة غير الحكومية مثل رابطة العالم الإسلامى للحفاظ على أمن واستقرار نظمها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

إن الوقت والمناخ الدولى المعاصر ملائمان لتبادل الإتصال وتنمية التعاون والسعى نحو إنشاء تنظيم إقليمى متكامل يضم مختلف دول حوض النيل وتتمثل أهم ملامح ذلك فى:

١ـ إنهاء الحرب الباردة وبروز قيمة المصالح المتبادلة والمشتركة كأساس للتفاهم والحوار وتدعيم العلاقات السياسية والإقتصادية بين دول العالم المعاصر حيث يسود الاستقرار نتيجة ميكانزم توازن القوى .

٢ـ الحاجة الضرورية للمزيد من التعاون فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية بين دول حوض النيل نتيجة لتعدد الأزمات الداخلية التى تعانى منها مختلف دول المنطقة سواء فى نظمها السياسية أو الإقتصادية وإن كانت بدرجات نسبية.

٣ ـ توافر المناخ الدولى لتمويل مشروعات التعاون بين دول حوض النيل وتعاون مؤسسات التمويل العالمية مع مؤسسات التمويل الأفريقية والعربية فى هذا المجال.

٤ ـ أن الطريق الأساسى للوصول إلى الأمن والاستقرار فى المنطقة هو المزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية وتأكيد حقوق الإنسان والتعاون المشترك فى

المجالات السياسية والأمنية لتقليل المخاوف وإزالة الشكوك وتأمين وجود الدول ووحدة ترابها الوطنى.

ولاشك أن صياغة العلاقات الدولية بين دول حوض نهر النيل تعد أمراً هاماً وحيوياً فى ظل التغيرات العنيفة التى تجتاح دول الحوض والتى تتمثل فى تغير الحكم فى أثيوبيا والمشكلات الداخلية فى زائير وتذبذب العلاقات المصرية السودانية والخلافات بين السودان وكينيا وأوغندا والخلافات بين زائير وأوغندا والصراعات القبلية فى كل من رواندا وبوروندى، وهو ما يعنى أن إمكانيات النزاع مازالت متوفره كما أن إمكانيات التعاون مازالت متوفره ، والعنصر الحاسم فى هذا المجال هو طبيعة العلاقات الدولية مستقبلاً بين دول حوض النيل لتأمين شريان الحياة فى وسط منطقة تموج بالتغيرات العنيفة والمتلاحقة فى إطار النظام العالمى الجديد.

الفصل الرابع

دول حوض النيل وتحديات الأمن القومى المصرى

الفصل الرابع

دول حوض النيل وتحديات الأمن القومى المصرى

تعد نقطة البداية فى تحديد الإطار العام للأمن القومى هى إكتشاف مواقع القوة لاستغلالها ومواضع الضعف لتجنبها، وتعنى عناصر القوة تلك الأسس التى تشارك فى تحديد الأمن القومى للدولة وتمثل قاعدة عمل له وأهم عناصرها هى العنصر الجيوبوليتيكى والعنصر الديموجرافى والعنصر السياسى والعنصر الإقتصادى بالإضافة إلى العنصر العسكرى، فى حين أن عناصر التهديد هى كل ما من شأنه يهدد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو خارجية، فهى عوامل تشكل جوانب الضعف فى كيان الدولة ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومى لها وأهم عناصرها عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وعوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية، وبالتالى ينبع الأمن القومى للدولة أساساً من معرفتها لمصادر قوتها والعمل على تنميتها، ونقاط ضعفها والعمل على التغلب عليها.

ويمثل الأمن القومى أحد أهم الدوافع الأساسية لتفسير سلوك الدولة وإتجاهاتها المختلفة إزاء أزمة معينة ، وقد تعددت الإتجاهات لتفسير وتحديد مفهوم الأمن القومى حيث أنه مفهوم نسبى ولا يستند فقط إلى عوامل عسكرية أو سياسية وإنما يستند أيضاً إلى عوامل إقتصادية وإجتماعية ونفسية، ويقصد بالأمن القومى فى هذا الإطار « حماية الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها وإستقلالها وإستقرارها »، ووفقاً لهذا التعريف فالأمن القومى يشمل عنصرين أساسيين هما :

١ـ **المكونات الطبيعية** : وهى العناصر التى تتعلق بحماية كيان الدولة ضد أعمال العدوان وسياسات التوسع وما يترتب عليه من ضرورة قيام جيش قوى لآداء هذه الوظيفة وهذا يتوقف على عدة مؤشرات منها التكوين الديموجرافى والقوة الإقتصادية ومستوى التقدم التكنولوجى وموقع الدولة ودرجة الاستقرار السياسى.

٢ـ **المكونات الوظيفية**: وهى العناصر التى تتعلق بحماية النسيج الداخلى للدولة وعدم تعرضها لحرب دعائية أو ضغوط إقتصادية أو عمليات تخريب أو إرهاب قد تؤدى إلى إعاقة التنمية، ويؤثر فى هذا العنصر مكونات عديدة مثل التكوين الإثنى ودرجة النمو الثقافى.

وتتمثل معضلة الأمن القومى فى دول حوض النيل فى مدى إدراك تلك الدول لحقيقة ومضمون أمنها القومى وإتخاذ السياسات الموائمة لتحقيق ذلك، فواقع هذه الدول يتمثل فى ندرة الموارد والفقر والحاجة للتحديث وبناء المؤسسات والمطالب الجماهيرية بالمزيد من المشاركة، جميعاً تشكل معضلة الأمن القومى لدول حوض النيل.

وتواجه مصر مجموعة كبيرة من التحديات والمشكلات، تشكلت فى معظمها نتيجة التغيرات التى تحدث فى المرحلة المعاصرة ـ وتكونت منذ فترة طويلة ـ فى النظامين الدولى والإقليمى وداخل مصر ذاتها، وحتى يمكن لمصر أن تواجه ذلك بحيث تكون على أبواب القرن الواحد والعشرين أكثر قدرة على الإنطلاق ومواجهة العصر الذى تسارعت معدلات تغيره التكنولوجية والإقتصادية والإجتماعية، فإن عليها مواجهة هذه التحديات، ويوجد ثلاث تحديات أساسية تواجه مصر هى:

١ ـ تحدى التنمية.

٢ ـ تحدى الديمقراطية.

٣ ـ وتحدى الأمن القومى والسياسة الخارجية.

هذه التحديات يجب أن يتم مواجهتها وسط المتغيرات الكبرى فى النظامين الدولى والإقليمى والتى ينبغى متابعتها والتعرف عليها.

وفى هذا الإطار يمكن تناول العلاقة بين دول حوض النيل وتحديات الأمن القومى المصرى فى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: الأمن القومى المصرى وأمن دول حوض النيل.

المبحث الثانى: مستقبل وآفاق التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل.

المبحث الأول

الأمن القومى المصرى وأمن دول حوض النيل

يرتبط مفهوم الأمن القومى بالعلاقات الدولية وبالنظم السياسية فى آن واحد، فهو يعبر عن ظاهرة مجتمعية متكاملة الأبعاد وخاصة فى دول حوض النيل حيث تضاف إلى مصادر التهديد الخارجية مصادر داخلية تتمثل فى ندرة الموارد، وبالتالى ضآلة فرص التوزيع العادل لها وعدم الاستقرار السياسى وضعف المؤسسات السياسية والإجتماعية، فالأمن القومى مفهوم متعدد الجوانب لا يقتصر على الجانب العسكرى فقط، بل تتعداه إلى الجوانب الجيوبوليتيكية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية:

* **فالبعد الجيوبوليتيكى** يثير عناصر حجم وشكل الكيان القومى

وتضاريسه وموقعه الجغرافى وأثر كل ذلك على حماية الدولة ومواردها الطبيعية من التهديدات الخارجية ومدى تغلغل السلطة المركزية إلى أطرافها وإنعكاس ذلك على الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والعسكرية.

* **والبعد السياسى** يطرح أسلوب تنظيم الدولة لمواردها وطبيعة النظام السياسى ونوعية المكونات السياسية الداخلية ومؤسسات صنع القرار والتطور السياسى بالإضافة إلى إمكانية الجهاز الدبلوماسى للدولة ومدى نفوذها فى الخارج وأثر ذلك كله على الاستقرار والتماسك السياسى الداخلى والفعالية السياسية الخارجية للدولة فى توظيف علاقاتها بالدول الأجنبية فى خدمة ودعم أهداف أمنها القومى.

* **ويثير البعد الإقتصادى** مدى توافر الموارد الإقتصادية الغذائية والمعدنية والصناعية وإنعكاس ذلك على الأوضاع الإقتصادية العامة للدولة، بالإضافة إلى علاقات الدول الإقتصادية وأثارها على تحقيق الأمن الإقتصادى للدولة فى زمن السلم أو الحرب على السواء، أى قبل وأثناء وبعد أى صراع فعلى أو محتمل.

* **ويثير البعد الإجتماعى** للأمن القومى دراسة المؤشرات السكانية المختلفة من عدد السكان ومعدلات نموهم وكثافتهم وتوزيعهم الريفى والحضرى وتركيبهم العمرى ودرجة التعليم السائدة بينهم ومستوى الخدمات الصحية، بالإضافة إلى التركيب اللغوى والعرقى والدينى والطبقى للمجتمع وأثار ذلك على الإمكانات التنموية والقدرات الدفاعية للدولة ومدى تماسكها الإجتماعى والسياسى.

ويستمد مفهوم الأمن القومى تحديده من عوامل مختلفة إختلطت به عبر

التاريخ الإنسانى وهى عوامل سياسية وقانونية وإجتماعية وغيرها ، وإرتبط بمجموعة العوامل التى سايرت نشأة العلاقات بين الدول فاكتسب من هذه العوامل صفته المتغيره، ولم يقتصر أثر هذه العوامل على مفهوم الأمن القومى داخل الدولة فحسب بل إمتد ليشمل علاقة الدولة بغيرها من الدول بفعل عوامل أخرى جديدة سياسية وإقتصادية وإجتماعية ساهمت بدورها فى التأثير على ذلك المفهوم، ويستخدم مفهوم الأمن القومى على المستويين الداخلى والخارجى إما بمعنى الأمن الداخلى والشئون السياسية الداخلية للدولة وإما بمعنى الأمن الخارجى للدولة، ونعنى هنا الأمن القومى بمفهومه الشامل الذى يستهدف تحقيق الأمن الداخلى والخارجى للدولة .

ويعد الأمن القومى المصرى مفهوم متعدد الجوانب ومتشابك الأبعاد الداخلية والخارجية، ويتضمن حماية الاستقرار الداخلى وضمان المصالح القومية للدولة فى علاقاتها الخارجية، ولذلك يتصف بالحركية والمرونة والنسبية والقدرة على التكيف والتعديل بالنسبة لترتيب المصالح القومية أو إختيار الوسائل وإستعمالاتها وفقاً لكثافة أو تعقيد السياسات والمواقف بين أطراف التعامل السياسى فى المنطقة .

ويمكن تناول مفهوم الأمن القومى المصرى من خلال بعدين أساسيين هما:

البعد الأول: وهو المعنى الضيق حيث يقصد بالأمن مجموعة الإجراءات التى تستخدم فى التعامل مع البيانات والمعلومات من حيث حمايتها والحصول عليها وكيفية استخدام تلك البيانات والمعلومات التى تتعلق بموارد الدولة

وإمكاناتها والأهداف القومية لها وسياسة الدولة واستراتيجياتها مما يمثل خطورة على أمن الدولة واستقرارها.

البعد الثانى: وهو المعنى الواسع حيث يقصد بالأمن هنا ضمان سلامة كيان الدولة فى مواجهة التهديدات الخارجية وتحقيق الاستقرار الداخلى وعدم تعرضها لأى عمليات عنف قد تؤدى إلى عدم الاستقرار وإعاقة عمليات التنمية.

وفى ضوء الإطار الإقليمى لموضوع الكتاب سيحاول المؤلف الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ـ ما هى دعائم الأمن القومى المصرى؟
٢ـ ما هى تهديداته والأخطار المحدقة به؟ وماعلاقتها بدول حوض النيل؟
٣ـ كيف يمكن التغلب عليها؟

١ - دعائم الأمن القومى المصرى:

توضح أسس الاستراتيجية السياسية المصرية تجاه دول حوض النيل أنها تنطلق من حقائق التاريخ والجغرافيا السياسية واستهدافاً لتحقيق مصالح الأمن القومى المصرى التى تتمحور أساساً حول تأمين مياه نهر النيل الذى يمثل الحقيقة الأولى لوجود مصر، مما يحتم على مصر تدعيم علاقاتها مع كافة دول حوض النيل، وتتمثل دعائم الأمن القومى المصرى فى:

أولاً: أمن وبقاء الدولة المصرية بحدودها السياسية ووحدة ترابها الوطنى وحماية نظمها ومؤسساتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بما يحقق الاستقرار السياسى والتنمية الإقتصادية.

ثانياً: ضمان التدفق الحالى والمستمر لمياه النيل وفقاً للإتفاقيات الدولية والأعراف السارية مع العمل الجاد والمستمر لإنشاء تنظيم إقليمى متكامل للتعاون بين دول نهر النيل فى مختلف المجالات.

ثالثاً: التأمين والإعتماد المتبادل مع دول المنطقة فى مجالات الأمن القومى على أساس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وحل كافة المشكلات بأسلوب سلمى سواء الإتصال المباشر أو على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية أو بواسطة دول صديقة للأطراف فى المنطقة.

رابعاً: تنمية التبادل التجارى بين مصر ودول المنطقة مع تقديم الضمانات والتسهيلات اللازمة لإنتقال العمالة والتجارة بين دول المنطقة.

خامساً: تنمية التبادل الثقافى والتعليمى والفنى وتقديم المعونة والخبرة البشرية والتدريبية بين دول المنطقة.

وتبلور الأمن القومى لدول حوض النيل منذ منتصف الخمسينيات والستينيات فى الإستقلال السياسى والسيادة الإقليمية وكيفية الحفاظ عليها من التهديدات الخارجية، وبرزت معضلة الأمن القومى لإهتمام الدول بزيادة قوتها العسكرية للحفاظ على استقلالها وأمنها ضد أى تهديد خارجى، وهى عملية تتعلق أساساً بسوء الإدراك « الفهم » لنوايا الأخرين الأمر الذى يترتب عليه عدم الثقة والخوف من الدخول فى إتفاق أو تعاون خوفاً من التغرير، هذا إلى جانب التنازع بين الإنفاق على الدفاع والإنفاق على التنمية.

وفى المرحلة المعاصرة يعد التلاحم الداخلى والتعاون الإقليمى والدولى من أهم المتطلبات الأساسية للأمن القومى لدول حوض النيل، فالتعاون ليس

مضاداً لكلمة صراع ولكن التعاون هو سلوك مشترك يتجه نحو تحقيق بعض الأهداف التي تعد بمثابة مصلحة مشتركة، فالتعاون هو وسيلة لتحقيق أهداف مشتركة أو أغراض عامة لكافة الأطراف، وأصبح المحرك الأساسي للتعاون هو الحفاظ على الذات وتحقيق المصالح المتبادلة بين مختلف دول حوض النيل من خلال بيئة تعاونية .

وتهدف سياسات الأمن القومي خدمة حاجات ومطالب وأغراض وأولويات الشعب، وهذه العملية ليست سهلة بل يجب أن تقابلها مختلف حكومات الدول بتوسيع الممارسة الديمقراطية وقنوات المشاركة، وستؤكد الدراسات المستقبلية على أهمية هذا العامل الداخلي ودوره في سياسات الأمن القومي ، وتتأثر السياسة الخارجية للدولة بمتطلبات أمنها القومي فتسعى إلى توفير سبل الاستقلال السياسي والإقتصادي المختلفة وإلى توفير فرص الاستقرار الداخلي لنظام الحكم، وتلعب النخبة الحاكمة دوراً هاماً في صياغة وتوجيهات السياسة الخارجية، وتحديد ما يعد أو ما لا يعد أمناً قومياً، ولا يخفى أنها تصوغ أهدافها وفقاً لما يتاح لها من قدرات وعلى ضوء ما قد يتعرض لها من قيود في تحركها الخارجي .

وتضع الاستراتيجية المصرية في إعتبارها أن الإتجاه الاستراتيجي الجنوبي يضم نهر النيل الذي يعد شريان الحياة لمصر، لذلك فإنها لم تغفل إحتمالات اللجوء إلى تنفيذ بعض أعمال الردع بعد استنفاذ كافة الطرق السلمية في حالة محاولة أحد الأطراف السيطرة على نهر النيل أو التحكم في مياهه ومحاولة فرض أي نوع من أنواع الأمر الواقع .

ويكتسب نهر النيل أهمية رئيسية لمصر فى ضوء الإعتبارات التالية.:

- يعد نهر النيل المورد الوحيد للمياه بالنظر إلى قلة الأمطار وحداثة نظام استخدام المياه الجوفية.
- إعتماد الزراعة على نهر النيل وأثرها فى تنمية الإقتصاد القومى.
- أهمية نهر النيل كأحد طرق النقل الداخلى حيث يوجد أكثر من ٢٠٠٠كم صالحة للملاحة النهرية مقسمة بين النيل وروافده.
- استخدام نهر النيل فى مشروعات توليد الكهرباء والطاقة اللازمة لإقامة وتشغيل العديد من الصناعات الأساسية التى تخدم الإقتصاد القومى مثل صناعة الأسمدة وصناعة الألمنيوم.
- يعد نهر النيل مصدراً هاماً من مصادر الثروة المائية.

ويرتبط الأمن القومى المصرى إرتباطاً مباشراً بأمن دول حوض النيل بإعتبار أن نهر النيل يمثل المصدر المائى الذى يهب الحياة للمصريين الذين يكتظون على ضفاف النيل والدلتا والتى لا يتجاوز مساحتها نحو ٣٪ من مساحة مصر الكلية، وتعتبر أثيوبيا هى المصدر الأساسى الذى يمد مصر بأكثر من ٨٥٪ من حاجتها المائية والتى تقدر بنحو ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ، وبالرغم من وفرة المياه التى تتساقط عليها إلا أنها تعتبر من عداد الدول الفقيرة، كما تعانى كافة دول حوض النيل من نفس الأوضاع مما يستوجب ضرورة التعاون وتوثيق العلاقات الخاصة فيما بينها والتركيز على أثيوبيا لكونها دولة منبع وسيطرتها على وادى النيل من خلال النيل الأزرق.

وتلعب الأنهار - بصورة عامة - دوراً بارزاً فى الحياة الإنسانية منذ أقدم

العصور، ودليل ذلك أن أزهى الحضارات البشرية قد إتخذت من وديان الأنهار مهداً لها، وأول ما يصدق على ذلك علاقة مصر بنهر النيل، ذلك أن الحضارة المصرية إنما هى حضارة نيلية بالأساس ولا شك أن علاقة مصر بنهر النيل تعكس إلى حد كبير الخصائص المميزة لهذا لنهر والتى ينفرد بها عن غيره من الأنهار الدولية الأخرى .

فالدارس لجغرافية النهر وطبوغرافيته يلاحظ من بين عدة أمور أمرين هامين :

الأول: أن هذا النهر قد سيطر سيطرة كاملة على إقتصاد وحياة الدولة الأكبر من بين مجموعة الدول الواقعة في حوضه ونعنى بها مصر، وكان من أهم أثار ذلك أن أصبحت قوة مصر السياسية تتناسب تناسباً طردياً مع كمية المياه المتاحة لها وبأن دخلها القومى يساوى دخلها المائى تقريباً .

الثانى: أن الدولة الأولى المستفيدة من هذا النهر ـ وهى مصر أيضاً ـ لا يوجد على إقليمها أى من منابعه مما جعلها دائماً فى علاقة خاصة مع باقى الدول الأخرى التى توجد بها هذه المنابع أو التى يمر بها النهر لمسافات طويلة قبل أن يخترق الحدود المصرية، وهذه العلاقة فيها من مظاهر الضعف أكثر مما فيها من مظاهر القوة حيث أنها تحتم على مصر إنتهاج سياسة مرنة نوعاً ما إزاء الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية فى المنطقة

وتشير مختلف التقديرات إلى أن إحتياجات مصر من الموارد المائية آخذة فى التزايد بشكل مستمر وفى مختلف المجالات، ولذا يبدو مفهوماً لماذا يشكل هدف تأمين مياه النيل مبدأ رئيسياً فى نظرية الأمن القومى المصرى عبر عصور

التاريخ المختلفة، كما يمكننا فى ضوء ذلك تفسير محاولات استخدام عامل المياه كسلاح سياسى فى الصراع ضد مصر .

والسياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل تعنى بالضرورة سياسة مصر تجاه دول حوض النيل، وهذا يعنى أن القرار المصرى لا يستطيع أن يتعامل مع دوله دون باقى دول حوض النيل خاصة فى موضوع المياه وإن كان هناك صعوبة فى التوصل إلى إتفاقيات ثنائية دون أن يثير ذلك تحفظات الدول الأخرى، ومن ثم يجب أن يكون الإتفاق جماعياً وليس ثنائياً فى الوقت الذى ترتبط فيه مصر بعلاقات طيبة بمختلف دول حوض نهر النيل تحقيقاً لإعتبارات المنفعة المشتركة .

وقد بلغت الدبلوماسية المصرية تجاه دول حوض النيل مرحلة متميزة فى الفكر والأداء السياسى، وقد بدأ ذلك واضحاً من خلال الإجماع على فعالية الدور المصرى فى المنطقة ونهجه الذى يتسم بالإعتدال والعقلانية فى التصدى لمواجهة القضايا الإقليمية المختلفة، وفى محاولته لتسوية المنازعات بين مختلف دول حوض النيل مما يجعل مصر طرفاً مقبولاً كوسيط إقليمى من جانب العديد من أطراف النزاعات، وقد تبلور هذا الإجماع من خلال دور مصر الرائد فى دعم مختلف قضايا وشعوب ودول حوض النيل نحو تحقيق التنمية والاستقرار والجهود الدبلوماسية المصرية النشطة والمكثفة من خلال إجتماعات «اندوجو» لدعم العلاقات السياسة والإقتصادية بين دول حوض النيل.

وترتكز السياسة المائية المصرية كما أقرتها اللجنه الوزارية للرى والمياه برئاسة الرئيس حسنى مبارك فى ٢٠٠٠/٢/٥ على ثلاث محاور هى :

١ – تعظيم الإستفادة من الموارد المائية المتاحة .

٢ – الحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث .

٣- تنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل .

وأوضح تقرير وزير الرى والموارد المائية أن إجمالى المفقود من إيرادات المياه فى حوض النيل يصل إلى ٩٤٫٩ ٪ أما إجمالى المفقود فى الهضبة الإستوائية يصل إلى ٩٧٫٥ ٪ من مياهها وترتفع إلى ١٠٠ ٪ فى منطقة بحر الغزال و ٨٧٫٥ ٪ فى الهضبة الإثيوبية .

وبالتالى فإن موارد المياه فى حوض النيل أوفر من احتياجات جميع دول الحوض العشر مما يستلزم ضرورة التعاون فى إنقاذ هذه المياه الضائعة بغزاره ومصر مستعده لهذا التعاون دون حدود بين دول حوض النيل للإستفادة بها فى تحقيق تنمية شعوبها واستقرار دول المنطقة .

٢- تهديدات الأمن القومى المصرى وعلاقتها بدول حوض النيل:

إن التهديد ـ فى مفهومه الاستراتيجى ـ هو وصول تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمى يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسى والإقتصادى والإجتماعى والثقافى والعسكرى، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية، مما قد يضطر الإطراف المتصارعة أو أى منها إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية ثم العودة مرة أخرى إلى التفاوض والحلول السلمية بعد أن يعاد فتح الطريق أمامها.

وقد يكون التهديد دائماً أو مؤقتا كما قد يكون مباشراً أوغير مباشر ، ويستند التهديد الدائم على استمرار تعارض المصالح والغايات القومية، أما التهديد المؤقت فهو الذى ينشأ نتيجة لأسباب مؤقتة تضع دولتين أوأكثر فى

وضع تضارب المصالح والغايات القومية فى حدث دولى معين وخلال فترة زمنية محددة، وبزوال هذه الأسباب تزول أثار هذا التهديد، ويعنى التهديد المباشر تعرض الدولة وحدودها السياسية وأراضيها ومياهها الإقليمية وأجوائها للعدوان العسكرى، وبالتالى تعريض أمنها ومصالحها القومية للخطر، وفى المفهوم الاستراتيجى الشامل يتجاوز التهديد المباشر مجرد التهديد العسكرى، فإن تعرض المصالح السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إضافة للمصالح العسكرية، لعدوان أو تهديد خارجى يعتبر أيضاً تهديداً مباشراً للدولة، أما التهديد غير المباشر فيعنى إحداث متغيرات غير مباشرة ـ قد تكون خارج الدولة أو داخلها ـ تؤدى على المدى المتوسط والبعيد إلى إضرار مباشر للأمن القومى بجميع جوانبه

ويتميز الإتجاه الإستراتيجى الجنوبى لمصر بعدم وجود تهديد عسكرى مباشر عليه، إلا أن المناخ السياسى الذى يسود هذا الإتجاه تسوده بعض التهديدات غير المباشرة والتى تتمثل فى :

١ – عدم إستقرار الوضع السياسى والإقتصادى فى السودان والحرب الأهلية به.

٢ـ المشاكل الحدودية بين مصر والسودان والصراعات الإقليمية بين دول حوض النيل.

٣ـ التهديدات الموجهة إلى حصة مصر من مياه النيل ومشروعات المياه والطاقة على مجرى النهر.

وتولى الدبلوماسية المصرية لمنطقة حوض النيل إهتماماً متزايداً ذلك لأن نهر النيل يمثل حياة مصر وجميع المصادر الاخرى من أمطار وآبار لا تمثل

أكثر من ٢ ٪ من المياه مما يعنى أن الأمن القومى المصرى يرتبط بالعلاقة الخاصة بين مصر ودول حوض النيل حيث تقع منابع النهر ولا تستطيع مصر إقامة أى مشروعات جديدة لتخزين كميات إضافية من المياه إلا بموافقة دول حوض النيل، ويضاف إلى ذلك قضية الجفاف حيث تفكر دول حوض النيل جدياً فى الإنتقال إلى الزراعة من خلال الرى وبذلك ستقل كمية المياه التى ستصل إلى مصر والتى تحتاج إلى كميات إضافية لزراعة الصحراء، فالقضية الأساسية بالنسبة لمستقبل مصر سواء للطاقة أو الزراعة أو المواصلات هى الحصول على كميات إضافية من المياه لا تستطيع الحصول عليها إلا بموافقة دول حوض النيل.

ولم يكن الصراع العربى ـ الاسرائيلى بعيداً عن منطقة حوض النيل، وكان إهتمام الحركة الصهيونية وإتصالها المستمر بالجاليات اليهودية فى منطقة حوض النيل وخاصة أوغندا وزائير وأثيوبيا، وقد عملت إسرائيل على نقل يهود الفلاشا فى أثيوبيا عبر جسر جوى لإنقاذهم من المجاعة حسب الدعاية الصهيونية والاستفادة منهم فى الاستيطان فى الأراضى المحتلة فى واقع الأمر، ويشكل تطور علاقات التعاون بين إسرائيل وأثيوبيا تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى وذلك من عدة جهات يتمثل أهمها فى:

أولاً : أن أثيوبيا تمد مصر بنحو ٨٥ ٪ من مياه النيل الواردة عند أسوان، وإن كانت قدرة أثيوبيا على التحكم فى تدفق كميات المياه المنحدرة من الهضبة الإثيوبية شبة منعدمة بسب نقص التجهيزات والتمويل والخبرة الفنية، ونظراً لطبيعة انحدار الهضبة نفسها، وبالرغم من ذلك تظل أثيوبيا مصدر التهديد الرئيسى لحصة مصر من المياه فإذا توفر طرف قادر على

وراغب في مساعدة أثيوبيا على القيام ببعض المشروعات التي تؤثر على حصة مصر من المياه حالياً أو في المستقبل، فإن ذلك يشكل تهديداً حقيقياً للحصة الحالية من المياه لمصر.

ثانياً : إن وجود تسهيلات عسكرية لإسرائيل ووجود مركز سياسي إسرائيلي في جنوب نطاق الأمن الإقليمي لمصر من شأنه أن يضيف أعباء جديدة على أجهزة الأمن القومي المصري، لا تبدو مصر على استعداد لتحملها في ضوء الضغوط الإقتصادية الحالية ، الأمر الذي يؤدي إلى أحد خيارين هما:

الأول: زيادة الإنفاق على هذه الأجهزة للتوسع فيها لمواجهة الأعباء الجديدة الأمر الذي يزيد من حدة المشكلة الإقتصادية.

الثاني : هو تقليل فعالية هذه الأجهزة من خلال القيام بإعادة توزيع الكوادر الموجودة في ضوء الموارد المتاحة، وينطبق ذلك على كل الأجهزة العاملة في مجال الأمن القومي.

ثالثاً: إن قيام أي إرتباط إسرائيلي - أثيوبي ذو بعد عسكري من شأنه تكريس وضع إسرائيل كقوة إقليمية عظمى وهو أمر يحسب بالخصم من حساب القوة الشامله المصرية ويزيد من الضغط على مصر إقليمياً ودولياً.

وإذا فشلت إسرائيل في الحصول على نصيب الأسد من المياه العربية في المفاوضات متعددة الأطراف، فليس من المستبعد إحتمال إقدامها على القيام بأعمال عدوانية جديدة للإستيلاء على المزيد من المياه العربية خاصة في ظل الإختلال الكبير في موازين القوى العسكرية التقليدية وغير التقليدية بين

الجانبين لصالح إسرائيل وتفكك الموقف العربى السياسى والعسكرى، وعلى هذا الأساس فإنه ما لم يتوفر لدى العرب استراتيجية واضحة المعالم محددة الأبعاد تجاه مخططات وخطط « الغير » المائية، فإنهم سيجدون أنفسهم غير قادرين على المناورة والحركة، وبالتالى فإن التعاون بين دول حوض النيل فى مجال تأمين حوض النهر يعد أمراً حيوياً للإستفاده القصوى من المياه المشتركة، حيث تتحول لأول مرة على المستوى التطبيقى من المشروعات والتجارب الثنائية والجزئية إلى مفهوم ضبط النهر والتعاون المائى الشامل بين دول الحوض لأن غياب مثل هذا التعاون يجعل الحديث عن إقامة مشروعات مائية مشتركة لتنظيم الاستفادة من مياه النهر غير مجد .

وفى هذا الإطار يجب تحديد الأبعاد السياسية والأمنية والإقتصادية والقانونية لأزمة المياه بين دول حوض النيل حتى يمكن تحقيق العدالة فى توزيع المياه بين دوله وتحقيق أمن واستقرار المنطقة:

أولاً: الأبعاد السياسية والأمنية.

تعتبر مشكلة المياه من أخطر المشاكل الأمنية التى ستواجهها منطقة الشرق الأوسط والعالم كله خلال القرن الحادى والعشرين، لذا لن تسمح مصر لأحد من دول حوض النيل بإقامة أية مشروعات أو سدود على المجرى المائى يكون من شأنها خفض حصة مصر المائية، ونفس الشىء بالنسبة لباقى دول حوض النيل بدليل نجاح أثيوبيا فى أيقاف مشروع تحويل مياه النيل لرى نحو ٣٥ ألف فدان فى سيناء.

ثانياً: الأبعاد الإقتصادية:

تعانى جميع دول حوض النيل من الكثافة السكانية العالية وإنخفاض مستوى المعيشة وإنتشار الفقر والمجاعات التى تقضى على ملايين البشر سنوياً، وبالتالى تزداد الحاجة إلى كميات إضافية من المياه لاستزراع المساحات الكبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة واللازمة لتلبية إحتياجات خطط التنمية لدول حوض النيل.

ثالثاً: الأبعاد القانونية:

تقوم مصر بالحصول على حصتها المقررة من المياه وفقاً لأحكام معاهدتى ١٩٠٢، ١٩٢٩ والتى تلزم بعدم إقامة أى مشروعات على مجرى نهر النيل أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، وهى بهذا لم تخلق قواعد قانونية عامة بقدر إعترافها بمركز ووضع قائم منذ القدم، وهذا ما أكدته معاهدة ١٩٥٩، ويمكن للمؤلف أن يسجل أن السبب الرئيسى الذى دعا إلى تشكيل هيئة مياه النيل بين مصر والسودان وفقاً لأحكام إتفاقية ١٩٥٩ على إعتبار أنهما أصحاب المصلحة الحقيقية فى مياه النيل وضبط الجريان الطبيعى لتحقيق المزيد من السيطرة والمزيد من المياه والتوسع فى مساحات الأراضى الزراعية، ويمكن لمصر زيادة حصتها من المياه مادامت لا تؤثر على الحصص المائية لدول حوض النيل التى تعتمد فى زراعتها على الأمطار، وما دام هناك إتفاقيات ومشروعات ومصالح مشتركة متفق عليها من جميع دول حوض النيل، وقد خولت إتفاقية ١٩٥٩ للهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل مسئولية تنفيذ المشروعات المشتركة بين مصر والسودان وإدارتها فى المستقبل .

ويعد التصعيد بين حين وآخر حول إمكانية المساس بحقوق مصر من مياه النيل إنحرافاً خطيراً عن أصول ممارسة العلاقات الدولية وخرقاً لكل أعراف الصداقة وحسن الجوار فضلاً عن إنتهاك قواعد القانون الدولى التقليدى المعترف بها والتى تحكم مياه الأنهار الدولية وأهمها مبدأ عدم تغيير الظروف الطبيعية بمعنى أن الدولة لا يجوز لها أن تقوم بعمليات من شأنها تغيير الظروف الطبيعية للدول المجاورة، ومن هنا فإن عمليات تحويل مجرى النهر أو تغيير أسلوب استخدامها تعتبر محظورة لأنها ستؤدى بالضرورة إلى إحداث ذلك التغيير فى الدول المشاركة فى النهر، وقد بزغت فى بداية نشأة المجتمع الدولى قاعدة أصيلة إعترف بها القانون الدولى وقننها القانون الرومانى القديم وعملت الدول بموجبها منذ أمد بعيد وهى أنه لا يجب وقف تدفق مياه الأنهار أو تعديل مساراتها طالما تعلق الأمر بدولة أو أكثر من الدول المشاركة فى مياه النهر، كما أنه لا يجوز لدولة الإنفراد باستخدام مياه النهر الذى تشاركها فيه دول أخرى، إذ أن إستخدام المياه يجب أن يكون مشتركاً، ومن الواضح أن التكييف القانونى لمياه النيل وحقوق دول حوض النيل فيها لن يخرج عن هذا الأصل.

إن وجود مصر يعتمد بشكل أساسى على مياه النيل وبالتالى فإن أى حكومة مصرية تضع على قائمة أولوياتها أن تضمن زوال أى تهديد لتدفق مياه النهر حيث تعتمد مصر إعتماداً كلياً فى حياتها على مياه النهر، ولفترة طويلة لم يصبح مثل هذا التهديد واقعاً ولكن فى خلال العقدين الأخيرين فإن عدم الاستقرار الداخلى فى دول حوض النيل خاصة فى السودان وأثيوبيا والتنافس الإقليمى بينهما ، بالإضافة إلى تحالفات القوى الكبرى جعل مثل هذا التهديد ممكناً، وقد عزز هذا الواقع التدهور الحاد فى مستويات المياه فى نهر النيل خلال

فترة الثمانينيات ـ لأسباب مناخية وإقتصادية ـ جعل هذا التهديد أكثر من حقيقى، بالإضافة إلى تطور العلاقات السياسية والإقتصادية الأثيوبية ـ الإسرائيلية مما يثير الشكوك حول الأهداف الحقيقية لهذا التعاون فى منطقة حوض النيل .

وإعتماد مصر على النيل كمصدر مائى وحيد يجعل كل خطط التنمية الإقتصادية والزراعية والكهربائية عرضة لأخطار عديدة، وتتمثل التهديدات فى حالة إقدام أثيوبيا على إقامة مشروعات مائية تحدث تغييراً جذرياً فى منسوب المياه الذى يصل إلى مصر ويخفض بالتالى حصتها من المياه، أو فى قيام أوغندا بمشروعات مماثلة أو فى حالة إنفصال جنوب السودان عن شماله، الأمر الذى سيقضى على المشروعات المشتركة بين مصر والسودان (مشروع قناة جونجلى) ولا يستطيع أحد التشكيك فى أن مياه النيل بالنسبة لمصر ليست فقط ضرورة من ضرورات الأمن القومى المصرى بل هى قبل كل ذلك مسألة حياة أو موت .

والراصد لتطورات العلاقات السياسية والإقتصادية بين دول حوض النيل يلاحظ عدم تعارض سياسات مصر المائية مع السياسات المائية لكافة دول حوض النيل الأخرى، ولكن قد يبدو إحتمال حدوث تعارض فى المصالح المائية بين مصر وأى من دول المجموعة فى المستقبل إستناداً إلى إنتشار ظاهرة الجفاف وتفاقم مشكلة الغذاء مما يوجه الأنظار للموارد المائية المتاحة للاستفادة منها فى مختلف المجالات الإقتصادية، وقد بدأت بعض الدول محاولات استخدام المياه كسلاح سياسى ترفعه فى وجه مصر بين الحين والأخر خاصة مع إزدياد حركة التقدم الفنى والتكنولوجى التى زادت بدورها من أهمية عامل المياه فى الحياة الإقتصادية.

إن تدهور حالة الأمن وعدم الاستقرار فى مختلفة دول حوض النيل خلال العقدين السابقين يمثل نتيجة طبيعية ومنطقية لظروف وأوضاع أحاطت بدول المنطقة، بعضها كامن ونابع من البيئة الداخلية لدول حوض النيل، وطبيعة التطور السياسى، والإقتصادى والإجتماعى بها، وبعضها الأخر وافد إليها من طبيعة النظام الدولى الذى يسيطر على العلاقات الدولية فى المرحلة المعاصر :

* **فبالنسبة للعوامل الداخلية** فهى تتمثل فى مختلف عناصر النظام السياسى والإقتصادى والإجتماعى لدول حوض النيل والتى من أهم مظاهرها عدم الاستقرار السياسى وأزمات التكامل الوطنى وعدم الإندماج ومختلف الصراعات الداخلية والإقليمية وتفاوت درجات النمو الإقتصادى والأزمات الإقتصادية التى تعانى منها مختلف دول حوض النيل.

* **وبالنسبة للعوامل الخارجية** وهى التى ترتبط بالمتغيرات العالمية الجديدة والتى يتمثل أهمها فى تنافس وصراع القوى الكبرى لبسط نفوذها على دول المنطقة واستنزاف مواردها الطبيعية والبشرية، واستمرار التبعية الخارجية وإزدياد أزمة المديونية ومحاولات خلق بؤر توتر وصراع يسمح لها بالتدخل لفرض سيطرتها وتحقيق مصالحها وأهدافها دون النظر إلى مدى تخلف أو درجة نمو مختلف شعوب دول حوض النيل .

فمنطقة حوض النيل تمثل أهمية بالغة لمصر لإحتوائها العديد من المناطق الأمنية التى تشكل تهديداً مباشراً أو غير مباشر للأمن القومى المصرى، وتبرز أهمية هذا الإتجاه ـ بالإضافة إلى تواجد منابع النيل الذى يعتبر شريان الحياة لمصر والمصريين ـ فى وجود السودان الذى يمثل إمتداداً وعمقاً استراتيجياً لمصر، كما أنه أسهل وأقصر الطرق للوصول إلى دول حوض النيل لمواجهة أى أخطار

تتعرض لها هذه الدول، وتؤثر الصراعات الموجودة فى هذا الإتجاه تأثيراً مباشراً على مصالح مصر النيلية، وتهدد بالتالى الأمن القومى المصرى.

وأهم تلك الصراعات مشكلة الجنوب السودانى وأثرها على وحدة السودان ومشروع قناة جونجلى وباقى المشروعات الزراعية ومشروعات الطاقة ومشكلة الحدود السودانية الأثيوبية، بالإضافة إلى بعض الصراعات الإقليمية الأخرى لدول حوض النيل، وتؤدى هذه الصراعات إلى تهديد كل من منابع ومجارى النيل، كما يتمثل تهديد الدول الواقعة فى حوضه فى محاولات إنقاص حصة مصر من المياه التى تصلها سنوياً، ويعود ذلك لإعتماد دول حوض النيل حالياً على مياه النهر فى الزراعة بدلاً من مياه الأمطار، مع عدم تقيد هذه الدول بإتفاقيات مياه النيل المبرمة بحجة أنها أبرمت فى ظل السيادة الاستعمارية، علاوة على تجاهلها لمصالح باقى دول الحوض بإنشاء مشروعات الرى وتوليد الطاقة دون التنسيق مع باقى دول حوض النيل، وعدم إعطاء عناية كافية لتنفيذ المشروعات المخططة لضبط مياه النهر وتقليل الفاقد، مع تعرض بعض المشروعات المقامة على مجرى النهر لأعمال العرقلة والتخريب (قناة جونجلى)، والإنفجار السكانى فى بعض دول النيل وخاصة دول المنبع (كينيا ـ أثيوبيا).

وقد بدأت تهديدات الأمن القومى المصرى تتداخل مع بعضها، ومن المتوقع أن تتراكم إفرازاتها فى المستقبل فى الإتجاه الاستراتيجى الجنوبى ـ دول حوض النيل ـ حيث يدور الصراع العالمى فى المرحلة المعاصرة حول الطاقة، بينما سيدور فى المستقبل حول الغذاء الذى يعتمد إعتماداً كلياً وجزئياً على المياه، وبذلك فمن المتوقع أن يدخل نهر النيل دائرة الصراع العالمى، ومن هنا يمكن لواضعى السياسة المصرية أن يحددوا الخطوط الرئيسية للاستراتيجية

المصرية والتى يمكن التحرك فى إطارها لبناء علاقات قوية مع دول حوض النيل، جوهرها التعاون فى شتى المجالات بما يخدم المصالح القومية المصرية فى الحاضر المستقبل.

٣ - كيفية التغلب على التهديدات:

تستطيع السياسة الخارجية المصرية أن تقوم بدور المبادرة فى تحقيق التعاون الإقليمى وإنشاء الإطار التنظيمى للتعاون بين دول حوض النيل والتنسيق مع فروع الأمم المتحدة المتخصصة، وأن تدخل فى إتصال مباشر على مستويات متساوية مع جميع دول حوض النيل على أساس تحقيق المصالح المشتركة لدول وشعوب حوض النهر، فالسياسة المصرية لها علاقات جيدة بكل أطراف الصراعات فى حوض النيل، ولها علاقات طيبة أيضاً بأطراف الصراع العربى ـ الإسرائيلى مما يخفض من حدة توتر العلاقات بين مختلف دول حوض النيل ويساعد فى نفس الوقت على إقامة تنظيم إقليمى متكامل يضم كافة دول حوض النيل.

إن لنهر النيل هيدروليكية سياسية بالغة الحساسية تؤثر فى العلاقات الدولية بين دول حوض النيل، وفى الوقت الذى يتعثر فيه إنشاء هيئة لحوض النيل تنجح دول أفريقية أخرى فى إنشاء هيئات لأحواض أنهارها مثال ذلك :

هيئة حوض نهر السنغـال.

وهيئة حوض نهر النيجـر.

وهيئة حوض نهر الزمبيزى.

بل إن نهر الميكونج الذى ينبع من هضبة التبث ويمر بدول فيتنام و لاوس

وتايلاند وكمبوتشيا فى جنوب شرق أسيا له هيئة لحوضه تضم هذه الدول رغم ما بينها من نزاعات وحروب حيث يتنازع السياسيون بينما نجد الفنيون مجتمعين يبحثون شئون النهر ومشروعات تقليل الفاقد والاستفادة القصوى من مياهه ومساقطه لخدمة أهداف ومصالح كافة دول النهر .

وكما إلتزمت مصر فى سياستها الخارجية تجاه دول حوض النيل ببذل الجهد والتأييد لكفاح شعوب المنطقة فى نضالها من أجل الحرية والإستقلال فقد أولت الدبلوماسية المصرية كذلك إهتماماً خاصاً للجهود المبذولة لمساعدة دول حوض النيل على العبور فوق أزماتها الإقتصادية الطاحنة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية إقتصادية شاملة تحقق مزيداً من التعاون بين الجنوب والجنوب مع توجيه كافة الموارد البشرية والمادية لمختلف دول المنطقة لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها، وتحقيقاً لهذه الأهداف اتجهت الدبلوماسية المصرية فى تحركها فى منطقة حوض النيل إلى العمل من خلال محورين أساسيين هما:

الأول : هو الإطار الثنائى بمجالاته المختلفة من تبادل للزيارات على مختلف المستويات وإبرام إتفاقيات التعاون مع دول حوض النيل.

الثانى : هو الإطار الإقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض النيل وقد برز ذلك واضحاً من خلال إجتماعات « اندوجو » ومحاولات تدعيم العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى إطار إقليمى متكامل لخدمة كافة شعوب ودول حوض النيل.

إن السياسة الخارجية ما هى إلا أمتداد للسياسات الداخلية، وكلما إزداد

الوعى بقضية أو مسألة المياه محلياً كلما إنعكس ذلك على السياسة الخارجية المصرية، ورغم إدراك المسئولين لموضوع المياه وتخوف الرأى العام المحلى، مازالت العديد من الموارد المائية الأخرى والمتاحة لا تستغل الإستغلال الأمثل، وعلى الدولة بكافة أجهزتها أن تتضافر من أجل العمل على تنمية هذه الموارد والحرص على عدم تبديدها .

وفى هذا الإطار يجب إبراز مجموعة من الحقائق يتمثل أهمها فى:

الحقيقة الأولى :

أن مصر ستواجه مشكلتين أمنيتين أساسيتين ما لم يتم السيطرة عليهما وهما الزيادة السكانية المطردة وقلة الموارد المائية التى تفى بإحتياجات السكان والتنمية، ويتطلب ذلك ضرورة القضاء على كافة المشاكل والصراعات بين دول حوض النيل بالوسائل السلمية والتعاون المشترك والخروج بصيغة ملزمة من القرارات والإتفاقيات الدولية التى تضمن وتحقق التعاون والمصالح المشتركة لجميع دول حوض النيل، كما تلزم دول حوض النيل بعدم إقامة أية مشروعات أو سدود على مجرى النهر إلا بعد موافقة جميع الأطراف .

الحقيقة الثانية:

تعتمد مصر على مصدر وحيد لا غنى عنه للمياه هو نهر النيل الذى يكاد يشكل نحو ٩٩٪ من مصادرنا من المياه العذبة، أى أن أمن مصر القومى يعتمد على نهر النيل دون منازع سواء للشرب أو الزراعة أو المواصلات أو غيرها من الأعمال الإقتصادية الأخرى وسيظل إعتماد الإنسان المصرى على نهر النيل كما هو طالما استمر نهر النيل المصدر الوحيد للمياه .

الحقيقة الثالثة:

أنه فى ظل التوسع الإقتصادى والإمتداد العمرانى وإرتفاع معدلات النمو السكانى ومع ثبات كميات المياه التى تصل إلى مصر سنوياً من نهر النيل، فإن ذلك يعنى أن كميات المياه المتوافرة حالياً وتكفى حاجة البلاد الآن، قد لا تكفى فى المستقبل القريب مما يسبب عجزاً محتملاً فى السنوات القادمة.

الحقيقة الرابعة:

أن مصر بالنسبة لنهر النيل دولة مصب فقط حيث تشارك دولاً أخرى فى حوض نهر النيل، وبالتالى فإن مصر وحدها لا تتحكم فى نهر النيل، ولا تستطيع ذلك دون معونة وموافقة وتعاون دول حوض النيل مجتمعة، فهناك تشابك للمصالح والمصادر المائية لنهر النيل وتشعبها بين جميع دول المنطقة وأن أية سياسة تجاه مياه النيل تعنى مخاطبة كافة دول حوض نهر النيل .

الحقيقة الخامسة:

تعد مسألة تأمين مياه النيل أحد الثوابت الأساسية فى سياسة مصر الخارجية عبر مختلف العصور والأزمان، ويستمد أهمية الدور المركزى لمياه النيل فى سياسة مصر الخارجية من أهمية هذه المياه على مستوى السياسة المصرية الداخلية، وهذا يفسر لنا ذلك التنوع فى أساليب السياسة المصرية فى تحقيقه، إذ تراوحت بين العمل على السيطرة وبسط النفوذ كما كان الحال فى عهد محمد على وبعض خلفائه وفى ظل حكومات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى إنتهاج سياسة التعاون ومبدأ حسن الجوار فى ظل حكومات ما بعد الثورة مع عدم استبعاد أسلوب الحسم والمواجهة إذ كان لذلك ما يبرره .

الحقيقة السادسة :

أنه لم تعد دائرة التحرك المصرى تجاه الجنوب دائرة نيلية فقط بل وأفريقية أيضاً، وبعبارة أخرى لم تعد حركة السياسة الخارجية المصرية محصورة فى الدائرة النيلية الضيقة بل تعدتها إلى الدائرة الأفريقية برمتها، وأصبح إتباع سياسة مرنة ومتوازنة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية والإقليمية فى دول حوض النيل هو السمة المميزة لسياسة مصر الخارجية إزاء هذه الدول جميعاً، مع الأخذ فى الإعتبار إمكانية الوصول إلى تنظيم إقليمى قانونى واضح المعالم يكفل الإنتفاع الكامل المشترك بمياه النيل بين مختلف دول حوض النيل .

إن الموقف المائى لمصر فى المستقبل دقيق جداً خاصة بعد تأخر إستكمال أهم مشروعات زيادة المعروض المائى كمشروع التخزين فى البحيرات الشمالية ومشروعات التخزين فى أعالى النهر، وبالتالى فليس هناك من مخرج سوى القبول بمستوى تنموى منخفض ومعدل استصلاح أراضى منخفض، بل ربما تدهور الناتج الزراعى الراهن إذا ما تعرضت مصر مرة أخرى إلى إنخفاض الوارد إليها من المياه نتيجة الجفاف فى منابع النيل خاصة فى الهضبة الأثيوبية وضرورة إتجاه مصر إلى زيادة التعاون بين دول حوض النيل لكى تضمن على الأقل عدم الإضرار بحصتها الحالية من المياه والاستمرار فى تنفيذ المشروعات التى يمكن أن تزيد من كمية المياه الوارده لمصر وضرورة تحسين كفاءة الرى على المستوى الداخلى.

وتعتبر مصر من المناطق الجافة وشبة الجافة ولذلك فإن الإعتماد الأساسى على مياه النيل يستوجب تعظيم الاستفادة بالمياه واستخدامها الإستخدام الأمثل

والحد من الفواقد إلى أقصى درجة، وذلك فى إطار:

* الحفاظ على مخزون السد العالى وتنظيم السحب منه وفقاً للإحتياجات الفعلية دون إسراف وعدم تجاوز الحصة المقررة لمصر من مياه النيل.

* السعى المستمر والتعاون مع السودان لاستكمال قناة جونجلى للحصول على موارد مائية نيلية إضافية لكلا البلدين تقدر بنحو أربعة مليارات متر مكعب.

* الإسراع بمشروعات الإفادة بخزانات المياه الجوفية فى وادى ودلتا النيل للحصول على نحو ٥ مليارمتر مكعب سنوياً، وكذلك خزانات المياه الجوفية العميقة الموجودة فى الصحراء الغربية للحصول على نحو ٣ مليار متر مكعب بالإضافة إلى الخزانات السطحية والعميقة بشبه جزيرة سيناء مع الاستفادة من مياه الأمطار والسيول عن طريق السدود والخزانات سواء بالتخزين المباشر أو تغذية الخزان الجوفى السطحى.

* ضرورة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ذات النوعية المناسبة لأعمال الاستزراع لكافة المحاصيل وتحقيق أغراض التنمية الزراعية.

* العمل على تطوير نظم الرى فى أراضى الوادى والدلتا وزيادة كفاءة الرى والحد من الفواقد المائية.

ويمكن القول أن العداء الحقيقى لمصر فيما يتعلق بمياه النيل إنما يأتى أساساً من جانب القوى الإستعمارية الأمر الذى يقدم لنا دليل إثبات على عدم وجود تعارض فعلى بين مصر وأى من دول حوض النيل ، ولا ينبغى المبالغة فى محاولات استخدام مياه النيل فى الصراع السياسى فى مصر أوالتأثير بطريقه

سلبية على استقلالية القرار السياسى المصرى فى العلاقات الدولية بين دول حوض النيل ، وهذا يستند على:

أولاً: أن قواعد القانون الدولى جاءت صريحة للغاية فى بيان حقوق والتزامات الدول الأعضاء فى حوض النهر الدولى.

- **بالنسبة للحقوق** : يوجد مجموعة من المعايير التى يتم على أساسها الإنتفاع بمياه الأنهار الدولية على نحو يحقق العدالة بين هذه الدول منها عدد السكان ودرجة إعتماد الدولة على النهر فى إقتصادها وحياة شعبها والمساحة والمسافة التى يقطعها النهر داخل الحدود.

- **وفيما يتعلق بالإلتزامات:** فمنها الإلتزام الذى يفرض على الدولة النهرية الإمتناع عن القيام بأى عمل أو إدخال أى تغيير فى مجرى النهر يكون من شأنه إحداث ضرر محسوس بأية دولة أخرى من الدول التى تشترك معها فى نفس حوض النهر.

ومعنى ذلك أن أى محاولة للتأثير على مياه النيل بقصد الإضرار بمصالح مصر هى محاولة غير قانونية من حيث المبدأ وترتب مسئولية دولية فى مواجهة الدولة المعنية.

ثانياً: أن أغلب دول حوض النيل ليست فى حاجة ملحة إلى هذه المياه حيث أن إقتصادها لا يعتمد أساساً عليها فضلاً عن أنها لم تصل إلى درجة الثراء المادى والتقدم التكنولوجى التى تمكنها من استغلال كافة الموارد المائية المتاحة.

ثالثاً: أن نهر النيل يمتاز بأنه متعدد المنابع والروافد الأمر الذى يعنى أن أية محاولة من جانب إحدى دول حوض النيل ستكون محدودة الأثر مهما كانت جديتها .

رابعاً: أن مفهوم أمن منابع النيل من وجهة النظر المصرية ينبع أساساً من حرص مصر على مصالح دول الحوض وقواعد القانون الدولى الذى ينظم أسلوب استغلال الأنهار الدولية ، ومن خلال هذا المفهوم يجب أن تعمل مصر على الحفاظ على الحقوق المكتسبة من مياه النهر والعمل على زيادة الإيرادات المائية لصالح دول حوض النيل مستقبلاً لمواجهة الطلب المتزايد على مياه النهر.

إن الدولة المصرية مطالبة فى ظل الأوضاع الدولية المعاصرة باستيعاب كافة الحقائق الدولية الراهنة، وعلى كافة مؤسسات الدولة العمل على الحفاظ وتدعيم الوزن المصرى فى منطقة حوض نهر النيل حماية للمصالح الحيوية المصرية ولمحاصرة الإتجاهات الناشئة والداعية إلى عزل مصر عن محيطها الأفريقى، وفى هذا الإطار يمكن إبرازعدة نقاط هامة هى:

١ ـ عدم تمرير إنفصال الجنوب السودانى والإتصال بكافة الأطراف المعنية لإنهاء الحرب الأهلية فى جنوب السودان فى ظل دولة سودانية موحدة وديمقراطية.

٢ ـ إعادة تشكيل وتوثيق التعاون الثنائى والإقليمى بعيد المدى مع كافة دول منطقة حوض النيل.

٣ ـ متابعة أنشطة القوى الإقليمية غير المنتمية إلى المنطقة (اسرائيل ـ إيران)

والحد من إنعكاساتها السلبية على المصالح الحيوية المصرية.

٤ ـ الإهتمام بالجوانب المعنوية للدور المصرى فى مختلف دول حوض النيل، ويبرز هنا دور البعثات التعليمية والعلاقات الحزبية وأنشطة الجميعات التطوعية والنقابات المصرية المختلفة.

وتتسم الدبلوماسية المصرية فى المرحلة المعاصرة بإنتهاج دبلوماسية فعالة ونشطة فى إتجاه توثيق العلاقات مع مختلف دول حوض النيل، وهذه الدبلوماسية تمثل من واقع منطلقاتها وممارستها مدرسة فى الدبلوماسية الهادئة والمعتدلة، وهى تستهدف أساساً تحقيق هدف إستراتيجى هو تأمين المصالح العليا للبلاد وأمنها القومى وذلك من خلال:

أ) تأمين الموارد المائية التى تتدفق من دول حوض النيل عبر نهر النيل الذى يمثل شريان الحياة لمصر وللمصريين.

ب) تحقيق الإستقرار السياسى لمختلف دول حوض النيل ومساعدتها فى دفع عملية التنمية بقدر ما تسمح به إمكانيات مصر وقدراتها خاصة فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

ووصولاً إلى تحقيق هذين الهدفين الاستراتيجيين والمتلازمين فقد أخذت الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس مبارك أدوات تتلاءم مع المتغيرات العالمية والإقليمية فى المنطقة حيث لم تعد القضية الأولى هى النضال ضد الاستعمار، وإنما يحل محلها الأن قضية التنمية وضرورة تجاوز الأزمة الإقتصادية التى تعانى منها مختلف دول القارة الأفريقية، وليس أدل على ذلك من الإهتمام على المستوى القارى والقمة الأفريقية بالمشكلة الإقتصادية حيث تم وضع خطة

لاجوس عام ١٩٨٠ للتصدى لهذه المشكلة وخطة أبوجا ١٩٩١ لإقامة السوق الإقتصادية الأفريقية المشتركة على مراحل متدرجة، وإنطلاقاً من هذا، فإن الدبلوماسية المصرية تنشط لتنفيذ السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل من خلال أساليب شتى لعل من أبرزها:

أولاً: دبلوماسية القمة ويقصد به لقاءات القمة على مستوى رؤساء الدول وهو أسلوب من شأنه تحسين العلاقات بينها وإعطاء العمل الدبلوماسى دفعة قوية لصيانة العلاقات ودعمها.

ثانياً: دبلوماسية الدائرة النيلية من خلال إجتماعات « اندوجو » حيث تحرص الدبلوماسية المصرية على دعم أواصر العلاقات مع مجموعة دول حوض النيل وذلك فى مجال سعيها لتأمين مياه نهر النيل.

ثالثاً: دبلوماسية التنمية حيث تسعى مصر بقدر طاقاتها وإمكانياتها إلى تقديم يد العون لدول حوض النيل فى مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والفنية.

رابعاً: دبلوماسية تسوية الصراعات الإقليمية بالطرق السلمية استناداً إلى دور مصر التاريخى فى المنطقة، وعدم تورطها فى أى صراع إقليمى وحرصها الدائم على تسوية كافة الصراعات والمنازعات وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسى فى منطقة حوض النيل.

ويمكن للدبلوماسية المصرية للوصول إلى حلول لمختلف الصراعات والتهديدات بالطرق السلمية والمفاوضات السياسية والإلتزام بالحق والقانون، ويتوقف الأسلوب الناجح لمواجهة التحديات والتهديدات الموجهة للأمن القومى

المصرى على ثلاث عناصر محددة هى :

١ـ الإعداد الشامل للدولة.

٢ـ التعاون الإقليمى والدولى البناء.

٣ـ وبناء القوة العسكرية القادرة على تحقيق الأهداف السياسية والأمنية.

ولا شك أن أهم وسائل دعم الأمن والإستقرار فى المنطقة يتطلب وجود تنظيم إقليمى قانونى متكامل لجميع دول حوض النيل ويتمتع بالقدرة على تنفيذ هدفين أساسيين هما:

الأول: هو منع وقوع النزاع بين أعضاء المجموعة أو تفاقمه وتسوية مثل هذا النزاع باستخدام الوسائل السلمية.

الثانى: هو تحقيق تنمية إقتصادية وتعاون إقليمى حقيقى فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية تكون له آثاره الملموسة فى الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة فى المنطقة بما يحقق أهداف ومصالح شعوب ودول حوض النيل فى التنمية والاستقرار.

ويصبح التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية بين دول حوض النيل مرهوناً بتأمل العلاقة بين الواقع السياسى والإقتصادى والإجتماعى لدول حوض النيل، والإطار المؤسس الراهن والمستقبلى للنظام الإقليمى لدول حوض النيل.

المبحث الثانى

مستقبل وآفاق التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل

تحمل الأحداث التى تجرى بإتساع القارة الأفريقية وخاصة فى منطقة حوض النيل فى طياتها كثيراً من الإحتمالات التى تؤثر على مستقبل المنطقة، ويزيد من خطورة هذه الإحتمالات وجود أيدى خارجية تدفع بالأحداث نحو صراعات عديدة، مع استمرار الصراع بين ممثلى قوى الإستعمار القديم وممثلى قوى الاستعمار الحديث وهو صراع يدور من أجل الإحتفاظ بمناطق نفوذ لها حرصاً على المصالح القديمة وحماية لما تبقى به من ثروات طبيعية فى منطقة حوض النيل.

وإذا كانت المنطقة قد شهدت فى المرحلة المعاصرة مؤثرات عديدة ومصادمات عنيفة، إلا أنه منذ مطلع التسعينيات تتوالى على دول حوض النيل العديد من الأحداث والتحولات السياسية الجذرية والحاسمة والتى تعد إنعكاساً طبيعياً للتغيرات الحيوية التى يشهدها.العالم فى العلاقات الدولية وتوازنات القوى وما ترتب عليه من سقوط للأنظمة الحاكمة التى كانت تتغذى على هذه التوازنات التى نشأت فى ظل الحرب الباردة، بينما استمرت منازعات أخرى وانتشرت فى مناطق مختلفة من حوض النيل مما كان له أكبر الأثر على الأمن القومى المصرى وتطور الأوضاع السياسية والإقتصادية فى منطقة دول حوض النيل.

ونظراً للأهمية الدولية والإقليمية التى تمثلها هذه المنطقة وتعدد المشاكل

المثارة والأطراف المشاركة فيها وتأثيرها على أمن واستقرار المنطقة وما ينتظر أن تفرزه من تغيرات سياسية واستراتيجية وأمنية، مما تجعل منها ثغرة خطيرة فى جدار الأمن القومى المصرى فى بعده النيلى، فمنطقة حوض النيل تتمتع بموقع استراتيجى بالغ الخطورة وقد ظلت المنطقة محل إهتمام القوى العالمية منذ الحقبة الاستعمارية حتى الحرب العالمية الثانية ، ثم إنتقل إلى الإهتمام وسيطرة القوتين العظمتين فى عصر القطبية الثنائية، وفى هذه المرحلة توالت حركات التحرر الوطنى لشعوب دول حوض النيل وكانت الثورة المصرية ١٩٥٢ هى الثورة الرائدة ونقطة الإنطلاق نحو تحرر واستقلال دول حوض النيل .

وقد ظلت منطقة حوض النيل تنتمى بموقعها المتميز إلى أحد أهم مراكز التوتر والحساسية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ولكنها فى نفس الوقت ظلت خاضعة تماماً للعبة توازنات القوى الدولية طوال مرحلة الحرب الباردة وبالتالى ظلت توتراتها الداخلية ومطالب شعوبها من الأمور الهامشية التى لا تعامل بإعتبارها أحد العوامل الهامة والمؤثرة فى لعبة التوازن، واستمر هذا الوضع إلى أن انقلبت الموازين الدولية والإقليمية بإنهيار عهد القطبية الثنائية فى نهاية عقد الثمانينيات لتبدأ التغيرات الكبرى والإطاحة بنظم عتيدة كنظام الرئيس الأثيوبى منجستو فى أثيوبيا، وهى مازالت تهز بشدة نظم أخرى تصارع موجات التغيير وتحاول التصدى لمسار التاريخ .

إن الهدف الأساسى للتعاون الإقليمى بين دول حوض النيل يرمى إلى إنشاء سلطة عامة مشتركة لضبط النهر ومشروعاته الكبرى بما يترتب على ذلك من تفويض لمبدأ السيادة بمعناها التقليدى ورفع مبدأ المصلحة العامة المشتركة،

ويرى المؤلف أن المناخ الدولى والإقليمى الراهن ملائم تماماً لبدء العملية التفاوضية بهذا الشأن، ونظراً لأن التفاوض يحتاج إلى مبادرة سياسية فإن مصر تستطيع أن تقوم بهذه المبادرة وأن تدخل فى إتصال مباشر على مستويات متساوية مع جميع دول النهر مع ملاحظة أن مصر وهى تسعى لتشجيع التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل فإنها تؤكد على ثوابت ثلاثة حاكمة للسياسة المصرية تجاه حوض النيل، وتتمثل فى:

١ـ الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر فى مياه نهر النيل.

٢ ـ حق مصر فى الإقتسام المنصف لفوائد المشروعات التى تقام على النهر.

٣ ـ إقرار مبدأ التشاورعند تنفيذ أى مشروع على نهر النيل حتى لا تقوم دول المنبع بتنفيذ ما تشاء من مشروعات تؤثر على موارد النيل.

وبالنظر إلى ما هو جار بين دول أعالى النيل منذ استقلالها من صراعات سياسية وعرقية وإقتصادية وحدودية فإنه على مصر أن تأخذ دائماً موقف الحياد الرسمى فى هذه الصراعات الداخلية والإقليمية من تلك الدول، وتفضيلها مبدأ التعاون وحسن الجوار وإنتهاجها سياسة معتدلة تجاهها ولا يسقط من حساباتها حساسية مياه النيل وضروة تأمين حقوقها فيها، وعلى مصر ألا تنتظر إلى أن تتم مشروعات تنمية تلك الدول على مياه النيل ثم تقوم بالإحتجاج، بل عليها أن تبادر بالإقتراح للمشروعات ذات الإنتفاع المشترك والسير فيها فنياً أولاً ثم تقنين المشاركة بالطرق الدبلوماسية إذ من الواضح أن هناك قوى خارجية تعمل على إقناع دول أعالى النيل بإقامة مشروعات كهرومائية أو تخزينية قد تضر بمصالح مصر أو تصبح باهظة التكاليف عند محاولات تعديلها لتكون ذات نفع مشترك.

وفى هذا الإطار يمكن للباحث إبراز عنصرين هامين لإلقاء الضوء على مستقبل التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل وهما:

العنصر الأول : تحديات التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل.

العنصر الثانى : سيناريوهات المستقبل للعلاقة بين دول حوض النيل.

أولاً: تحديات التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل:

إن خصوصية العلاقات الدولية النيلية أمراً ليس فيه شك، ولكن مسيرة هذه العلاقات تواجه مواقف وتحديات خطيرة فى المرحلة المعاصرة، وبالرغم من بعض الإيجابيات التى يمكن رصدها إلاأ نه يبرز التساؤل التالى:

إلى أى مدى أسهمت هذه الإيجابيات فى دعم قنوات الإتصال بين دول حوض النيل؟

وللإجابة على هذا التساؤل نوضح تحديات التعاون الإقليمى التى تواجه مختلف دول حوض النيل، ونقصد بها مختلف العوامل التى تعرقل تنفيذ برامج تهدف إلى تحقيق التعاون الإقليمى بين دول المنطقة، ويمكن تحديد ثلاث أنواع من التحديات المعاصرة هى:

١- التحديات السياسية: وتنقسم إلى قسمين:

أ - تحديات سياسية إقليمية:

والتى تتمثل أساساً فى الصراعات السياسية القائمة أصلاً بين دول حوض النيل، والتى تقف حجر عثرة فى معظم الأحيان أمام محاولات قيام تعاون حقيقى بين دول المنطقة وخاصة صراعات الحدود ومشكلات اللاجئين ومشكلة التوزيع العادل لمياه نهر النيل.

ب ـ تحديات سياسية خارجية:

وتمثل فى عدم تقديم التمويل اللازم لإقامة المشروعات المشتركة لتنمية دول المنطقة، ومختلف محاولات القوى الأجنبية لبسط السيطرة والنفوذ والتغلغل الإسرائيلى فى منطقة حوض النيل.

٢- التحديات الجيوبوليتيكية:

فنظرة متأنية على خريطة دول حوض نهر النيل توضح بجلاء مدى تشعب وتشابك الأنهار والبحيرات المختلفة والتى تصب جميعاً فى ذلك الجزء الشمالى من النهر الذى يبدأ من الخرطوم فى السودان حتى ساحل البحر

الأبيض المتوسط فى مصر، وذلك يوضح أن طبيعة النهر قد حتمت على دوله الاشتراك فى حوض واحد مما يعنى عملياً أن صانع القرار فى أى من دول الحوض لا يستطيع أن يتعامل مع دولة بعينها دون بقية الدول فى موضوع شائك مثل موضوع مياه النهر مما يحتم ضرورة التعاون بين مختلف دول حوض النيل.

٣- التحديات الثقافية:

وتبرز أهمية التغلب على القيود الثقافية فى ضوء تعثر تنفيذ أى مشروع فى المنطقة بدون توفير حد أدنى من الأرضية الثقافية اللازمة لتحقيقه حتى بإفتراض التغلب على كافة العوامل الأخرى الطبيعية والمؤسسية والمالية والبشرية، وتنبع القيود الثقافية فى دول حوض النيل أساساً من أن دول الحوض تنتمى إلى حضارات وأطر ثقافية وإجتماعية متباينة مما ينتج عنه تباين واسع فى الهياكل والمؤسسات الثقافية القائمة يعكس بدوره العادات والتقاليد التاريخية فى هذه الدول.

ورغم عدم تعارض هذه المعطيات بل وتكاملها فى إطار التعاون الإقليمى إلا أن دول حوض النيل تحت تأثير الظروف الاستعمارية التى سادت خلال الحقبة الماضية وفى إطار تبدل التحالفات والتوجيهات خلال السنوات الأخيرة بالغت فى محاولة استغلال تلك الدول للتأثير على غيرها من الدول التى تشاركها النهر مما أدى فى بعض الأحيان إلى سيادة جو من عدم التعاون بين هذه الدول، ومن ناحية أخرى فإن ضعف المؤسسات السياسية فى دول حوض النيل تتبعه بالضرورة تشخيص السلطة والإعتماد أكثر على الزعامة القومية حيث تتميز العملية السياسية بأن الزعماء لهم درجة عالية من الحرية فى تحديد الأمور الاستراتيجية والتكتيكية، الأمر الذى يضيف قيداً جديداً على إمكانية التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل حيث أن مسار السياسة الخارجية يخضع على الإرجح لآراء الزعيم أو رئيس الدولة.

ويمكن قياس مدى توفر الشروط اللازمة لبناء نظام إقليمى بين دول حوض النيل على المحددات التالية :

١ـ درجة توافق جدول أعمال النظام مع الإنشغالات الحقيقية للمجتمعات الأعضاء في النظام:

وتتحدد ضرورة النظام ومؤسساته من وجهة نظر أطرافه بالدرجة التى تستجيب بها المشاكل وإحتياجات حقيقية لهم، ويمكن النظر إلى هذا التوافق أو الإفتقار إليه على مستويين هما:

فعلى المستوى الرسمى :

فإن الحكومات هى التى تنضم أو تنسحب من عضوية النظام الإقليمى وما يدفعها للإستمرار فى الإلتحاق به والإلتزام الطوعى عادة بقراراته هو إدراكها لضرورته وحاجتها إليه بالنسبة لمجموعة من القضايا والمشكلات التى تهمها على نحو خاص.

أما على المستوى الإجتماعى غير الرسمى :

فإن موقف الرأى العام من النظام الإقليمى عادة ما يؤثر على المدى الطويل فى مدى قوة وتوطد النظام، وهذا الموقف يرتبط بالمدى الذى يستجيب فيه النظام لمشكلات وقضايا حقيقية تحكم عموم المجتمعات الداخلة فى النظام، وخاصة تلك الأقسام من الرأى العام ذات المطالب الخاصة وذات الدافعية الأعلى للمشاركة السياسية، والنظم الإقليمية عادة لا تخاطب الرأى العام مباشرة على نحو واضح وصريح، غير أنها إذا ما فشلت فى أن تأخذ إنشغالاته فى الإعتبار تكون قد حرمت نفسها من فرصة مد جذورها فى الواقع السياسى والإجتماعى.

٢ـ التماسك:

تختلف النظم الإقليمية من حيث درجة إلتزام أعضائها بالقيم الجوهرية التى يقوم عليها النظام سواء صرح بها فى ميثاقة أو تطورت كأعراف لها نفس قوة الإلتزام القانونى، ويحدد مستوى هذا الإلتزام درجة تماسك النظام الإقليمى وانسجامه، وقد يفوض النظام الإقليمى ومؤسساته المركزية لصياغة هذه القيم أو جانب منها ويملك سلطة الرقابة على مدى الإلتزام الفعلى بها من جانب أعضائه، وفى أحيان أخرى قد يفرض النظام مستوى مرتفعاً نسبياً من التماسك

حول دولة محور مهيمنه تقوم هى بصياغة ومراقبة الإلتزام من جانب الأطراف الأخرى بهذه إلقيم، وقد تكون هناك حالة توازن بين القيم، ولا يكون للنظام الإقليمى أو مؤسساته سلطة مباشرة للرقابة على الإلتزام بقيمه الجوهرية أو بنظامه الأساسى، وتتوقف درجة التماسك والتجانس بين أطراف هذا النظام الإقليمى على إمكانية التراضى والإلتزام الطوعى بهذه القيم .

٣ـ الإستقلالية النسبية:

حيث يرى منظرو فكرة النظم الإقليمية أنها خاضعة للنظام الدولى، إذ أنها تتحدد بالنظام الدولى وتتواكب معه بالضرورة، ومع ذلك فإن أهمية النظم الإقليمية تنشأ مما تملكه من قوة حقيقية مستقلة نسبياً عن النظام الدولى وإلا ما كانت هناك حاجة لها أو إمكانية لصياغتها، والوقاع أن النظم الإقليمية تختلف من حيث درجة خضوعها للنظام الدولى ونمط هذا الخضوع، فالنظم الإقليمية الواقعة فى الدوائر الجيوبوليتيكية الحيوية للقوى السائدة فى النظام الدولى تميل للخضوع لإحدى هذه القوى أو تعمل بتناسق تام معها، أما المناطق الواقعة فى الأطراف البعيدة عن المجال الحيوى المباشر للقوى العظمى فإنها تتمتع بقدر من الإستقلال الذاتى ولكن فى إطار الموازين الإستراتيجية السائدة فى النظام الدولى.

٤ـ الفعالية:

وتعتبر الفعالية محصلة لطبيعة ومستوى الآداء فى الإعتبارات والمحددات السابقة، ووفقاً لهذه المحصلة قد يكون للنظام الإقليمى وجود بارز أو هامشى فى الحياة السياسية والثقافية للدول والمجتمعات الأعضاء فيه.

إن مجابهة التحديات التى تواجه التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل يتطلب وجود استراتيجية تقوم على الإيمان بأهمية المنظور التعاونى المشترك بما يتناسب ودور تحقيق التنمية فى حياة شعوب المنطقة ومسيرة تطورها السياسى والإقتصادى والإجتماعى، وقد تبلورت السياسة الخارجية المصرية برؤية واضحة تجاه كافة القضايا الدولية والإقليمية المرتبطة بمنطقة حوض النيل:

على المستوى العالمى :

إنطلقت السياسة المصرية من منطلق أن التطورات الدولية المعاصرة تتطلب البحث عن صيغ جديدة على الجانبين السياسى والإقتصادى لضمان درجة أكبر من العدل والمساواة بين الدول فى ظل نظام دولى جديد فى ضوء الإعتبارات التالية:

* إعطاء الأولوية لأعمال تسوية المنازعات الدولية لاسيما فى أقاليم العالم الثالث على أسس ومبادىء القانون الدولى والديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يساعد على الإنتقال بمختلف مناطق التوتر فى العالم إلى مستويات جديدة من السلام والاستقرار والأمن الدولى.
* وضع حلول جادة لمواجهة الوضع الإقتصادى الخطير فى المنطقة لمعالجة أزمات الديون ونقص الموارد المائية والفنية واختلال الهياكل الإقتصادية والقصور فى معدلات التنمية وإجحاف شروط التجارة الدولية بالنسبة لمختلف دول المنطقة ، بإعتبار ذلك يزيد من ضعف الإقتصاد العالمى ككل فى وقت يزداد فيه التوجه نحو إقامة تجمعات إقتصادية فى الشمال والجنوب.

وعلى المستوى الإقليمى :

فإن للسياسة المصرية مواقف واضحة ومحددة إزاء مختلف القضايا الإقليمية لاسيما قضايا التسوية السلمية للصراع العربى ـ الإسرائيلى والحد من التسلح والأمن الإقليمى، وانصب التركيز المصرى على إيجاد إطار فكرى يجمع مختلف دول المنطقة ويحولها إلى مجتمع مساهم وليس مجتمعاً متلقياً للمنح والقروض، وضرورة الإسهام بدور إيجابى فى العلاقات الدولية، ويأتى إهتمام السياسة الخارجية المصرية بدول حوض النيل من وعى مصر بحقيقة موقعها الاستراتيجى الفريد وإمتداد أمنها بمفهومه القومى الواسع الممتد إلى أفريقيا.

وتعد سياسة التعاون مع دول حوض النيل جزءاً رئيسياً فى سياسة مصر الخارجية، والسياسة الخارجية هى تعبير عن مصالح الدولة المصرية التى تأتى فى

مقدمتها المصالح الدائمة المتعلقة بالأمن القومي المصرى والذى يشمل موضوعات الحفاظ على وجود وبقاء الدولة ووحدة ترابها الوطنى وسلامة حدودها السياسية وحماية المجتمع المصرى ومؤسساته ، ونظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وهويته الثقافية، وتأتى فى أولويات وإهتمامات السياسة المصرية ضرورة التنسيق والتعاون بين دول حوض النيل وتأمين مياه النيل التى تعد المورد الأساسى للحياة فى مصر.

إن وجود القلاقل والإضطرابات فى دول حوض إلنيل والتى تتمثل فى عدم الاستقرار السياسى والصراعات القبلية ونزاعات الحدود والتخلف الإقتصادى وإزدياد المديونية الخارجية، يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى لمختلف دول المنطقة لما لها من أهمية استراتيجية بحكم موقعها وتأثيرها الجيوبوليتيكى وأهميتها القومية لكافة دول حوض النيل، وقد تعرض إقتصاد المنطقة لهجمة شرسة بعد فترة من إزدهار الآمال فى التنمية والتقدم الإقتصادى فى الخمسينات والستينيات فى أعقاب التحرر الوطنى لغالبية دول المنطقة، وقد إنطوت هذه الهجمة على تصدير الأزمة الإقتصادية والإختلال النقدى والمالى والتضخم العالمى إلى إقتصاديات دول حوض النيل، وقد ألقت هذه البيئة الدولية بظلالها على طبيعة وآفاق التعاون بين دول المنطقة حيث بداية نظام سياسى وإقتصادى عالمى جديد يختلف عن ذلك الذى ساد فى الخمسينيات والستينيات وهى المرحلة التى عرفت بمرحلة الكفاح الوطنى وتصفية الإستعمار، فالتعاون فى حد ذاته يتضمن إختيارات سياسية تكفيها قوة الوعى والإحساس والإيمان بالمصير المشترك والمصالح المتبادلة، أى أنه عمل مشترك يجمع بين أطراف كلها مسئولة وحريصة على إنجاح هذا التعاون، وكل منهم مؤمن بما ينطوى عليه من تضحيات ومسئوليات وإيجابيات .

ومن الضرورى تحديد الأهداف القومية المصرية فى حوض النيل حتى تكون مصدراً للاستراتيجية القومية الشاملة وحتى تكون محددات لتوجهات مصر المستقبلية وتدعيماً للعلاقات المصرية مع دول حوض النيل، كما يجب أن يوضع فى الإعتبار زيادة التواجد الإسرائيلى فى دول المنبع، وإتجاهات عمل القوى الخارجية والتطور التكنولوجى العالمى، كما يجب التفكير فى البدائل المطروحة والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لإستخدامها، وتحديد استراتيجية شاملة تحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة فى ظل تعاون وثيق بين دول حوض النيل وباقى الدول الأفريقية، وبإستغلال الإمكانات الذاتية المدعومة بالإمكانات العالمية والإقليمية مع تطور هذا التعاون تدريجياً ليحل محل القوى الإقتصادية الأجنبية الموجودة على الساحة النيلية.

وفى هذا الإطار يجب أن تعمل مصر لتأمين المصادر المائية لنهر النيل لضمان استمرار تدفقه والحصول على نصيب مصر العادل من مياهه والعمل الدبلوماسى الدائب لزيادة هذا النصيب لمواجهة خطط التنمية واستصلاح الأراضى مع تأمين الأهداف الحيوية والمنشأت والمشروعات المائية النيلية، وتأمين الحدود القائمة والعمق الاستراتيجى، ضد أى وجود معاد، ويتطلب كل ذلك إعطاء دول حوض النيل أولوية متقدمة فى سياسة مصر الخارجية مع صياغة سياسات طويلة المدى تجاه هذه الدول، حيث غاب القصور الاستراتيجى لإرساء دعائم نيلية متميزة وخاصة، ولازالت تلك العلاقات محكومة بإعتبارات أمنية أو مؤقتة بينما يتطلب تطور هذه العلاقات أن تكون لها ثوابت واضحة ومحددة لصالح كافة الأطراف، وكما هو الحال فى النماذج الرياضية فإن أية علاقة تحكمها ثوابت ومتغيرات، وإذا كانت الثوابت تحدد المستوى أو الإتجاه للعلاقة

أو المواقف الاستراتيجية المستمرة، فإن المتغيرات الداخلية والخارجية للنموذج تحكمها الإعتبارات والظروف المتغيرة والطارئة .

إن تنمية حوض النيل وتقنين توزيع مياهه المتوافرة بما يعود بالفائدة على جميع سكان الحوض هو أمر ليس بالغريب، فلازالت دول الحوض بعيدة كل البعد عن معرفة إمكانياتها الحقيقية، أو تبنى رؤية مستقبلية لتنمية شعوبها ولدورها فى العالم المعاصر، وليس لأى منها الثقة فى النفس أو الإرادة الحقيقية للقيام بأعمال ذات فائدة عامة، وتذهب كافة الجهود سدى فى حروب ومنازعات دينية وقبلية وعرقية وتدور سياساتها الإقتصادية حول الإقتراض لحل أزماتها الوقتية والمتعاقبة، وليس أدل على عدم الثقة فى النفس من نزوح الأموال منها وبمعدلات تزيد عن مجمل ديونها المحلية والخارجية فى معظم دول حوض النيل، وتتمثل تحديات السياسة الخارجية المصرية فى مواجهة مشكلة النقص فى الموارد المائية خلال العقود الثلاثة القادمة فى:

١ ـ تدعيم العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول حوض النيل فى مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية حتى يمكن إيجاد نوع من التفاهم والمصالح المشتركة.

٢ ـ إقناع دول حوض النيل بضرورة الإهتمام بمياه نهر النيل ورصد التمويل اللازم لحماية موارده، ليس فى إتجاه منفصل أو مستقل ولكن فى إطار من المصالح المشتركة ونظرة أشمل تتناول كافة المجالات الإقتصادية والأمنية.

وتتمثل أهم مجالات التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل والتى يمكن من خلالها تدعيم وتقوية العلاقة بين دول المنطقة فيما يلى:

أولاً: التعاون فى المجال الإقتصادى

فمن الممكن دعم علاقات التعاون بين دول حوض النيل لتحقيق التكامل فيما بينهم خاصة أنها تمتلك قدرات لا بأس بها ويمكن إستغلالها بصورة أكثر إستفادة وتحقيقاً للمنفعة العامة لدول المنطقة:

* ففى المجال التجارى يمكن زيادة حجم الصفقات المتبادلة بين دول المجموعة خاصة فى مجالات الأغذية واللحوم والمنسوجات، حيث يلاحظ أن حجم التبادل التجارى بين دول حوض النيل لا يتناسب مع حجم منتجات تلك الدول ولا مع حجم تجارتها مع العالم الخارى ويتطلب الأمر المزيد من التبادل التجارى واستغلال الأسواق بين دول حوض النيل.

* وفى المجال الزراعى يمكن تبادل الخبرات الزراعية بين دول حوض النيل، كما يمكن تبادل العديد من المنتجات الزراعية والحيوانية واستغلال الموارد الطبيعية والمساحات التى يمكن زراعتها لتحقيق التكامل الزراعى والأمن الغذائى لشعوب المنطقة.

* وفى مجال التعدين والصناعة يمكن التعاون وتبادل الخبرات وبعض المنتجات الصناعية بما يحقق مصلحة جميع دول حوض النيل.

* وفى مجال التعاون لترشيد استخدام مياه النيل فمصر تعمل بما يحقق مصلحة كل الدول النيلية، وهناك أطروحات لمشروعات مشتركة بين مصر وأثيوبيا والسودان حيث أن إمكانية التوصل إلى إقامة المشروعات لتنمية مياه النيل الأزرق ونهر عطبره إمكانيات قوية، إلى جانب

وجـود أراضـي شاسعـة قابلـة للزراعـة، كما أن هناك إحتمـالات جيدة لتوليد الطاقة الكهربائية.

ثانياً: التعاون فى مجال الأمن الإقليمى.

حيث تتميز دول حوض النيل بموقع استراتيجى متميز جعلها مطمعاً للدول العظمى عبر مختلف العصور، وتعد دول حوض النيل بمثابة المنفذ إلى قلب القارة الأفريقية، وما تحتويه تلك الدول من موارد طبيعية متنوعة مما يهدد الأمن الإقليمى لتلك الدول سواء من خلال محاولات السيطرة والإستيلاء على ثروات تلك الدول، أو إثارة الخلافات القبلية وإشعال النزاعات مما أصبح التعـاون بيـن دول حوص النيل فى المجال الأمنى أمراً حيوياً ومحققاً لمصالحها الوطنية.

ولا يقتصر تحقيق أمن النيل على مجراه فى مصر والسودان فقط ولكنه يشمل حوض النهر من منابعه الاستوائية والأثيوبية وعلى طول إمتداده، مما يؤكد أهمية التنسيق والتعاون لتحقيق أمن منابع النيل بوصفه هدفاً قومياً لجميع الدول فى حوض النيل.

ثالثاً: التعاون فى المجال الثقافى والإعلامى.

وتتلخص مظاهر التعاون فى هذا المجال من خلال المزيد من المنح الدراسية والدورات التدريبية المتبادلة بين مختلف الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث فى مختلف المجالات بين دول حوض النيل، بل يجب أن تتخطى مجرد التدريب إلى المشاركة الفعلية والمساهمة المادية لتنفيذ العديد من المشروعات المشتركة، ويبرز هنا أهمية وتأكيد الدور الذى يقوم

به الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ومحاولات تدعيمه مالياً حتى يمكن آداء دوره بصورة أكثر إيجابية وفعالية، وهناك إقتراح بإقامة وكالة أنباء لدول حوض النيل لعله يدخل حيز التنفيذ.

إن محاولات التجاوب مع التحولات الإقليمية والدولية قد تفاوتت ما بين دولة وأخرى من دول حوض النيل سواء من حيث درجة الإهتمام أو إتجاه التكيف، وإرتبط هذا التعاون فى أحد أهم جوانبه بإختلاف مدركات التهديد فيما بين دول حوض النيل وعدم وجود تصور إستراتيجى متجانس فيما بينها، الأمر الذى جعل الجهود المبذولة فى هذا الإتجاه تتم فى غياب رؤية موحدة أو تصور مشترك لأمن منطقة حوض النيل، ومن ثم فإنه بينما إهتمت مصر بتطوير سياستها العسكرية والإقتصادية للتكيف مع التطورات الدولية والإقليمية المتعاقبه، فإن غالبية دول حوض النيل الأخرى إقتصر تركيزها فقط على إعتبارات الأمن القطرى وأمن النظم الحاكمة دون الإكتراث كثيراً بالتحسب للتطورات الدولية والإقليمية الجذرية الحادثة فى الفترة الراهنة، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى الإقلال من قدرة دول حوض النيل على تبنى سياسات أمنية فاعلة للتكيف مع التحولات الدولية والإقليمية فى المنطقة، مما يقود إلى ضرورة البحث عن صيغة لإحياء التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل.

وتنفيذاً لخطة عمل «لاجوس» للتنمية الإقتصادية لأفريقيا والتى توصى بأنه ينبغى إنشاء هيئات لأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة فيما بين البلدان للنهوض بالتعاون الدولى وتنمية الموارد المائية المشتركة، يرى المؤلف إمكانية قيام منظمة للتعاون الإقليمى تجمع بين دول حوض النيل، وتعمل من خلال الخطوات التالية:

* تشجيع الأجهزة الدُولية المعنية على دراسة إمكانيات التعاون بين دول حوض النيل.

* مراعاة معالجة مختلف قضايا المنطقة فى إطار من التكامل الإقليمى بين دول حوض النيل .

* توثيق الروابط والعلاقات بين دول المنطقة فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية.

* حل وتسوية كافة المنازعات بين دول حوض النيل بالوسائل السلمية فى إطار من الشرعية وإحترام المواثيق الدولية وتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة.

* التأكيد على دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ودعمه لتحقيق هدفه للوصول إلى تعاون حقيقى بين دول حوض النيل فى مختلف المجالات.

* تشجيع زيادة التبادل التجارى وتبادل الخبرات الفنية اللازمة فى مختلف المجالات العلمية والصناعية.

* تبادل الخبرات فى مجال الزراعة وأساليبها التكنولوجية وتعزيز خطوط المواصلات وطرق النقل البرية والبحرية والجوية وشبكات الإتصال السلكية واللاسلكية بين دول حوض النيل ودعم التعاون الإعلامى.

* تبادل الخبرات من أجل توفير مصادر الطاقة وتنويعها خاصة الطاقة المستخدمة من المساقط المائية.

إن العلاقات الدولية لا تعيش على التاريخ فقط ولا تستند على الحضارة ووحدة المصير فحسب، وفى المرحلة المعاصرة لا تملك دول حوض النيل رفاهية الحديث عن الشعارات والمبادىء وحدها كأساس لعلاقاتها سواء فيما بينها أو

مع العالم الخارجى، وإنما تقوم هذه العلاقة وتزدهر على الإيمان بالقضايا المشتركة، وعلى التفهم والتعاون القائم على الأحترام المتبادل وسعة الأفق والحكمة فى معالجة المشكلات الطارئة دون مساس بالمصالح المشتركة والأهداف الحيوية الكبرى لمختلف دول حوض النيل.

ثانياً: سيناريوهات المستقبل للعلاقة بين دول حوض النيل:

إن استقراء تطور العلاقات المصرية ودول حوض النيل فى المرحلة المعاصرة يوضح عدة أمور تمثل مدخلاً لفهم وتحديد آفاق ومستقبل هذه العلاقات ، ومن أهم تلك الأمور ما يلى:

١ ـ أن التوجه المصرى تجاه دول حوض النيل يمثل توجهاً أساسياً ضمن توجهات مصر الخارجية، ورغم أن التوجه قد عانى فى بعض الأحيان من الهبوط والصعود فى مساره وفقاً لمقتضيات التطور، إلا أنه لم يكن فى مرحلة من المراحل توجهاً « ثانوياً» بحكم استناده على مصالح مصرية ثابته حيث أن نهر النيل يمثل شريان الحياة فى مصر، كما أن الأمن المصرى له بعده النيلى الذى لا يمكن تجاهله.

٢ ـ أن الدبلوماسية المصرية قد عملت على مستويين أساسيين:

الأول: هو المستوى الجماعى الذى يتصل بتدعيم صور التعاون السياسى والإقتصادى بين دول حوض النيل وإيجاد الأساليب الكفيلة لتنمية ذلك التعاون وتسوية مختلفة المنازعات بين دول حوض النيل .

الثاني: هو المستوى الثنائي الذى يتصل بتدعم كافة صور التعاون بين مصر ودول حوض النيل، وتعكس الدبلوماسية المصرية مدى الإهتمام الواعي للعمل المتوازن على هذين المستويين.

٣ ـ أن مصر قد طورت استراتيجيتها تجاه دول حوض النيل بمرونه وفقاً لطبيعة ومقتضيات التطور والمصالح، فقد تركزت محاور التحرك المصرى فى البداية على خدمة قضايا التحرر والاستقلال، وفى الوقت ذاته إهتمت مصر بقضايا الأمن والسلام خاصة فيما يتصل بحل النزاعات بين دول حوض النيل، ثم ركزت مصر بعد ذلك على تنشيط قضايا التنمية الإقتصادية نظراً للظروف الإقتصادية الصعبة وحدة التبعية الخارجية وزيادة المديونية التى تعانى منها دول حوض النيل.

إن المرحلة المعاصرة تحتاج إلى رؤية مستقبلية أبعد وأكثر شمولاً لمضمون وعملية التعاون بين دول حوض النيل، وهذه الرؤية ينبغى بالضرورة أن تعتمد على المدخل الوظيفى والإطار التخطيطى، وهذا المدخل للتعاون بين دول حوض النيل ينطوى على محاور ثلاثة هى:

المحور الأول :

أن هدف التعاون بين دول حوض النيل هو تحقيق التنمية والرخاء لشعوب ودول المنطقة، وهى سياسة ثابتة وليس عملاً آنياً أو مؤقتاً.

المحور الثانى :

أن ثمة استراتيجية مرحلية وصولاً لتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون

التمويل أحد أهم عناصرها بشرط أن يتزامن مع تبادل الخبرة فى نطاق أوسع وأرحب، وأن يلعب دوراً نشطاً وليس دوراً سلبياً فى التنمية الحقيقية لدول المنطقة.

المحور الثالث :

أن تنطوى هذه الاستراتيجية على وضع خطة مشتركة تتكامل مع الخطط الإنمائية الثنائية والتنسيق بين السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية لمختلف دول المجموعة .

وتسعى الدبلوماسية المصرية لتشجيع فكرة التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى للتغلب على مشكلات الأمن الإقليمى، وحين اجتمعت الدول الأفريقية وأقرت خطتى عمل « لاجوس » و « أبوجا » كان الهدف هو خلق سوق أفريقية مشتركة وتشجيع التعاون على المستويين الإقليمى والقارى ، والتأكيد على أن الأنهار الأفريقية يمكن أن تصبح جزءاً من البنية الأساسية اللازمه للتعاون الأقليمى ، ولاشك أن أهم العناصر التى تحكم طبيعة الدور الفعلى لدولة ما هو وزن هذه الدولة على المستويين الإقليمى والدولى، ويستمد هذا الوزن من عدد من المؤشرات التى تتلافى لتبيان وضع هذه الدولة إقليمياً وعالمياً، وبعيداً عن أى أطر نظرية مختلفة فإن الدور القائد لمصر إقليمياً أعطى لها وزناً على المستوى العالمى ، وقد استمر هذا الدور من خلال تبنى سياسات لها طبيعة عالمية يؤيدها أربعة أبعاد أساسية هى حجم العلاقات الدبلوماسية المصرية، والدور المصرى فى المنظمات العالمية والإقليمية، ودور مصر فى بعض المشاكل الدولية والإقليمية، وطبيعة التعامل الدولى والإقليمى مع مضر، ورغم ذلك ستبقى

إنعكاسات الصراع الدولى على مصر ومنطقة حوض النيل لعدم تغير المصالح الأساسية للقوى الكبرى فى المنطقة والتى يأتى على رأسها المصالح الأمنية والاستراتيجية والإقتصادية.

وفى هذا الإطار تبرز مجموعة من القضايا بشأن تدعيم إستمرار التعاون بين دول حوض النيل لعل من أهمها:

٣ - قضية الديمقراطية:

وتعد قضية الديمقراطية هى محور أزمة التطور السياسى فى كافة دول حوض النيل منذ الإستقلال ، فقد فشلت إستراتيجيات التنمية التى تبنتها الحكومات التسلطية فى تحقيق المهام السياسية والإقتصادية التى حددتها، فبدلاً من الوصول بالمجتمع إلى حالة الوحدة والتجانس دفعت به إلى حالة الإنقسام والتمايز العرقى ، وبدلاً من تحقيق التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية عملت على نشر الفساد وعززت الكساد ويرجع هذا إلى غياب الديمقراطية مما يعنى أن مطلب الديمقراطية بين شعوب تلك الدول لا يعكس فقط الجوانب النظرية والاخلاقية التى تقف وراء البحث عن بديل للمأزق السلطوى القائم وإنما يعكس كذلك المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير.

وقد تؤدى تطور حركة الإصلاح الديمقراطية فى دول حوض النيل إلى عدة إحتمالات ممكنة تتراوح بين استمرار بعض الزعماء المتسلطين وتصل إلى حد ظهور حلقات متتابعةمن الحرية السياسية وإنعكاساتها تؤدى فى النهاية إلى تعميق وتأصيل الحكم الديمقراطى، وأن حدوث أى من هذه الإحتمالات يعتمد ليس فقط على التخلص من سلطة الحكام والفاعلين الأساسيين فى

النظم القائمة، ولكنه يعتمد كذلك على مدى قوة المعارضة والتلاحم بين فصائلها وإيمانها بأهمية التغيرات الديمقراطية، وتلك الإحتمالات تختلف من دولة إلى أخرى فمثلاً مصر وكينيا حيث توجد جماعات ومؤسسات مدنية راسخة يمكن القول أن التحول الديمقراطى أكثر إحتمالاً، أما بعض الدول الأخرى مثل زائير والسودان ورواندا وبوروندى حيث تتنافر قوى المعارضة فإن تحقيق الحلم القومى الديمقراطى قد يكون أكثر صعوبة خاصة مع ضعف إمكانيات أجهزة الدولة وعدم تمكنها من الإضطلاع بمسئولياتها فى تحقيق التنمية والإستقرار.

٢ - قضية التنظيم الإقليمى:

إن التعاون الوظيفى والإقليمى بين دول حوض النيل والقائم على المصالح المشتركة يتطلب إطاراً تنظيمياً يشمل مجموعة من القواعد الملزمة لعل من أهمها:

١ ـ الإعتراف المتبادل والصادق بتثبيت الحدود السياسية الموروثه والراهنة وعدم العمل بأسلوب مباشر أو غير مباشر لتغييرها والإعتراف النهائى بوحدة التراب الوطنى لكل دولة من دول حوض النيل ورفض مطالب التقسيم والإنفصال.

٢ ـ الإلتزام بالنهج الديمقراطى لحل كافة المشكلات الداخلية فى كل دولة من خلال أساليب الإعتراف بشرعية التعدديه السياسية والثقافية وأن تترجم هذه التعددية عملياً فى المزيد من المشاركة السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان على مستوى الفكر والتطبيق.

٣ ـ إحترام استقلالية دول حوض النيل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول أو محاولات بسط النفوذ لتحقيق أهداف توسيعة عن طريق استخدام شعارات ومطالب قومية أو دينية أو إثنية، وينطبق ذلك على المؤسسات الرسمية والأجهزة السرية.

٤ـ تدعيم أسلوب التفاوض والحوار والإتصالات المتبادلة، وتبادل المعلومات بين مختلف حكومات دول حوض نهر النيل وخاصة فى المجالات الإقتصادية والثقافية مما يمثل خطوات أساسية نحو تحقيق التكامل والتعاون فى مختلف أبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

ولكن ما هى العوامل الرئيسية التى تؤثر على فعالية التنظيمات الدولية الإقليمية؟

يمكن القول أن فعالية التنظيمات الدولية الإقليمية تتوقف على مجموعة مترابطة من العوامل والتى يمكن إجمالها فيما يلى .

أـ الإطار القانونى للتنظيم:

ويشمل مجال إختصاص التنظيم ومدى ما يتمتع به من سلطات قانونية وقدرة التنظيم على إلزام الدول الأعضاء بالقرارات الصادرة عنه بما فى ذلك توافر نظام للجزاءات ونظام للتصويت ووضع معايير العضوية، فمن الثابت أنه خارج هذا الإختصاص تتضاءل فعالية التنظيم، وكلما توافر نظام للجزاءات واتجه نظام التصويت نحو الأخذ بقاعدة الإجماع واتضحت معايير اكتساب العضوية وفقدانها زادت فعالية التنظيم وقدرته على إتخاذ القرارات ذات الصفة الإلزامية.

ب ـ قيادة التنظيم:

ونقصد بذلك درجة مؤسسية الأمانة العامة للتنظيم وقدرتها على العمل الديناميكي والإبتكارى المؤثر فى الدول الأعضاء، فلاشك أنه كلما تطور جهاز الأمانة العامة مؤسسياً وتوافرت له المقدرة المالية والتمويلية والإدارية، وكلما اتسمت شخصية الأمين العام بالحيوية والقدرة على الإبتكار والقيادة وإيجاد أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء، كلما إزدادت فعالية التنظيم الدولى الإقليمى بصفة عامة.

جـ ـ المحيط الداخلى للتنظيم:

ويقصد بذلك عناصر البيئة الداخلية لأعضاء التنظيم ومدى تطور وإرتباط النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية فيما بينها ، فكلما زاد التشابه والتناسق بين الدول الأعضاء زادت قدرة التنظيم على التأثير فى العلاقات بين تلك الدول ، وكذلك كلما زاد إتفاق الدول الأعضاء على عناصر أساسية للعمل السياسى المشترك داخلياً وخارجياً زادت قدرة التنظيم على العمل إنطلاقاً من هذه العناصر التى تدعمه إقليمياً ودولياً.

د ـ المحيط الخارجى للتنظيم:

ونقصد بذلك طبيعة العمليات السياسية الدولية من ناحية والسلوك الخارجى للدول المعادية من ناحية أخرى، ففى حالة الصراع الدولى تتجه القوى الكبرى إلى توظيف التنظيمات الدولية والإقليمية كأداة فى ذلك الصراع بما يحقق مصالحها وأهدافها ومما يقلل من فعالية تلك التنظيمات وقدرتها على العمل المستقل، بالإضافة إلى أن وجود أى تهديد خارجى مباشر للدول

الأعضاء يساعد على بلورة القدرة السياسية للتنظيم.

إن إنشاء تنظيم يجمع دول حوض النيل يحقق مصالح مصر بإعتبارها دولة محور ودولة قائد فى منطقة حوض النيل، بالإضافة إلى أنه من الضرورى أن تقوم مصر بدور قيادى فى المنطقة يتمشى مع الخطوط العريضة للسياسة المصرية التى تنتهجها فى ظل الأوضاع الدولية المعاصرة ومن منظور التغيرات المرتقبة، ومن هذا المنطلق يتعين عليها أن تستفيد من العوامل المحددة لحركات التعاون بين دول حوض النيل وتعميق وتوثيق العلاقات الدولية فى المنطقة وتوسيع الإطار الثقافى لإزالة الشكوك ودرء أخطار الصراعات الأثنية وتحقيق الاستقرار فى المنطقة، وتولى السياسة المصرية إهتماماً ملحوظاً بتنمية وتطوير العلاقات السياسية والإقتصادية المتبادلة بين مختلف دول حوض النيل، وهذا إهتمام طبيعى لما تقوم به السياسة المصرية من إسهام تاريخى وإيجابى فى دول الحوض منذ ثورة ١٩٥٢ حتى المرحلة المعاصرة ، وقد أخذت وسائل الإعلام المصرية تتحدث عن آفاق وأبعاد المستقبل لهذه العلاقات فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية، وتمتد مزايا التعاون الإقليمى لدول حوض النيل لتشمل مختلف دول القارة، ويعد هذا بداية طريق طويل حيث يجب تحقيق الاستقرار فى المنطقة والإتفاق فيما بين دول المنطقة على أهمية التعاون والسير بخطى إيجابية نحو تحقيق ذلك الهدف حيث أن المستقبل السياسى والإقتصادى لمنطقة حوض النيل يعتمد على مدى النجاح فى السير قدماً فى هذا الإتجاه الوظيفى والإطار التنظيمى الذى يعتمد على التعاون الإقليمى بين مختلف دول حوض النيل.

وحتى يمكن استشراف مستقبل التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل يمكن القول بأنه لا توجد حتى الأن لجنة أو جهاز دائم أو منظمة إقليمية ذات

إختصاصات مؤثرة لإدارة نهر النيل، والواقع أن الحذر من إنشاء جهاز دائم لإدارة نهر النيل ليس له ما يبرره، إذ أن إنشاء مثل هذا الجهاز سيؤدى بدون شك إلى تحقيق النفع العام المشترك بين كافة دول حوض النيل وإلى تبادل الخبرات والتعاون فى تطوير النهر وتحقيق التنمية المتكاملة والشاملة فى مختلف مجالات البحث والتعاون الإقليمى، وسوف يحتاج ذلك إبرام إتفاقية جماعية بين مختلف دول حوض النيل ، بروح من المصلحة العامة والتراث المشترك وفى ظل مبدأ حسن النية، ونزولاً على حسن الجوار الذى أنشأه نهر النيل العظيم واحتضنته الأرض الأفريقية الطيبة ومن أجل تحقيق التقدم والرخاء لمختلف دول وشعوب دول حوض نهر النيل.

وتواجه دول حوض النيل أخطاراً تتمثل فى عدم الثقة بين تلك الدول منذ عدة سنوات، والتفاوت فى التوازن المائى ويضاف إلى ذلك الأطماع الإسرائيلية المتصاعدة فى المنطقة والتى تجد تشجيعاً لها فى ظل الظروف الدولية المعاصره ، وعليه مالم يتم إتخاذ خطوات عملية لتجنب المواجهه بين دول حوض النيل سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل ، فإن الحديث عن إمكانية حدوث تعاون إقليمى بين دول المنطقة فى المستقبل يصبح لا قيمة له:

فعلى المدى القصير يجب الأخذ فى الإعتبار مجموعة من الخطوات لعل من أهمها:

* أن تعطى المياه الأولوية التى تستحقها من جانب كل صانعى القرار فى كافة دول حوض النيل.

* إحياء المشاريع المشتركة فى إيجاد أكبر قدرممكن من الحوافز للأطراف المعنية لإبرام إتفاقية عادلة بين مختلف دول الحوض، إلى جانب توفير المساعدات

المالية اللازمة لاستكمال هذه المشاريع فى أسرع وقت ممكن.

* تشجيع دول الحوض بشأن إمكانية الحصول على التكنولوجيا المناسبة فى مختلف المجالات وبصفة خاصة المجالات الزراعية والمائية من أجل الحفاظ على المياه وحسن إستغلالها الإستغلال الأمثل.

* العمل على تشجيع ودعم الإستثمارات فى مجال تدريب القوى البشرية فى مختلف القطاعات الإنتاجية والإدارية وبصفة خاصة قطاع المياه وما يرتبط به من علوم إجتماعية.

وعلى المدى الطويل فهناك إجراءات ينبغى إتخاذها فى مختلف دول حوض النيل من أهمها:

* إعادة الهيكلة الإقتصادية والإقلال من الإعتماد على الزراعة والإتجاه نحو التركيز على قطاعات أخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات، وهى مهمة صعبة ولكنها ليست مستحيلة ودعم ذلك التحول بكافة الإمكانيات اللازمة.

* خلق بنى تحتيه للتعاون لإيجاد تفاهم مشترك بشأن الحقائق الخاصة بموضوع المياه والتكنولوجيا المتاحة والحلول الممكنة مما يخلق قوة فعالة لدعم التعاون.

إن من الأهمية ضرورة الربط بين التنمية والتعاون وترجمة ذلك إلى إستثمارات حقيقية ومشروعات مشتركة يسهم فى تنفيذها جهود كافة دول المنطقة ، وطبيعى أن يستند مثل هذا الإتجاه على توفير مناخ ملائم وقنوات عمل جديدة وجيدة وتوافر للبيانات والمعلومات وتبادلها ومسح للموارد والطاقات

المتاحة حتى يمكن النهوض بمختلف شعوب المنطقة، فقد أصبحت التجمعات الإقليمية حقيقة واقعة وتسعى إليها كافة دول العالم لتحقيق التجانس والتقارب وحل المشكلات بأسلوب جماعى ومسايرة كافة التطورات والتغيرات التى يشهدها العالم المعاصر مما يتيح بيئة ملائمة وأهداف واضحة على مسيرة التعاون الإقليمى بين مختلف دول العالم والتى تسعى جاهده لكى تأخذ دورها على مسرح العلاقات الدولية والأحداث العالمية المتلاحقة حتى يمكنها الحفاظ على نظمها السياسية واستقرارها وهياكلها الإقتصادية وتقدمها فى مواجهة كافة التكتلات الإقتصادية الكبرى، مما يحتم ضرورة التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل.

ويعد من الصعب التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية بين دول حوض النيل فى ضوء خصائص المجتمع الدولى المعاصر والبيئة العالمية، بالإضافة إلى السياقات الداخلية لتطور الأفكار والمجتمعات فى منطقة دول حوض النيل، حيث تأثرت المنطقة كثيراً بالمتغيرات الدولية، وإنعكس ذلك على تطور الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى المنطقة، وبالرغم من هذه الصعوبة فإنه يظل من المفيد القيام بمحاولة من هذا النوع ليس بهدف التوصل إلى يقين حول هذا المستقبل، أو حتى ترجيح صورة ما للمستقبل على صورة أخرى، وإنما بهدف إيضاح طبيعة الإختيارات المطروحة وفهم المتغيرات والعوامل الحاكمة لهذا المستقبل.

وفى هذا الإطار ينبغى التمييز بين مسألتين مستقلتين نسبياً، ولكنهما شديدتى التأثير والتأثر أحدهما بالأخر، وهما:

١ ـ مسألة مستقبل الأوضاع والهياكل الإقتصادية والإجتماعية القائمة فى دول حوض النيل.

٢ ـ مسألة مستقبل عملية بناء التراضى والتوافق داخل مؤسسة إقليمية ما.

المسألة الأولى على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن للتخلف بمختلف أبعاده دوراً كبيراً فى فهم المستويات المتدنية للآداء فى ميادين مختلفة للتعاون المتبادل والتنمية المشتركة بين دول حوض النيل، أما المسألة الثانية فقد تكون أكثر وضوحاً وتتعلق ببدور الخلافات والمنازعات بين مختلف دول حوض النيل، مما يعوق التعاون أو قيام إطار مؤسسى إقليمى يضم دول المنطقة، وليس من شأن التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية بين دول حوض النيل أن يحصر الأمر فى توقع أحادى وجامد، فمن الناحية النظرية ومن واقع الممارسة العملية هناك دائماً بدائل مختلفة ومتراوحة، ومن المشروع علمياً استبعاد السيناريوهات القصوى سلباً وإيجاباً، أى السيناريو القائم على إنهيار كامل للمجتمع الإقليمى لمنطقة دول حوض النيل، والسيناريو المقابل والذى يتصور نهوضاً مفاجئاً وشاملاً لها.

ويمكن الإقتراب على نحو أفضل من التنبؤ بمستقبل مجموعة دول حوض النيل بالقول أن المسار المقبل سيشق طريقه فى طريق يتوسط ما يمكن أن نسميه أفضل سيناريو وأسوأ سيناريو:

ويشمل أسوأ سيناريو الملامح التالية:

أ) استمرار الطابع التسلطى لنظيم الحكم فى دول حوض النيل والفشل فى قيادة التحول الديمقراطى على طريق السلم المدنى والسياسى وبالتالى الإستيعاب السلمى المنظم لمختلف القوى السياسية.

ب) استمرار الركود الإقتصادى والإجتماعى فى دول حوض النيل وخاصة الدول المؤهلة للقيام بدور قيادى فى المنطقة ـ مصر ـ ويتفق مع نفس هذا الإعتبار قطع الطريق على إحتمالات الإنطلاق فى هذه الدول من خلال الإضطرابات أو حالة عدم استقرار سياسى ممتده.

جـ) استمرار الشكوك والصراعات والفشل فى إدارة العلاقات الدولية بين دول حوض النيل، وتجنب النتائج السلبية للمتغيرات الدولية المعاصرة، وحدوث نوع من الفراغ المؤسسى فى المنطقة وهو وضع قد يقود إلى فوضى إقليمية.

وفى المقابل يشمل أفضل سيناريو الملامح التالية:

أ) إنطلاق إقتصادى وإجتماعى فى دولة مركزية على الأقل ـ مصر ـ وإنجاز تحول ديمقراطى يحقق الاستقرار السياسى ويستوعب كافة القوى السياسية والإجتماعية الرئيسية فى المجتمع، وينعكس ذلك إيجاباً على تبنى مشروع للتحول الديمقراطى والمشاركة السياسية فى مختلف دول حوض النيل.

ب) وضع منهجية جديدة للعمل المشترك بين دول حوض النيل تحافظ على التناسب بين القدرة على التطبيق، ومدى التفويض والتكليف بالأدوار وإتاحة مواهب تنظيمية وخاصة فى مجال بناء المؤسسات لقيادة دول حوض النيل فى مرحلة جديدة.

جـ) إنجاز إدارة ذكية واعية وديناميكية للعلاقات الدولية بين مختلف دول حوض النيل تنجح فى تحقيق الاستقرار السياسى والتقدم الإقتصادى والتنمية الإجتماعية والثقافية دون أن تقع دول المنطقة تحت هيمنة إقليمية من جانب القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

ويرى المؤلف أنه تحقيقاً لإعتبارات المصلحة المشتركة بين دول حوض النيل ينبغى دراسة فكرة إنشاء منظمة للتعاون الإقليمى تضم كافة دول حوض النيل تسمى « **منظمة دول حوض النيل** » وتعمل على تحقيق التعاون بين مختلف دول المنطقة فى شتى المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية، وتقوم على الأسس التالية:

١) تهدف المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دعم وحدة دول حوض النيل وتضامنها .
- تنسيق الجهود وتقوية التعاون لتحقيق حياة أفضل لشعوب دول حوض النيل.
- الدفاع عن سيادة دول حوض النيل وسلامة أراضيها واستقلالها .
- تشجيع التعاون الدولى بين المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

٢) ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامة وتدعيم وتوثيق التعاون فى الميادين التالية:

- التعاون السياسى والدبلوماسى والأمنى.
- التعاون الإقتصادى والزراعى والصناعى والتجارى بما فى ذلك النقل والمواصلات والمياه .
- التعاون التربوى والثقافى.
- التعاون الصحى والرعاية الصحية والتغذية.

٣) يلتزم أعضاء المنظمة بالمبادىء الأتية:

- المساواة فى السيادة بين جميع الدول.

- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.
- إحترام استقلال وسيادة كل دولة وسلامة أراضيها.
- التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

٤) تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية:

وتعمل المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال إنشاء ما تراه مناسباً وضرورياً من أجهزة تنفيذية وإدارية، لعل من أهمها :

- مؤتمر القمة: ويتكون من رؤساء دول حوض النيل ويكون بمثابة الجهاز الأعلى للمنظمة ويقوم بمناقشة القضايا ذات الإهتمام المشترك وتنسيق السياسة العامة للمنظمة.
- مجلس وزراء المنظمة: ويضم وزراء خارجية دول حوض النيل ويكون مسئولاً أمام مؤتمر القمة، ويعهد إليه بالأعمال التحضيرية لإجتماعات المؤتمر، كما يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر القمة وتنسيق أوجه التعاون بين دول حوض النيل.
- الأمانة العامة: ويعين مؤتمر القمة أميناً عاماً إدارياً للمنظمة يقوم بإدارة شئونها ويكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر القمة، وعلى الأمين العام وموظفى الأمانة العامة عند قيامهم بواجباتهم ألا يتلقوا أو يطلبوا تعليمات من أية حكومة أو سلطة خارجية عن المنظمة والإمتناع عن القيام بأى عمل قد يمس مراكزهم بإعتبارهم موظفين دوليين مسئولين أمام المنظمة وحدها.
- لجنة تسوية المنازعات: وتقوم بتسوية جميع المنازعات التى تنشأ

بين دول حوض النيل بالوسائل السلمية وتتعهد دول المنظمة بحل وتسوية كافة المنازعات من خلالها وتؤلف هذه اللجنة وتحدد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر القمة.

- **اللجان المتخصصة الدائمة في مختلف مجالات التعاون:**

مثل الدفاع والأمن القومي - الشئون الإقتصادية والإجتماعية - التربية والثقافة والعلوم - الزراعة والرى والمياه - الشئون الصحية .

٥) تشارك كافة دول حوض النيل في تمويل ميزانية المنظمة بأنصبة تتناسب مع قدرات الدول الأعضاء والتي توافق على دفع أنصبتها بصورة منتظمة بالإضافة إلى مساهمات المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

إن القارة الإفريقية فى حاجة إلى نموذج جديد للوحدة الإقليمية، ولاشك أن قيام تنظيم إقليمى يجمع دول حوض النيل يعد نموذجاً سياسياً وإقتصادياً جديراً بالتنفيذ وخروجه إلى حيز الواقع لو أدركت قادة هذه الدول وشعوبها الأهمية الاستراتيجية السياسية والإقتصادية والأمنية لإقامة هذا التنظيم الإقليمى المتكامل فى ظل العلاقات الدولية المعاصرة ولتحقيق أهداف ومصالح كافة دول حوض النيل فى التنمية والإستقرار.

« خاتمة »

لا شك أن « العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومى المصرى » من الموضوعات ذات الأهمية والحيوية الخاصة والتى تمثل تحدياً أساسياً ذات أبعاد سياسية وإقتصادية وأمنية لمختلف دول حوض النيل، فالعلاقات الدولية فى عالمنا المعاصر لم تعد تعتمد على التاريخ الحضارى فحسب أومجرد الجوار الجغرافى، بل أصبحت المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والتعاون الإقليمى من القواعد الأساسية التى تتحكم فى مسار العلاقات الدولية، كما أن مفهوم الأمن القومى أخذ يتسع ليشمل كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والأمنية والسلوكية للدولة كى تحقق أهدافها القومية فى الاستقرار والتقدم.

و « نهر النيل » يمثل شريان الحياة ليس فقط لمصر ولكن لمختلف دول حوض النيل، ولم تكن العلاقة بين دول حوض النيل عبر تطورها التاريخى مجرد علاقات شكلية أوعلاقات مصالح تربط بين مختلف دولها وشعوبها بحكم الوجود الجغرافى، وإنما هى علاقة عضوية ذات مضمون سياسى وإقتصادى وثقافى إضافة إلى محتواها التاريخى، ولذلك تحتم طبيعة الأوضاع الجغرافية والصراع الدولى فى المنطقة ضرورة التعاون الإقليمى للاستفادة من كافة إمكانيات وثروات دول المنطقة والنهوض بشعوبها فى مواجهة التكتلات السياسية والإقتصادية المعاصرة.

ولقد وضح على مدى صفحات هذا المؤلف عدة نتائج تصل إلى حد الحقائق يمكن حصرها فى التالى :

١ ـ أن العلاقات الدولية بين دول حوض الينل تتميز بالثبات والاستقرار النسبى وأن تشكيل العلاقات السياسية والإقتصادية بين دول حوض النيل والتأثير فى إتجاهات الساسة الخارجية لدول الحوض لا تتأثر فقط بالدور الأساسى لنهر النيل، بل هناكِ عوامل أخرى لها أهميتها فى هذه العلاقات من أهمها الصراعات الأثنية ومشكلات الحدود واللاجئين وتنافس القوى الكبرى فى المنطقة.

٢ ـ أن أسس التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل لا تقتصر فقط على موارد المياه ـ وإن كانت تمثل محوراً هاماً للتنمية المشتركة بين دول المنطقة ـ بل هى أسس وقواعد شاملة تمتد لمختلف جوانب التعاون فى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والفنية لخدمة كافة مجتمعات وشعوب المنطقة.

٣ ـ غياب التعاون السياسى ومحدودية العلاقات الإقتصادية بين دول حوض النيل من أجل إتباع خطط مشتركة لإستغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية مما يقف فى وجه تقديم معونات أفضل للتنمية، ومن هنا برزت الحاجة لضرورة قيام عمل مشترك بين دول حوض النيل من أجل تدعيم وتنسيق العلاقات السياسية والإقتصادية فيما بينها لتحقيق التنمية الشاملة.

٤ ـ أن الواقع بكل ما فيه من تفاصيل تحيط بموضوع المياه جعل منها ورقة فى الصراع السياسى والإقتصادى فى المنطقة خاصة فى ظل غياب أو ضعف الإطار القانونى اللازم لتنظيم تلك العلاقات بما يضمن عدم التنازع بين أطرافها ،.وبالرغم من أن تقسيم المياه فى المنطقة يعتمد على قاعدة الحقوق التاريخية المكتسبة إلا أن الطموحات الإقليمية وما صاحبها

من تباين درجات النمو الإقتصادى والإجتماعى ومعدل زيادة السكان أفسحت مساحة واسعة للخلاف وجعلت من مبدأ التوزيع العادل للمياه مصدراً للخلاف أكثر منه سنداً لحل مشكلات الاستقلال.

٥ ـ أن التلاحم الداخلى والتعاون الدولى من أهم المتطلبات الأساسية للأمن القومى لدول حوض النيل، وأن المحرك الأساسى للتعاون هو الحفاظ على الذات وتحقيق المصالح المتبادلة من خلال بيئة تعاونية، وأن الأمن القومى المصرى يرتبط إرتباطاً وثيقاً ومباشراً بأمن دول حوض النيل بإعتبار أن نهر النيل يمثل المصدر المائى الذى يهب الحياة للمصريين.

٦ ـ أن إثارة القلاقل حول مياه النيل مبعثه خارجياً كمطالبة الدول الكبرى بتحويل مجرى النهر أو استثارة دول المنبع للمطالبة بحصص أزيد فى مياهه، كما أن دول أعالى حوض النيل لم تصل إلى درجة من الثراء المادى ومن التقدم التكنولوجى التى تمكنها من استغلال كل الموارد المائية المتاحة لها استغلالاً كاملاً ، وهوما يعنى أنها فى التحليل الأخير لا تمثل أى خطر حقيقى على مصر، وهناك كذلك الإعتبار المستمد من حقيقة أن نهر النيل يمتاز عن غيره من الأنهار الدولية الأخرى فى كونه متعدد المنابع والروافد فضلاً عن شدة إنحدار النيل الأزرق فى الهضبة الأثيوبية، الأمر الذى يعنى أن أى محاولة من جانب إحدى دول المنبع للتأثير على كمية المياه ستكون محدودة الأثر مهما كانت جديتها..

٧ ـ أن المشكلات الإقليمية بين دول حوض النيل والتى من أهمها مشكلة المياه والصراعات الأثنية وما يرتبط بها من منازعات الحدود ومشكلات اللاجئين تعد من العوامل المؤثرة فى تحديد مسار العلاقات الدولية القائمة

بين دول المنطقة ، وأنه كلما أمكن إحتواء تلك المشكلات وحل كافة المنازعات بالطرق السلمية وفى إطار إقليمى، كلما أمكن تعزيز التعاون. وتدعيم العلاقات الدولية بين دول حوض النيل.

٨ ـ أهمية تجديد الحوار الإيجابى بصفة مستمرة بين كافة دول حوض النيل حول العمل المشترك لضبط واستثمار مياه النيل، وتنظيم العلاقات المائية بين دول النهر جميعاً، والتأكيد على أن المدخل الأساسى للتعاون بشأن مياه النيل هو تأسيسه على المصالح الدائمة والمشتركة لدول حوض النيل.

٩ ـ أن دول حوض النيل فى حاجة إلى آليات جديدة للتعامل مع الأوضاع الدولية المعاصرة، كذلك فى حاجة إلى الإعتماد على الذات وإتباع الأيديولوجية المعبرة عن واقعها الخاص بها وينبغى عليها أن تعود نفسها على التعامل مع الحقائق الجديدة التى تفرزها التفاعلات الدولية المعاصرة والمتغيرات العالمية الجديدة.

١٠ ـ أن أفضل الطرق للتقدم نحو التكامل الإقليمى وبناء نظام له مصداقيته يقوم من خلال منهج تدرجى يبدأ بالتعاون فى المجالات الوظيفية ثم إلى القضايا السياسية حيث يكون قد تم وضع هياكل أساسية للتعامل والتعاون فى مختلف المجالات الإقتصادية وتصبح جزء من وعى الرأى العام فى المنطقة، مما يمهد البيئة الملائمة لاستيعاب التنظيم الإقليمى المتكامل المقترح سياسياً وإقتصادياً والذى يضم كافة دول حوض النيل.

وفى ضوء هذه النتائج المقترنة بالحقائق فإن المؤلف وهو يستشرف المستقبل يسوق بعض الرؤى المضيئة المتمثلة فى التالى:

أ) على المستوى الداخلى:

- ضرورة تدعيم النظم السياسية بدول حوض النيل بالمزيد من الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإضفاء الطابع الديمقراطى على مؤسسات الحكم والسياسة، والتوسع فى بناء المؤسسات السياسية مما يؤدى إلى استيعاب كافة القوى السياسية الإجتماعية ويحقق درجة أعلى من الإستقرار السياسى ويوفر البيئة الملائمة لتعبئة كافة الموارد والإمكانيات القومية المتاحة وتوظيفها لتحقيق التقدم والتنمية.

- أن تكون المؤسسات السياسية المختلفة قنوات إتصال فعالة وإيجابية بين الحاكم والمحكومين وأن تكون القيادة قدوة معبرة بطريقة موضوعية وواقعية عن قيم ومصالح ورغبات المواطنين مما يساعد على تحقيق الإندماج وحماية المصلحة القومية العليا للبلاد.

- ضرورة إحداث إصلاحات جوهرية فى الهيكل الإقتصادى والإجتماعى لمختلف دول حوض النيل لمواكبة التطورات الرأسمالية العالمية وإقتصاديات السوق الحر لزيادة الإنتاج والدخل القومى والحد من الصراعات الطبقية والأثنية حتى يمكن تنفيذ برامج التنمية بكفاءة وفعالية للنهوض بإقتصاديات وشعوب دول حوض النيل.

ب ـ وعلى المستوى الإقليمى:

- ضرورة التنسيق بين دول حوض النيل على مختلف المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والفنية وتجاوز التعاون فى المجال المائى إلى

مختلف مجالات التعاون السياسية والإقتصادية، وتبنى سياسيات إقتصادية وإجتماعية واقعية تتلاءم مع البيئة الخاصة بدول حوض النيل لتحقيق التنمية الشاملة.

- تقوية المجموعات الإقتصادية والتجمعات الإقليمية القائمة وإنشاء تنظيم إقليمى متكامل سياسياً وإقتصادياً وفى إطار مؤسس وقانونى يشمل دول حوض النيل.

- محاولة بلورة فكر إقليمى مشترك نابع من الطبيعة المتميزة لدول حوض النيل وتنمية الروابط الثقافية وحل كافة المنازعات بالطرق السلمية وخاصة مشكلات الحدود وبذل المزيد من المحاولات لتحقيق الإندماج الإقليمى والقومى على مستوى مختلف دول حوض النيل.

- الإتجاه نحو درجة أعلى من التكامل والإندماج الإقليمى بين دول حوض النيل على المستويين السياسى والإقتصادى وتدعيم التعاون فى مجالات الأمن القومى على أساس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، فإمكانيات ومصادر القوة متوفرة ولكن ليس لها قيمة كبرى إلا فى إطار إقليمى متكامل، وأن يترجم ذلك إلى ممارسات وسياسيات عملية.

جـ ـ وعلى المستوى الدولى:

- يجب على كل دولة من دول حوض النيل أن تعيد حساباتها الداخلية والخارجية لتحديد مكانتها بأمانه فى مختلف القضايا المعاصرة على

الساحة الدولية فى إطار خطة متكاملة وواضحة المعالم مع كافة القوى الإقليمية والدولية.

- توفير سبل دعم وتمويل قوية ومستمرة من الخارج سواء من الدول المانحة أم المنظمات الدولية المتخصصة لتنفيذ المشروعات الأساسية لتنمية التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل وتبنى سياسات خارجية تحقق المصالح المشتركة والمتبادلة لدول المنطقة فى إطار من التوازن بين القوى السياسية والإقتصادية العالمية.

- الحد من قيود التبعية والإعتماد على الذات وتخفيف عبء المديونية الخارجية ومواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية من أجل تحقيق الاستقرار السياسى والتنمية الإقتصادية ودعم العلاقات الدولية والأمن القومى الإقليمى لدول حوض النيل .

وتمثل تلك الرؤى الحد الأدنى من الإتفاق اللازم لتحقيق تعاون إقليمى متكامل وإقامة تنظيم مؤسسى يضم كافة دول حوض النيل ويكون له دوراً إيجابياً فى تدعيم العلاقات الدولية بين دول المنطقة فى ظل التكتلات السياسية والإقتصادية التى تميز النظام العالمى المعاصر والمتغيرات العالمية الجديدة.

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾



قائمة بالمراجع

أولا : المراجع العربية : أ- الكتب

١ – د. إبراهيم حلمى عبدالرحمن ، عالم الغد عالم واحد أم عوالم متعددة ، كتاب الأهرام الإقتصادى ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢ – د. إجلال رأفت (محرر) ، العلاقات العربية الأفريقية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

٣ – د. أحمد يوسف أحمد ، مقدمة فى العلاقات الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٤ – د. أحمد يوسف أحمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير ، مركز البحوث والدرسات السياسية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٠ .

٥ – أحمد يوسف القرعى ، ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الأستعمار فى أفريقيا ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٦ – د. إسماعيل صبرى مقلد ، الإستراتيجية السياسية الدولية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٧ – د. السيد عبدالمطلب غانم ، دراسة فى التنمية السياسية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٨ – أمين شاكر ، شمال أفريقيا بين الماضى والحاضر والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٩ – د. أمين محمود عبدالله ، أصول الجغرافيا السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٠– د. بطرس بطرس غالى ، السياسة الخارجية المصرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١١– ــــــــــــــــ ، أحاديث سياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

١٢– ــــــــــــــــ ، العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١٣– جاد طــه ، الصراع الإستعمارى فى حوض النيل ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٨١ .

١٤– د. جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعى الحديث ، الأسكندرية، ١٩٨٤ .

١٥– د. جمال حمدان ، شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٦ – ــــــــــــ ، أفريقيا الجديدة ، دراسة فى الجغرافيا السياسية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٧٦ .

١٧ - د. جميل مطر ، د. على الدين هلال ، النظام الأقليمى العربى ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

١٨- د. حازم محمد عتلم ، المنظمات الدولية الإقليمية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

١٩ - د. حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى ، بدون دار نشر ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٠ - د. حمدى عبدالرحمن حسن ، الأيديولوچيه والتنمية فى أفريقيا ، دواسة مقارنة لتجربتى كينيا وتنزانيا ، مركز البحوث والدرسات السياسية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢١- ــــــــــــــــ ، الفساد السياسى فى أفريقيا ، دار القارئ العربى ، القاهرة، ١٩٩٣ .

٢٢- د. حورية توفيق مجاهد ، الإستعمار كظاهرة عالمية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٣- ــــــــــــــــ ، نظام الحزب الواحد فى أفريقيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٢٤- د. رءوف عباس حامد ، أربعون عاماً على ثورة يوليو ، دراسة تاريخية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢٥- د. رأفت غنيمى الشيخ ، أفريقيا فى التاريخ المعاصر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٨٢ .

٢٦- د. راشد البراوى ، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والإقتصادية ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢٧- د. رشدى سعيد ، نهر النيل ، نشأته وإستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٢٨- ———— ، أزمة مياه النيل إلى أين ؟ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٢٩- د. سعد الدين إبراهيم ، الملل والنحل والأعراق ، هموم الأقليات فى الوطن العربى ، مركز ابن خلدون ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٣٠ - د. سعد الدين إبراهيم (محرر) ، مصر فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسة فى التنمية والتغيير الإجتماعى ، معهد الأنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٣١- د. سلوى لبيب ، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٣٢- د. صلاح الدين الشامى ، دراسات فى النيل ، مكتبة الأنجلو المصريه ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٣٣- عاصم الدسوقى ، نحو فهم تاريخ مصر الإقتصادى والإجتماعى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٣٤- **عبدالتواب عبدالحى** ، النيل والمستقبل ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٣٥- **د. عبدالرحمن اسماعيل الصالحى** ، منظمة الوحدة الأفريقية خلال عشرين عاماً ، الجمعية الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٣٦- **د. عبدالعزيز سرحان**، مبادئ القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧.

٣٧- **د.عبدالله عبدالرازق ابراهيم** ، المسلمون والإستعمار الأوربى فى أفريقيا ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ١٣٩ ، يوليو ١٩٨٩ .

٣٨- **د.عبدالملك عودة** ، التعاون والأمن فى أفريقيا ، كتاب الأهرام الإقتصادى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٣٩- ———— ، السياسه المصرية وقضايا أفريقيا ، كتاب الأهرام الإقتصادى، القاهرة ، ١٩٩٣.

٤٠- **د.عبدالملك عودة** ، فكرة الوحدة الأفريقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥.

٤١- **د.عبدالمنعم المشاط** ، نظرية الأمن القومى العربى المعاصر ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٩.

٤٢- **د.عبدالمنعم سعيد (محرر)** ، مصر وتحديات التسعينات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩١.

٤٣- **عصام راضى** ، النيل وتاريخ الرى فى مصر ، اللجنة الأهلية المصرية للرى والصرف ، القاهرة، ١٩٩٢ .

٤٤- **د.على ابراهيم عبده** ، المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، المكتب الحديث، القاهرة ، ١٩٧١ .

٤٥- **على حسن عبدالله** ، الحكم والإدارة فى السودان ، دار المستقبل العربى، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٤٦- **د.على الدين هلال (محرر)** ، دراسات فى السياسة الخارجية المصرية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، ١٩٨٧ .

٤٧- **د. فاروق شلبى** ، المدخل فى علم السياسة ، بورسعيد ، ١٩٩٢ .

٤٨- **د.مجدى حماد** ، إسرائيل وأفريقيا : دراسة فى إدارة الصراع الدولى ، دار المستقبل العربى، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٤٩- **مجدى صبحى** ، مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٥٠- **د.محمد السيد سعيد** ، الشركات عابرة القومية ومستقبل ظاهرة القومية ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٦ .

٥١- **د.محمد السيد سليم (محرر)**، النظام العالمى الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٥٢- د.**محمد عبدالغنى سعودى** ، الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية ، دار الرائد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٥٣- ______________ ، قضايا أفريقية ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٠ .

٥٤- د.**محمد عوض محمد** ، الشعوب والسلالات الأفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٥٥- ______________ ، نهر النيل ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٥٦- د.**محمد فؤاد شكرى** ، مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل ، الدار القومية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٥٧- **محمد محمد فايق** ، عبدالناصر وثورة أفريقيا ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٥٨- د.**محمد محمود ابراهيم الديب** ، الجغرافيا السياسية ، منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٥٩- د.**محمد محمود أبوالعينين** ، أريتريا فى ظل الحكومة الأريترية المؤقته ، التحديات الداخلية والتغيرات الدولية ، الجمعية الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٦٠ - د.**محمود خيرى عيسى (محرر)** ، العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٦١- د.محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٦٢- د.مصطفى عبدالرحمن ، قانون إستخدام الأنهار الدولية فى الشئون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٦٣- د. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٦٤- د.مصطفى علوى ، أزمة قارة ، دراسة فى العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولى فى القارة الأفريقية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٦٥- ــــــــــــ ، السياسة المصرية فى أفريقيا ، دار الهانى للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦٦- د.ممدوح شوقى ، الأمن القومى والأمن الجماعى الدولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦٧- د.مفيد شهاب ، نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦٨- نبيه الأصفهانى ، التضامن العربى الأفريقى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيه بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٦٩- د. نزيه نصيف الأيوبى ، إستراتيجيات التنمية فى العالم الثالث ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٧٠ – د.هيثم الكيلانى ، المياه العربية والصراع الأقليمى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٧١– د.يسرى الجوهرى ، شمال أفريقيا : دراسة فى الجغرافيا التاريخية والأقليمية ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ١٩٧٦ .

ب ـ : الدوريـات :

١ – د. أحمد الرشيدى ، الحدود المصرية السودانية ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ .

٢ – أحمد طه محمد ، التعاون الفنى بين مصر وأفريقيا فى عشر سنوات ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، القاهرة ، أبريل ١٩٩١ .

٣ – د. أحمد عباس عبدالبديع ، أزمة المياه من النيل إلى الفرات ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، القاهرة ، أبريل ١٩٩١ .

٤ – أحمد عبدالحليم ، تحديات الأمن القومى المصرى فى التسعينات ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٠ ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٠ .

٥ – أحمد يوسف القرعى ، مصر وإستقلال إريتريا ، السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ .

٦ – أنس مصطفى كامل ، نحو بناء نظام جديد للتعاون الإقليمى فى حوض النيل ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٥ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١ .

٧ – ــــــــــــــــــ ، الصراعات الأثنية فى حوض النيل ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٢ .

٨ – جوزيف رامز أمين ، دول الأندوجو من التعاون الوظيفى إلى التنسيق السياسى ، السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٩ .

٩ – د. حسن بكر ، حروب المياه فى الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل ، السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ .

١٠– د. رجاء ابراهيم سليم ، النظام العالمى الجديد وإنعكاساته على أفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٢ .

١١– د. رجاء عبدالرسول ، رؤية مستقبلية للتعاون العربى الأفريقى ، السياسة الدولية ، العدد ٨٠ ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٥ .

١٢– طارق حسنى أبوسنه ، لاجئو أفريقيا إلى أين ؟ ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٧ .

١٣– ———— ، الأندوجو والتكتلات الأقليمية الأفريقية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٨ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٩ .

١٤– عبدالله الشهاوى ، أزمة نظام الحكم فى زائير ، السياسة الدولية ، العدد١٠٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٢ .

١٥– د. عبدالملك عودة ، التعاون الإقليمى فى القرن الأفريقى وحوض النيل السياسة الدولية، العدد ١٠٤ ، القاهرة ، ابريل ١٩٩١ .

١٦– عزمى خليفة ، الأمن الأفريقى والأمن القومى المصرى ، السياسة الدولية ، العدد ٩٠ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٧ .

١٧- ــــــــــــــــ ، إنعكاسات الأمن الأفريقى على الأمن المصرى ، السياسة الدولية ، العدد ٩٣ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٨ .

١٨- د. علاء الحديدى ، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، القاهرة ، ابريل ١٩٩١ .

١٩- فتحى على حسين ، أزمة العلاقات السودانية الأريترية ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٤ .

٢٠- محمد محمود حجازى ، العلاقات التجارية بين مصر وأفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٣ .

٢١- د. منير زهران ، الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل ، السياسة الدولية، العدد ٩٩ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٠ .

٢٢- يوسف أبو نجم ، نهر النيل والأمن القومى المصرى ، السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، القاهرة، يناير ١٩٨٥ .

ثانيا : المراجع الأجنبيـــة :

1 - **A.E. Moodile,** Geography Behind Politics, Hutchinson, London, 1981.

2 - **Anderson W. Ewan,** Water Resources and Boundaires in the Middle East and North Africa, Middle East and North Africa Studies Press, London, 1987.

3- **B.A. Godana,** Africa's shared water Resources, Graduate Instilute of International Studies , London, 1985.

4- **Beter Beaumount,** Water Disputes in the Middle East, Bilkent university Press, Ankara, 1991.

5 - **Davidson ,** Basil Africa in Historical perspective, Europa Publications, London, 1990 .

6 - **Donald Snow,** The third World conflict and the New International Order, martin's Press, New York, 1993.

7 - **E.D. Walling,** Challenges in Africa Hydrology and Water Resources, I has press, Oxford, 1984.

8 - **E. Long David and Bernard Reich,** The Government and Politics of the Middle East and North Africa, Westview Press, Colorado, 1992.

9 - **G. Blackeard & R. Schofield,** Boundaires and State territory in the Middle East and North Africa, Menas Press, London, 1987.

10 - **Gerard Chalian,** The Struggle for Africa, conflict of the great powers, Contemporary African Issues, Heyniman , Boston, 1988.

11 - **Guy Oliver Faure,** Culture and Negationtions, the Resolution of water Disputes, Sage Publication, London , 1994.

12 - **H.E. Hurst,** The Nile, A general Account of the River and the ulitization of its water, Beverly Hills, London, 1973.

13 - **Hethr Deegan,** The Middel East and problems of Democracy , Lynme Rievere Pullishers, Colorado, 1994.

14 - **J.A. Allan and Howell (ED.,)** , The Nile, University of London, London, 1990.

15 - **Jacques Maquet,** Power and Society in Africa , Weidenfield, London, 1987.

16 - **John Waterbury,** Hydropolitics of the Nile Vally, Syracuse University Press, New York, 1979.

17 - **Joyce Stan and Daniel C. Stall (ED.,),** The politics of Scarcity, Water in the Middle East , Westview Press, London, 1988.

18 - **Lan O.Lesser,** Security in North Africa, International and external challenges, National Defence Research Institute, Los Angelos, 1993.

19 - **Mark Zacher,** The International Political Economy of Natural Resources, Edward Edger Publications, London , 1992.

20 - **Nurit Kliot,** Water Resrsources and conflict in the Middle East, Routledge, London, 1994 .

21 - **Pauld Munk,** Politics and Dependency in the third World , Groom Helem LTD, London, 1984.

22 - **R. Harair Dekmejian,** Egypt : A study in political Dynamics, University Press, New York, 1981.

23 - **Ralph I. Onwvka,** Africa in World Politics, Macmillan, London, 1989 .

24 - **Reidulf Molvaer,** Environmental Cooperation and Confidance Bulding in the Horn of Africa, Sage Publications, London, 1994.

25 - **Robert Mortiner and John Ravenhill,** Politics and Society in Contemporary Africa, the Free press, New York, 1992.

26 - **Sheila Page ,** How Developing Countries Trade ?, Rautledge, London, 1994.

27 - **Theodore Geiger,** The International order's Future, Henneman Press, Boston, 1988.

28 - **Thomas Naff and Ruth C. Matson,** Water in the Middle East, Conflict or Cooperation Westview Press, London, 1984.

29 - **Volker Rittberger ,** Regime theory and International Relations, Clarendon Press, Oxford, 1993.

الفهرس

منافذ بيع مكتبة الأسرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل – رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة – ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوى

الزمالك – نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا – القاهرة

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو – القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان – السيدة زينب

أمام دار الهلال – القاهرة

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو – القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو – حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف – القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة الجيزة

١ ش مراد – ميدان الجيزة – الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى – التوفيقية – القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام – بالحرم الجامعى – الجيزة

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر – الحسين – القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة رادوبيس

ش الهرم – محطة المساحة – الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة – الهرم
مبنى أكاديمية الفنون – الجيزة
ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية
٤٩ ش سعد زغلول – الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك – المرحلة الخامسة – عمارة ٦
مدخل (أ) – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى – بكلية الزراعة –
الجامعة الجديدة – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ – بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى – أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ ش الجمهورية – أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب – المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب –جامعة المنيا – المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة – عمارة سينما أمير – طنطا
ت : ٠٤٠/٢٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى – دمنهور

مكتبة المنصورة
٥ ش الثورة – المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

مكتبــات ووكـــلاء
البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صيدنايا المصيطبة - بناية الدوحة - بيروت - ت: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣
ص. ب : ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيروت - الفرع الجديد - شارع الصيدانى - الحمراء - رأس بيروت - بناية سنتر ماريا
ص. ب : ١١٣/٥٧٥٢
فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع - سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد - المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦ - الجمهورية العربية السورية

تونس

المكتبة الحديثة ـ ٤ شارع الطاهر صفر - ٤٠٠٠ سوسة - الجمهورية التونسية .

المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة العبيكان - الرياض (ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ - تقاطع طريق الملك فهد مع طريق العروبة - هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨ .

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية - شارع الستين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ جدة : ٢١٤٨٧ - ت : المكتب: ٦٥٧٠٧٢٢ - ٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨.

٣ - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية - ص. ب: ١٧٥٢٢ الرياض: ١١٤٩٤ - ت: ٤٥٩٣٤٥١ .

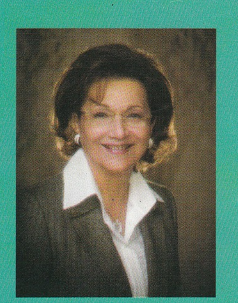
٤ - مؤسسة عبد الرحمن السديرى الخيرية - الجوف - المملكة العربية السعودية - دار الجوف للعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجوف - هاتف: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠ ، فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع
ت: ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
ت: ٩٦٢٦٤٦٢٦٦٢٦ +
تلفاكس: ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +
ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www. maktabetelosra. org.eg
E - mail : info@egyptianbook.org.eg



تذكرت بمناسبة مرور عشرين عامًا على بدء مشروع القراءة للجميع عام ١٩٩٠، حكاية تقول إن الفيلسوف اليوناني "أرسطو" كان معلمًا للإسكندر المقدوني، وإنه استطاع أن يشحن وجدان الإسكندر، ويشحذ رغبته ولعًا بكل أشكال التعليم والقراءة، حتى إن الإسكندر لم يكن يظهر إلا وفي يده كتاب، لكن حدث خلال إحدى رحلاته إلى آسيا أن عانى قلة الكتب، فإذ به يأمر أحد قادة جيوشه أن يحضر له بعض ما يقرؤه وكأن هذه الحكاية قد جاء تذكرها بمثابة حساب للنفس عما أنجزناه حتى لا يعاني أحد قلة الكتب وجودًا وثمنًا، فتجلت مكتبة الأسرة، التي بدأت عام ١٩٩٤، هي المصالحة الواقعية التي تجاوزنا بها تلك المشكلة، تحقيقًا للإتاحة العامة للكتاب، وذلك بالربط بين اتساع إصداراتها المتنوعة في شتى مجالات المعرفة، والدعم المادي الذي تتمتع به أسعار تلك الإصدارات، فتجعلها في متناول الجميع. وقد تلازم نشاط مكتبة الأسرة لسنوات عدة مع فعاليات مشروع القراءة للجميع، لكننا أخيرًا أكدنا ضرورة استمرار إصدارات مكتبة الأسرة طول العام، انطلاقًا من حكمة قديمة مازالت تعاصرنا، وهي أن مَن يستطيع القراءة، يستطيع رؤية ضعف مايراه الآخرون.

سوزان مبارك






ISBN# 9789774214657
6 221149 017283



٢٠١٠

٣ جنيهات